

دكتور محمد دويجار

استاذ الاقتصاد السياسي

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الجزء الأول

الاقتصاد السياسي علم اجتماعي - تاريخ علم الاقتصاد السياسي

الاسكندرية

١٩٩٢

كتب المؤلف

- * نماذج تجدد الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي (باللغة الفرنسية) ، مطبوعات العالم الثالث ، الجزائر ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٨ .
 - * مشكلات التخطيط الاقتصادي ، محاضرات القيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) وكلية التجارة (جامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .
 - * مشكلات التخطيط الاشتراكي ، دراسة في تطور الاقتصاد المصري ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
 - * دراسات في الاقتصاد المالي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٨ . الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ .
 - * دروس في الاقتصاد النقدي ، الجزء الأول : التعريف بالنقود ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣ ، الطبعة الرابعة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
 - * الاقتصاد السياسي علم اجتماعي (باللغة الفرنسية) ، فرنسوا ماسبيرو ، باريس ، ١٩٧٤ (مترجم للغات الايطالية والاسبانية والبرتغالية) ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٣ .
 - * استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
 - * الفقر في ريف العالم الثالث ، مع آخرين (باللغة الانجليزية) ، نيودلهي ١٩٨٠ .
 - * الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٨٠ .
 - * استراتيجية الاعتماد على الذات ، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداءً من الحاجات الاجتماعية (مع محمد نور الدين ، سليم العنتري ، غادة الحفناوي) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٠ .
 - * الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمنته ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨١ .
 - * الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات ، البترول العربي : نعمة أم نقمة ؟ منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ .
 - * الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ، ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ .
- تحت الطبع :
- * السياسة الاقتصادية في الثمانينات : تحرير الاقتصاد المصري أم تأكيد السيطرة الأجنبية ؟
 - * تطور الاقتصاد المصري في ظل الرأسمالية .

تقديم

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أي أحد العلوم التي تنشغل بالنشاط
الإنساني في المجتمع . ذلك هو علم الاقتصاد السياسي الذي ينشغل بأحد الأنشطة
الاجتماعية ، بالنشاط الاقتصادي .

ل تكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من الرحلة اليرمية التي
تقطعها منذ الاستيقاظ في الصباح الى أن تصل الى قاعدة الدرس . فإعداد نفسك
لحاج إلى العديد من المواد التي تستخدمها في الاغتسال . ولتناول طعام الاقطار
تستعمل أدوات لتجهيزه وتستعمل أدوات أخرى عند تناول الطعام الذي يتكون من
مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها تم تحويله . ثم انك تستعمل بعض الملابس . وفي
الطريق الى قاعدة الدرس قد تستعمل إحدى وسائل المواصلات . ثم انك تصل الى قاعدة
الدرس وتجدها قائمة ، ومجهزة بما هو لازم لتلقى العلم . خلال هذه الرحلة تستعمل
الكثير من الأدوات وتؤدي لك الخدمات ، كخدمة المواصلات وخدمة التعليم .

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع ان نتتبع رحلات افراد ومجموعات أخرى فسي
المجتمع ، انما رحلات تتمثل في جهود أثمرت الأدوات والخدمات التي استغنت بها
في رحلتك اليومية . فابتداء من مادة غذائية تتناولها في طعام الاقطار ، كالخبز
مثلا ، نستطيع أن نتصور رحلة الخبز الذي قام بتحويل الدقيق الى خبز ، كما
تستطيع ان تتصور رحلة الفلاح الذي يمارس سلسلة من العمليات تنتهي بالحصول
على كمية من القمح . وابتداء من الحلة التي ترتديها تستطيع ان تتصور رحلات
العديد من الافراد والمجموعات التي قامت بتحويل الصوف الى خيوط ، بصبر
الخيوط ، بتحويلها الى نسيج ، بتجهيز هذا النسيج ، ثم بتحويله أخيرا الى حلة .
كل هذه رحلات يومية ، ولكنها تثمر ما تقوم انت باستعماله في رحلتك اليومية .
هذه الرحلات انما تمثل نشاطات يقوم بها افراد المجتمع لإنتاج ما هو لازم لمعيشتهم
وهي تكون في مجموعها النشاط الاقتصادي . وهو نشاط كما نرى محوره الانتاج وتوزيع

المنهج ، نفس بالنسبة لك فقط واسما بالنسبة للمجتمع ، لا في ذاته فموجب وانما
كذلك في علاقاته بالمجتمعات الاخرى المكونة لاجزاء المجتمع العالمي ،

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع ، جزء من حياته مرتبط بتمسك
الارتباط بالاجزاء الاخرى ، فالفلاح المنتج للقمح (ممارسا بذلك نشاطا اقتصاديا)
هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا اجتماعيا في داخل أسرته أو في علاقته بالاسر الاخرى ،
هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا سياسيا في حالة انتمائه الى حزب سياسي ، هو نفس
الفرد الذي يمارس نشاطا فنيا (ان كان يستطيع ان يعزف البيانو مثلا على تايپنى ،
الترعة وهو عائد في العشية) ، والفرد ذاته ، وانما في انتمائه الى فئة أو طبقة
اجتماعية ، هو الذي يمارس ، جماعيا مختلف أوجه النشاط الاجتماعي .

هذا النشاط الاقتصادي حاول الانسان ان يكتشف اسراره ، ان يعرفه ، ان يكسبه
أفكارا خاصة به ، بطبيعته ، بالكيفية التي يسير بها ، بنتائجها ، وباستمراره مسير
فترة اخرى ، وهو في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي انما يبذل جهدا آخر
يتمثل في نشاط فكري ، نشاط يبذله انبعاثا لسبل معينة ، توصله الى هدفه ، السعي
الإفكار الاقتصادية ، التي النظريات الاقتصادية ، هذه النظريات اذا توافرت فيجب
شروط معينة تكون علمية وتمثل «جزء» من العلم ، علم الاقتصاد السياسي ، محصل
اهتمامنا .

ومن الطبيعي أن تبدأ دراسة للاقتصاد السياسي بجزء أول يهدف السعي
تقديم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي . ويكون هذا التقديم بتعريفه
وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى ، ولا يكتمل تقديم علم الاقتصاد
السياسي الا بالتعرف عليه في تكوينه التاريخي . فقد تكون هذا العلم بفضائل
جهود أعلام كبرى من المفكرين في مجتمعات مختلفة في أزمنة مختلفة . ويسمى
دراستنا لتاريخ العلم سنوي أنه ليس مجرد نظرية اقتصادية تشرح انشغال الاقتصادي لكل

المجتمعات ولكل الأزمنة ، وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعي وقوى الانتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي من مجتمع لآخر ومن فترة تاريخية لأخرى ، أى لاختلاف مسا يسمى بطرقى (أو اساليب) انتاج المنتجات وتوزيعها بين أفراد المجتمع من تكوين اجتماعى لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى فى تاريخ المجتمع الواحد .

لئى يكتمل تقديم الاقتصاد السياسى اذن كعلم اجتماعى سنقدم :

- ١- فى باب اول ، الاقتصاد السياسى كعلم بالحال التى يوجد عليها فى يومنا هذا .
- ٢- وفى باب ثان ، تاريخ علم الاقتصاد السياسى ، أى تاريخ عملية تكوين وتنشور المعرفة محل دراسة . اذ لكى ينضبط فهمنا لحاضر هذه المعرفة يتعين أن يمتد اهتمامنا ليعطى نشأتها وتطورها فى الماضى ،
- ٣- وفى باب ثالث ، علم الاقتصاد السياسى كعلم طرق الانتاج ، أى علم الأشكال الاجتماعية التاريخية للانتاج والتوزيع .

وقبل أن نتعرض لهذه الأبواب تباعا من المفيد ان نبدى ملاحظة تتعلق بتوجيهات تخص الطريقة التى يمكن اتباعها فى دراسة الاقتصاد السياسى ، هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذى نقوم بدراسته . فهو شأنه فى ذلك شأن كل العلوم ، علم تراكمى بمعنى انه يبني نفسه على اساس من نفسه : فالأفكار التى تتبلور وتتحدد فى مرحلة أولى تمثل اساس الأفكار التى تتبلور وتتحدد فى مرحلة ثانية ، وعلى أساس هذه الأخيرة تبني نظريات أخرى ، وهكذا . ازاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل الا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطى أى من النقاط التى نتعرض لها . اذ لا ينبجم عن هذا التخطى الا الصعوبات ، نصادفها عندما نحاول فى مرحلة تاليسسة دراسة موضوع يركز على الموضوع الذى تخطينا . يتعين اذن أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها .

ولكى يمكن أن نستوعب لابد ان نحاول دائما فهم كل فكرة لا ان نحفظها عن ظهر قلب . اذ فيما عدا ما يخص المصطلحات الغنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب أقصر

سبيل إلى الشبهكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي، ولفهم الأفكار لابد من دراسة نقطة بنقطة، فقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ قصة بوليسية لابد وأن تؤدي بنا إلى شيء.

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب أو بغيره، فحسب، بل لابد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث، وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية، وإنما عليه أن يرجع إلى المراجع الأجنبية، لتسهيل ذلك حرصنا على أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الإنجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة حسب أجزائه.

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط بل يجب أن يتعداه إلى الاستيعاب الناقد، الناقد للمنهج وللأفكار، وللتوصل إلى هذا الاستيعاب الناقد لابد أن يكون لنا منهج ناقد يدفع بروحنا إلى أن تكون دائما ناقدة وبمحيطنا من وثنية الفكر أيا كان مصدره.

في دراستنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض الأدوات الفكرية التي تبورت في مجال فروع أخرى للمعرفة، إذ نستخدم أدوات رياضية وإحصائية كما نستخدم أفكارا ديموجرافية (خاصة بالسكان)، وبخصوص الأدوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصا في الرياضيات، فأكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداما للأدوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد على تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية، ويكفي لفهم الأفكار الواردة في دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة ببعض الأدوات الرياضية: فكرة الدالة والعلاقات الدالية، والمعادلات الآتية والتعبير البياني عنها، المعادلات المشتقة والتعبير البياني عنها، المعادلات، كما يلزم أن نكون على دراية

باللجنة الاحصائية العادية ، وكلها أدوات يمكن للقارئ أن يسلح نفسه بهـ
بجهد الفردى دون عناء كثير .

محمد قويسني

الكتاب الأول

الاقتصاد السياسي كعلم

يتخذ كل علم بموضوعه (١) ومنهجه (٢) في تعاملها مع العضوي . وتحدد

معالم هذا المنهج وذلك الموضوع انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات : فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه (أي الأفكار المستخلصة) شكل الصياغة العملية .

والاقتصاد السياسي ، محل اهتمامنا ، لا يمثل استثناءا على ذلك . فهو فسي حالته الراهنة ، أي في وقت دراستنا هذه ، علم من العلوم الاجتماعية . وحالته الراهنة هذه تمثل نتيجة عملية تاريخية تكون في خلالها موضوع ومنهج العلم ومجموعة الأفكار ، أي النظريات ، المكونة له .

ويوجد الأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السياسي" Political Economy *économie politique* في الكلمات الإغريقية "Oikos", *politikos* "nomos" التي تعني على التوالي "منزل" ، "اجتماعي" ، و "قانون" .

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح ، أي كلمتي "اقتصاد" و "سياسي" ، فمعنى الاستعمال دفعة واحدة . فاصطلاح الاقتصاد يأتي من أرسطو طاليس ، الذي قسمه باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل ، ولم يستعمل اصطلاح "الاقتصاد السياسي" إلا في بداية القرن السابع عشر ، وهو ما تحقق في فرنسا على يد انطون دي مونكريتان الذي نشر في عام ١٦١٥ كتابا بعنوان "مطلوب في الاقتصاد

(١) Object , Objet .

(٢) Method . Méthode .

(١)
السياسي " قاصدا بصفة " السياسي " أن الأمر يتعلق " بقوانين اقتصاد الدولة " ، أي
المجتمع بأكمله ، وليس العائلة وحدها (٢) .

وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح " الاقتصاد السياسي " للتعبير عن فسر ع
للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور . هذا الفرع هو الذي يسمونه
ناليا في العالم الأنجلوسكسوني " الاقتصاد " (٣) Economics .

(١) والواقع أن ذلك يمثل الفضل الوحيد لانتوان دي مونكريتيان Antoyne de
Montchrétien (اقتصادي فرنسي ، ١٥٧٥ - ١٦٢١) . أما عن كتابه فـسان
شومبيتر يصفه بأنه " حقير الشأن " . وفاقدا لكل امالة " ص ١٦٨ من كتابه :

History of Economic Analysis .

(٢) أما في انجلترا فقد بدأ استخدام اصطلاح " الاقتصاد السياسي " تحت التأثير
الفرنسي . فقد استعمل W. Petty (١٦٢٣ - ١٦٨٧) هذا الاصطلاح وإن لم يكن
قد عنون به ايا من كتبه في معرض الكلام عن مصدر القيمة يقول : " بنى أن " هذا
لا ينتهي بي الى النظر في أهم مسائل في الاقتصاد السياسي ، أي مسألة اقامة
معادلة او مساواة بين الأرض والعمل " . انظر ذلك في كتابه " Political
Anatomy of Ireland من ١٧٠٤ ، وكان جيمس ستوارت James

Stewart أول من استختم الاصطلاح في انجلترا في عنوان كتابه الذي ظهر
في عام ١٧٦٧ بعنوان " بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي " . انظر شومبيتر ،
المراجع السابق الاشارة اليه . ص ١٧٦ . واستعمل كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣)
نفس الاصطلاح في كتاباته ، ويستعمله الاقتصاديون الماركسيون السسي الآن .
انظر على سبيل المثال : M, Dobb , Political Economy and
Capitalism , Routledge and K . Paul , London, 1940 .

(٣) منذ ان عنون ألفريد مرشال Alfred Marshall (وهو اقتصادي اكاديمي
انجليزي ، ١٨٤٣ - ١٩٢٤) كتابا امده في ١٨٩٠ بمبادئ الاقتصاد
Principles of Economics ، بدأ اصطلاح " الاقتصاد " Economics
ينتشر في البلدان الأنجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي الذي
ظل يستعمل حتى ويليام استانلي جيفونز W.S. Jevons (اقتصادي
انجليزي ، ١٨٢٥ - ١٨٨٢) الذي عنون كتابه الذي نشر في ١٨٧١ بنظرية
الاقتصاد السياسي The Theory of Political Economy انظر شومبيتر ،
تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٢١ - ٢٢ ، وكذلك أوسكار لانج الاقتصاد ==

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السياسي" فبما أن تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الاستعمولوجية ؟ من وجهة النظر هذه يمكن أن يكون تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو

== ص ١٥ ، ١٦ .

الآن وبعد ما يزيد على نصف قرن بدأ هذا الاصطلاح L'Economique في الانتشار في فرنسا .

ويرى روبرتسون D.H. Robertson وهو اقتصادي أكاديمي انجليزي معاصر ان الاصطلاح الجديد Economics يأتيان بشيئين جديدين :
- ان النهاية ics تشير الى ان دراستنا تأمل في أن تكون علما مثل الطبيعة
Physics والديناميكا الخ .

- ان عدم استعمال صفة " السياسي Political " توضح لنا أننا نهتم بمسألة انسانية بالفرد وليس بالدولة . انظر ص ١٦ من الجزء الأول من " محاضرات في المبادئ الاقتصادية Lectures on Economic Principles " منسوبة الى موضوع علم الاقتصاد السياسي يتعلق بكل نشاط اقتصادي للمجتمع ، سواء كان نشاطا فرديا أم عاما .

والواقع أن أي فرع من فروع المعرفة يكتسب الصبغة العلمية لا بما نريد له ولا بما يوضع في نهاية الاصطلاح المصير عنه ، وانما هو يكتسب هذه الصبغة بعلمية المنهج الذي يستخدم في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر محل الاهتمام .

(٤) يرجع ادخال اصطلاح الاستمولوجيا Epistemology, Epistemologie

الى الفيلسوف الاسكتلندي J.F. Ferrier في كتابه Institutes Metaphysiques (١٨٥٤)، حيث قسم الفلسفة الى :

- الاونتولوجيا Ontology (أو الفلسفة الاولى عند ارسطو واليهوس)

قاصدا بها فلسفة الوجود بصفة عامة (يرجع استخدام اصطلاح Ontology الى الفيلسوف الالماني Rudolf Goclenius ، ١٦١٢) .

- والاستمولوجيا ، أو نظرية المعرفة ، الخاصة بقدرة الانسان على معرفته الواقع وبمصادره ومناهج وأشكال هذه المعرفة . في هذا التقسيم نتمثل نقطة البدء لنظرية المعرفة (الاستمولوجيا) في الموقف الذي يتخذه الباحث من القضية الأساسية في الفلسفة ، أي قضية العلاقة بين الوعي والوجود ، بيسن الفكر والمادة ، أولا فيما يتعلق بأولوية أحدهما على الآخر ، وثانيا بالنسبة =

العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية

== لكيفية ربط معرفة الكون بالكون نفسه .

يتضح من هذا التقسيم أن اصطلاح الاستيمولوجيا يرادف اصطلاح " نظرية المعرفة " وهو ما ظل سائدا في الفكر الانجليزي .
أما في الفكر الفرنسي ، حيث لم يستخدم الاصطلاح الا في مرحلة لاحقة ، فالإتجاه السائد هو نحو التمييز بين اصطلاح (الاستيمولوجيا) الذي يقصد به إعطاء " فلسفة العلوم " معنى أكثر انضباطا ، وبين " نظرية المعرفة " فلسفة العلوم موضوع أساسي ؛ متى أصبح المعرفة والنظرية علما ؟ أي البحث في شروط نشأة العلوم وتطورها والاستيمولوجيا يعبر بها عن فلسفة العلوم هذه وإنما بمعنى أكثر انضباطا ، فلا يقصد بها الدراسة القاصرة على المناهج العلمية ، ولا تلك التي لا تعدو الدراسة التركيبية للقوانين العلمية وإنما الدراسة الشائقة لمبادئ واقتراحات ونتائج العلم المختلفة ، دراسة تهدف الى تحديد أصلها المنطقي وقيمتها وأهميتها الموضوعية (عليه يكون موضوع الاستيمولوجيا هو المعرفة النظرية المكونة لمختلف العلوم بمختلف موضوعاتها) .

أما نظرية المعرفة فهي دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفة The Subject و موضوع المعرفة le sujet .
Object : العلاقة بينهما في عملية استخلاص المعرفة مما يمكننا من التعرف على طبيعة المعرفة الإنسانية ، على ميكانيزم استخلاصها ، وعلى أهميتها وحدودها . على هذا النحو يتم التمييز بين الاستيمولوجيا ونظرية المعرفة وتمثل الأولى بالنسبة للشأنية المقدمة والمساعد الذي لا شئ عنهما حيث أنها تدرس المعرفة دراسة تفصيلية وبعد أن يتم استخلاصها a Posteriori انظر في ذلك :

- A.Lalande , Vocabulaire technique et critique de la philosophie, P.U.F. 1962 p. 2930 294.
- G.Bachelard , La formation de l'esprit scientifique Librairie Philosophique J.Vrin, Paris, 1967 .

==

والثقافية (٥) .

لكي يكتمل تعريفنا هذا، ومن ثم يصبح أكثر وضوحاً، يتعين علينا :
اولاً - ان نحدد موضوع الاقتصاد السياسي ، أى مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها
والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوع البحث الاقتصادي .
- ان نبرز ثانياً المناهج المستخدمة في اكتساب المعرفة، أى الطرق المحددة
التي تتبع بانتظام للوصول الى اهداف البحث الاقتصادي (٦) .

- P. Bourdieu et autres , le Métier de Sociologue . ==
livre, 1 Mouton & Bordas , Paris, 1969, P, 25-31.

M, Rosenthal & P. Yudin (eds), a. ictionary of Philosophy,
progress publishers. Moscow, 1967, p, 144.

(٥) يعرف الفريد مارشال الاقتصاد بأنه " دراسة للبشرية في شؤون حياتها المادية"
فهو "يفحص ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق
واستخدام الشروط المادية للرفاهة" ص ١ من كتابه "مبادئ الاقتصاد" ، ولا
يجد روبرتسون هذا التعريف منضبطاً وان كان يلقى الضوء على اننا نهتم
بالانسان ونهتم به فيما يتعلق ببعض فقط من العديد من المشكلات التي
يواجهها . انظر مرجعه السابق الاشارة اليه ص ١٧ .

أما وفقاً لتعريف : L. Robbins, An Eassay on the Nature &
Significance of Economics Science P , 15 .

٢ فالاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الاهداف والوسائل
النادرة ذات الاستخدامات البديلة " . وهذا التعريف يتصور الاقتصاد
السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الانسان والاشياء وليس بالعلاقات
الاجتماعية " ، انظر :

P. Sweezy , The Theory of Capitalist Development . P. 3 .

(٦) الفصل بين الموضوع والمنهج لا يبرره الا عدم امكانية تقديم الاثنين معا وفي
نفس الوقت . فالواقع انهما لا ينفصلان ، كما سنرى بعد دراسة كـ
منهما .

سوان نعيمين ثالثا علاقة الاقتصاد السياسي بغيره من العلوم الاجتماعية .

تعريفنا للاقتصاد السياسي لا يكتتمل اذن ولا ينضبط الا اذا عالجننا هــهـهـهـه
المفروضات الثلاث . وهو ما سنقوم به في الفصول الثلاثة المكونة لهـهـهـهـه
التياب .

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياسي

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع ، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع . هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة : علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقة بين الإنسان والإنسان . لنسرى هذه العلاقة المزدوجة بشئ من التفصيل .

عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة :

من أميز ما يفرق الإنسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه في موقف مواجهة للطبيعة . فالكائنات الأخرى تمثل جزءاً من الطبيعة مستكينة لها تعيش على ما تعطيه وتنفرض أن لم تعطها وإذا ما شلت في أن تكيف نفسها وفقاً للتطورات الطبيعية في تغييرها المستمر . أما الإنسان فكائن مضاد للطبيعة (١) لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بل يتفاعل من جانبها .

والإنسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات (٢) لا يمكن إشباعها من ذاته ، وإنما لكي يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه إلى الطبيعة . للإنسان حاجات تدفعه إلى الحركة في عالمه الخارجي لإشباعها . فهي حاجات موجهة تمثل في الإنسان أمسلاً كل حركة أو دنيا مبرز .

(١) Opposed to Nature: opposé à la Nature .

(٢) Wants, besoins الحاجة اقتصادياً هو شعور بحرمان ووعي بوسيلة

القضاء عليه وسعى لتحقيق هذه الوسيلة .

أشباع هذه الحاجات يضطر الإنسان إلى بذل جهده ، قواه ، في سبيل الحصول من الطبيعة - بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها - على ما يشبع حاجاته ، ما يحفظ وجوده ، فدوره في مواجهة الطبيعة ليس سلبيًا إن هي أعطته عايش وإن بخلت عليه مات ، بل هو يبذل جهدًا مستمرًا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها أكثر ملاءمة لحياته (٣) .

المجهود الذي يبذله الإنسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى في أنه مجود واع • أي عمل • فالإنسان كائن مفكر • فهو يعي تضاده مع الطبيعة ، تضاد يتبلور عند العمل • إذ هو لا يأخذها كما هي وإنما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته • وهو واع عندما يقوم ببذل جهده ، بعمله ، إذ هو يتصور مقدما النتيجة التي سيوصله اليها جهده والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد • فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد ، ويتبع لتحقيق هذا الغاية الوسيلة المناسبة • فالعنكبوت ، مثلاً ينسج نسيجاً قد يعجز أمهر ناسج عن أن يقوم بمثله • وانمسا الخرق بين مجهود العنكبوت ومجهود الناسج يتمثل في أن الأول يبذل جهده على نحو غريزي دون وعي ، أي دون أي تصور مقدم لما هو مقدم عليه • أما الناسج فيتصور مقدما النتيجة التي يراود الوصول اليها : عدد معين من أمتار نسيج معين ، له متانة معينة ولون معين ، إلى آخر ما يحدد موافقاته • ثم هو بعد ذلك يتنسسج الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة • بذل جهده في ظل شروط معينة مسسج الانتاج استخداما لفن انتاجي معين (عن طريق استخدام النول اليدوي أو النسسج الآلي مثلاً) • كذلك الشخص المقدم على بناء منزل له ، فهو يتصور مقدما الكيفية التي سيكون عليها المنزل : كيفية تقسيم المساحة إلى غرف ، عدد الغرف ، مساحة

(١) هذا القول يستبعد الحاجات التي تمدنا الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون ان يستلزم الامر بذل جهد انساني ، كالهواء اللازم للتنفس مثلاً ، وسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسي إذ هي ليست موضوعا لجهد انساني •

كل غرفة ، الكيفية التي تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة ، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض ، عدد طبقات المنزل ، التي غير ذلك ، هذا التصور المقدم نتيجة نشاط البناء الذي سيقوم به قد يسجل على ورق في صورة رسم للمنزل المراد بناؤه . فاذا ما تحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة او مجموعة الوسائل السهلة التي يمكنها لبناء المنزل (٤) .

فالانسان اذن لاشباع حاجاته الموجهة - للابقاء على كيانه ووجوده ، في تطورهم - مضطر الى أن يقوم بعمل ، موضوعه الطبيعة - بمختلف صورها - ليستخلص منها ما يشبع هذه الحاجات . أي ينتج المواد اللازمة لبقائه . وهو على هذا النحو يتميز عن الكائنات الاخرى بأنه الكائن الوحيد الذي يقوم بافتتاح ما هو لازم لاشباع حاجاته . وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة أو مرات تعدد وانما بصفة مستمرة متكررة ، فالأمر يتعلق اذا بعملية انتاج مستمرة عبر الزمن (٥) .

عندما لا تكفي أعضاؤه وقواه الأولية لاشباع حاجاته المتطورة يستخدّم الانسان ما يعتبر امتدادا لأعضائه (٦) ، يقوم باستخدام بعض الأشياء من الطبيعة - أولا كما هي وبعد تحويلها في مرحلة تالية - كامتداد وتمكين لقواه وأطرافه الأصلية . كما اذا استخدم الانسان عما كامتداد لذراعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الأشجار اللازمة لاشباع حاجته الى الطعام . وفي مرحلة ثانية يتوصل الانسان

(٤) هذه الخصيصة التي يتميز بها عمل الانسان كمجهود واع يتعين أن نستقيها في ذاكرتنا اذ ستمثل نقطة لبدء في تحديد مفهوم التخطيط على اساس أن الخطة هي عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه في فترة معينة مستقبلية ثم تحديد الوسيلة او مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهدف . في هذا المعنى يقول رسلو طاليس ان " الانسان حيوان مخطط " :

Man is a planning animal .

Production process , processus de production . (٥)

Implements . (٦)

الى انتاج اشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتداد لقواه وأعضائه ، أى أدوات (٧) كقيامه
بانتاج اداة حادة يستخدمها فى قطع بعض فروع الشجر لتسهيلها واستخدامها كامتداد
لذراعه للحصول على ثمار الأشجار ، تلك هي أدوات العمل (التي تزداد تنوعها
وتعقد مع تعدد وتطور النشاط الإنتاجي للإنسان) ينتجها الإنسان من الطبيعة لتكمل
وتزيد من قواه ، فكأنه جعل من الطبيعة بعض قواه ، عن طريق استخدامه لهذه
الأدوات يزيد عمله اتقاناً وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة ، وهو ما يتحقق كذلك
بزيادة معرفته لأسرار هذه القوى .

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقه بين الإنسان والطبيعة ، عمل الإنسان
لتحويل قوى الطبيعة الى ما يمكنه من اشباع حاجاته ، يتم ذلك باستخدام الإنسان
- فى اثناء بذله لمجهوده - لأدوات عمل من صنعه فى سبيل تحويل الاشياء - موضوع
العمل الى منتجات صالحة لاشباع حاجاته . هذه العملية هي عملية تفاعل نشط ذو
تأثير متبادل بين الإنسان والطبيعة ، عن طريق عمله يحول الإنسان قوى الطبيعة ،
يخضعها لسيطرته فيجعلها أقل بدائية (طبيعية) وأكثر انسانية . فى نفس الوقت
هو يخلق منها أدوات لانتاجه ، أدوات لعمله ، عن طريقها يزيد اتقان عمله ،
اتقان لمجهوده الواعي . فكأنه خلق بذلك من الطبيعة شيئاً منه هو ، فتحول
الطبيعة تحويل لنفسه ، لامكانياته ، وتوسيع آفاقه فى توسيعه لهذه الآفاق
يمتد بقاء قوى طبيعية جديدة بعمل دائماً لخفضها لتمكنه من اشباع حاجاته التوسعية
تصبح بدورها متطورة ومتغيرة ، وهكذا فالعلاقة بين الإنسان والطبيعة متغيرة
للتغير والحركة .

عملية الانتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان

غير ان الإنسان لا يقوم بمصراعه هذا مع الطبيعة ، لا يعيش هذا التفاعل

(٧) Tools : a tool is an implement for making implements .

ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للإنسان كحيوان يصنع الأدوات :
F. Franklin : "man is a tool-making animal" وهو التعريف الذى اعطاه
المفكر الأمريكى ، ١٧٠٦ - ١٧٩٠ .

المتبادل، وحده، بل في جماعة، في مجتمع، فالإنسان حيوان اجتماعي^(٨)، فهو لا يستطيع في الواقع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر، ومن ثم نجد أن عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية عملية العمل الاجتماعي في محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة على الموارد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وأفرادها. عمل أفراد الجماعة كل من الآخر يمثل التعاون بينهم، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل^(٩) الذي بفضلها يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل.

فيما عدا التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين (عمل المرأة في مكان الإقامة وعمل الرجل في النشاطات التي تستلزم البعد عن هذا المكان) والذي يمكن التعرف عليه في كل مراحل التطور الاقتصادي للبشرية، تقسيم العمل رهيبين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية)، أي مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية يسمح لبعض أفراد الجماعة بالتخصص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستئثار^(١٠).

Man is a Social animal ; l'homme est un animal social. (٨)

Division of Labour ; division de travail . (٩)

(١٠) في جماعة تعيش على جمع الثمار مثلاً يكرس كل وقت أعضاء الجماعة لضمان

الحصول على ما هو لازم لابقائهم على قيد الحياة. وقد لا تنجح الجماعة حتى بعملها كل الوقت في ضمان ذلك. في هذه الحالة لا يكون في وسع من يتمتع بموهبة خاصة في انتاج ناتج معين (وليكن أداة صيد مثلاً) أن يخصص وقتاً لتنمية هذه الموهبة، إذ كل وقته لازم للحصول على وسائل المعيشة لوصول بقية أفراد الجماعة. أما إذا استطاعت الجماعة، بفضل اكتشاف التشايط الزراعي مثلاً، أن تنتج في خلال ستة شهور كمية من المواد تكفي لاستهلاكها طوال سنة كاملة استطاع من يتمتع من أفرادها بموهبة خاصة (في انتاج أداة زراعية مثلاً) أن ينمي هذه الموهبة خلال السنة شهور التي لا يباشر فيها أفراد الجماعة نشاطهم الزراعي ==

يترتب على قيام عملية الانتاج على التعاون بين افراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم ، أن عمل كل فرد ليس الاجزاء من العمل المشترك لكل افراد الجماعة فهو جزء من العمل الاجتماعى . ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة الذى يصاحب الانتاع المستمر فى حجم الجماعة (العائلة ، القبيلة ، الامة الخ) وتعقيد تركيب هذا الاقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين افراد الجماعة مع ما يتبعه ذلك من

== فى حالة هذه الجماعة الاخيرة نستطيع ان نتصور ان يتخصص عدد من افراد الجماعة فى العمل الزراعى طوال السنة (اذا ما سمحت الظروف المناخية بذلك بطبيعة الحال) منتجين بذلك مواد استهلاكية لكل افراد الجماعة ، الامر الذى يعطى العدد الاخر من افرادها فرصة التخصص فى انتاج الادوات الزراعية كل وقتهم . هنا يقال ان مستوى انتاجية العمل الزراعى يسمح بتحقيق فائض من المواد الغذائية يمثل وجوده الشرط اللازم للتقسيم الاجتماعى للعمل .

وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادى للانسان ، فيمكن تمييز :

- تقسيم العمل بين الجنسين .
- تقسيم العمل بين عمل يدوى وعمل ذهنى .
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى بين عمل زراعى وعمل صناعى وعمل فى الخدمات .
- تقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية ، وعلى الاخص ابتداء من المشروع الرأسمالى .

- التقسيم الدولى للعمل الذى يتمثل فى تخصص بين المجتمعات - كاعضاء للمجتمع العالمى - فى بعض انواع النشاط الاقتصادى . نمط تقسيم العمل الدولى - شأنه شأن أى ظاهرة اجتماعية - لا يمكن ان يكون ثابتا لا يتغير ، اذ لابد ان يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمى . هــ المظاهر المختلفة لتقسيم العمل تتاح لنا فرصة التعرف عليها من قرب كلما تقدمنا فى الدراسات الاقتصادية ، انظر فى هذه المظاهر :

M.Weber.The Theory of Social and Economic Organisation,
Translated by A.M.Henderson & T.Parsons.TheFree Press
Glencoe ,Illinois , 1947,p.218 ff.

تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي على
المشكلة لتختلف النشاطات الاقتصادية .

على هذا النحو يبين أن الإنتاج لا يتضمن فقط في العلاقة بين الإنسان
والطبيعة وإنما هو في ذات الوقت علاقة بين الإنسان والإنسان . الأمر هنا يتعلق
بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة ، في العلاقات الاجتماعية
المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية
التي تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات . ومن ثم يمكن القول أن العملية
الاقتصادية هي عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات
المنتجة) في دوراتها حول العمل الاجتماعي . حول المجهود الواعي الذي تقوم به
الجماعة بقصد أن تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة
في ذلك بأدوات الإنتاج وبخبرتها الفنية في تراكمها المستمر . الغاية النهائية في
هذه العملية هو اشباع الحاجات عن طريق بذل المجهود الذي يتبلور في منتجات
قابضة لاشباع تلك الحاجات .

واختصاراً يمكن القول أن شروط عملية الإنتاج ، أيًا كان نوع المجتمع السدي
تمارس فيه ، تتمثل في :

- ١- القوة العاملة (١١) أي مجموع الأفراد الذين يسهمون في النشاط الاقتصادي
مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ، ومتوارثة عبر الأجيال .
- ٢- أدوات العمل (١٢) التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة أي من إنتاجية
العمل (مثال ذلك الآلة التي يستخدمها العامل المنتج للمنسوجات) .
- ٣- موضوع العمل (١٣) ، أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل مستخدماً

Labour force ; force de travail	(١١)
Instruments of labour , instruments de travail .	(١٢)
Object of labour , objet de travail .	(١٣)

أدوات العمل (مثال ذلك الخيوط والقوة المحركة المستخدمة في إنتاج المنسوجات)

وتمثل هاتان الاختيرتان ، أدوات العمل والمواد موضوع العمل ، ما يسمى اصطلاحا بوسائل الإنتاج (١٤) .

تلك هي شروط عملية الإنتاج بصرف النظر عن الشكل الاجتماعي الذي تأخذه ،
التي تهدف في نهاية الامر الى اشباع حاجات افراد المجتمع .

غير ان مزيد من التدقيق يبين لنا ان هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف
مراحل تطوره الاشباع المباشر لحاجات من يقومون بالإنتاج .

من وجهة النظر هذه يمكن أن نميز نظريا بين نوعين من الإنتاج يعرفهما

تاريخ النشاط الاقتصادي للأنسان . الإنتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين
(أو ما يسمى أحيانا بالإنتاج الطبيعي) (١٥) وإنتاج المبادلة أو الإنتاج السلعي (١٦) (١٧)

(١٤) Means of production , moyens de production .

من هذا نرى ان المجتمع يستخدم في أثناء العملية الاقتصادية الموارد
الموجودة تحت تصرفه : وذلك بقصد اشباع حاجات افراد . وقد جرت العادة
بين الاقتصاديين على تقسيم هذه الموارد الى طوائف ثلاثة :

الموارد البشرية human resources;ressources humaines ,اي
القوة العاملة بقدراتها الجسمانية والذهنية ، بمعرفتها وبتكوينها الفني
هذه الموارد عادة تسمى بالعمل labour, travail وانحن لا نعتبر

القوة العاملة من قبيل الموارد . أذهى المحرك الرئيسي لكل العملية الانتاجية
هيئات الطبيعة ، الأرض ، المراعي ، الغابات ، البحار ، ما يحتضه باطن الأرض
الظروف المناخية ، التضاريس المواتية ، الى غير ذلك مما يسمى بالموارد
الطبيعية ، أو بالطبيعة

Natural resources , ressources naturelles,Nature ,
Subsistence production (natural)production:production (١٥)
de biens de subsistance(production naturelle) .

Exchange production,production pour l'échange . (١٦)

Commodity production ;production marchande . (١٧)

في مرحلة تاريخية (١٨) أولى كان الانتاج يقصد الاشياء المباشر للمحتاجين الأساسية في داخل الوحدة الانتاجية / عائلية ، فبيلة ، أو حتى مجتمع أكبر / عشائر ذلك الانتاج الزراعي الذي يقوم به عائلة فلاح لاشباع حاجاتها . في هذه المرحلة كسائر الانتاج والمنتج (١٩) - العمل ونتاج العمل - متلازمين في الواقع وفي ضديهما ووعائيه المنتجين . كان المنتج يعيش على ناتج عمله ، يعيش على المنتجات . هنا تتحقق العمودية الاقتصادية ، التي اثبت انطلاقتها بحاجات المنتجين ، بانتاج منتجاتهم ووعائيه تحت تصرف المنتجين أنفسهم لكي يتم استهلاكها أو استخدامها في عمليته انتاج جديدة بواسطتهم .

في مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادي (٢٠) أي بقدرة المنتجين على انتاج ما يزيد على ما هو لازم لاشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، من استجابة العمل) تظهر الانتاج يقصد المبادلة - ظهر اول ما ظهر عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف التي جانب الانتاج الزراعي أو يقومون بحرفهم كل الوقت (هنا مشروط بانتاج فائض زراعي يعيش عليه من يعملون في الحرف الصناعية . هنا مبدأ

(١٨) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعني امكان وضع حد فاصل بينها وانما يعني غاية ظاهرة معينة أو مجموعة معينة من الظواهر تعطي لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية . وسيادة نوع معين من الانتاج في مرحلة تاريخية لا يعني غياب انواع الانتاج السابقة عليه عن تلك المرحلة ، ففي ظل الانتاج الرأسمالي - وهو الشكل الأكثر عمومية لاقتصاد المبادلة ، كما سنرى فيما بعد - نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج يقصد الاشياء المباشر حتى في أكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية . هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة . (انظر الباب الثالث من هذا الجزء الاول) .

(١٩) Product ; produit .

(٢٠) سنناول فكرة الفائض الاقتصادي بدراسة نعملها أكثر انضباطا فيما بعد .

- ٢١) "النتيجة" بمعنى لا على نتائج عمله وإنما على عملها الذي يكونه الإنتاج الملمس (٢١) . أي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (أي المقايضة) (٢٢) في مرحلة أولى . ثم
- ٢٢) "بالمقايضة" (٢٣) في مرحلة ثانية . عن طريق المبادلة يستطیع المنتجون
- ٢٣) "المنتجات التي ينتجها الأفراد لاستهلاكهم" . فإنتاج المبادلة يختلف عن الذي
- ٢٤) "في تلك المجتمعات اجتماعيا لتعمل"
- ٢٥) أن الإنتاج يقوم به الأفراد على وجه الاستقلال
- ٢٦) أن الإنتاج يتم قصد المبادلة
- ٢٧) أن الناتج - الذي يصير سلعة - يكون نافعا للأخرين ، أي يمثل قيمة استعمال
- ٢٨) اجتماعية (٢٩) .

(٢١) على هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج والسلعة Commodity, merchandise

فالسلمة هي دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة أما المنتجات فليست سلعة دائما . هذا ويراعى انما كان المنتج يتخلى عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما في حالة الفلاح الذي تلزمه علاقته الاقتصادية بأن يتخلى عن جزء من المنتجات مينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاج مبادلة وانما هو انتاج لأشباع الحاجات اشياءا مباشرا .

(٢٢) Barter , troc .

(٢٣) Money , monnaie .

(٢٤) Use-Value ; Valeur d'usage هذا ويفرق في انتاج المبادلة

بين انتاج المبادلة البسيط او الصغير Simple commodity production ;

petite production marchande وانتاج المبادلة الرأسمالي ، في الاول يقوم المنتج

(الذي عادة ما يمثل وحدة انتاجية صغيرة تمتلك وسائل انتاج محدودة لينتج السلع التي ينتجها في السوق ويستخدم الأرباح المتحصل من بيعها لشراء سلع يقوم هو باستعمالها أما في اشباع حاجاته الشخصية (في الاستهلاك) أو فسيبي الانتاج . هذا تتمثل فيه قيمة المبادلة في التخلي عن سلعة في مقابل النقود . ثم التخلي عن النقود في مقابل سلعة أخرى أو ما يعبر عنه : سلعة - نقود - سلعة .

أما انتاج المبادلة الرأسمالي فيتم من خلال دورة رأس المال المنتج التي تتسم على مراحل ثلاث : في مرحلة أولى يقوم الرأسمالي باستخدام رأس المال النقدي في شراء القوة على العمل ووسائل الانتاج . في المرحلة الثانية ، مرحلة

أيما ما كان الامر فلعملية الانتاج ، سواء أكان الانتاج بقصد الاشباع المباشري لحاجات المنتجين أو كان انتاج مبادلة بشروط تتمثل في القوة العاملة ذات التكنولوجيا الفنية المعين وفي توفر وسائل الانتاج . هذه القوة العاملة تعمل في جو من المعرفة التكنولوجية يستلزم منها تأهيلا ومعرفة فنية تتفق ونوع ومستوى ادوات العمل التي تستخدمها ، وبصفة اعم نوع ومستوى وسائل الانتاج . هذه القوة العاملة التي تعمل في وسط تكنولوجي معين ووسائل الانتاج التي تستخدمها تمثل اصطلاحا ما يسمى بقوى الانتاج (٢٥) الموجودة في المجتمع ، وقد سبق ان رأينا أن عملية الانتاج تتمثل في الصراع الجماعي لافراد المجتمع ضد قوى الطبيعة ، فتنشأ بينهم علاقات انتاج او روابط ، هي روابط اجتماعية اذ تنشأ بين افراد المجتمع (أو فئاته أو طبقاته) . وهي اقتصادية اذ تتم بوساطة لاشياء مادية والخدمات . وتنقسم في اثناء الانتاج بوساطة وسائل الانتاج . فهي الروابط التي تحدد موقف كل فرد (أو فئة أو طبقة) في مواجهة الاخر اذ وسائل الانتاج (ما اذا كان مسيطرا عليها بفضائل الملكية او مبعدا عنها) . وهذه الروابط تتوافق هي الاخرى مع مستوى تطور قسوى الانتاج الموجودة في المجتمع ، التي تكون معها شكلا اجتماعيا لعملية الانتاج (والتوزيع) يميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانساني . بمعنى آخر يلتحم مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لروابط الانتاج ليكونا شكلا اجتماعيا متميزا للانتاج يسود المجتمع خلال حقبة من حقبات التاريخ ، هذا الشكل المعين هو الذي يسمى بطريقة الانتاج أو بأسلوب الانتاج .

== الانتاج، تستخدم هذه السلع المشترى لانتاج السلعة التي يقوم الرأسمالسي بانتاجها . وفي مرحلة ثالثة يسعى الى بيعها في السوق ليحصل على المقابل النقدي الذي يتضمن الربح . وعليه يكون رأس المال النقدي الذي يحصل عليه في المرحلة الثالثة اكبر من رأس المال النقدي الذي تخرى عنه في المرحلة الاولى هنا تتمثل عملية المبادلة في التخرى عن النقود في مقابل سلع ، ثم التخرى عن السلع في مقابل النقود : نقود - سلعة - نقود (اكبر) .

• يرى الانتاج المختلفة ستكون محلا لدراستنا التفصيلية في الباب الثالث مسن
نماذج : - الاول : ولكن السليم الان ان نعي ان العملية الاقتصادية / عملية الانتاج
والنموذج (لا تعرض بنفس الاسلوب في المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمع
الانسانى بل هى تأخذ اشكالا اجتماعية مختلفة ، وعليه ينضبط تعريفنا للعملية
الاقتصادية بالكلام عن الاشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية . اشكال تتحدد
بنوع اسلوب الانتاج السائد (من حيث نمط روابط الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج)
كما تتحدد بنوع الانتاج من حيث ما اذا كان طبيعيا او انتاج مبادلة .

بتعريفنا للعملية الاقتصادية ، عملية النشاط الانتاجى والتوزيع فى اشكالها
الاجتماعية المختلفة يتحدد لنا موضوع علم الاقتصاد السياسى . هذا الموضوع هو
الافكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التى تحكم مجموع الظواهر التى يمكن
ملاحظتها والتى تكون النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، وهو نشاط يأخذ شكل عملية
ذات بعدزمنى ومتكرر عبر الزمن : هذه هى القوانين الاقتصادية . اى العلاقات التى
تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية ، القوانين الاجتماعية الخاصة بالانتاج
المنتجات وبالكيفية التى تجد بها هذه المنتجات سبيلها الى ايدي الافراد
يستخدمونها لاشباع حاجاتهم . وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة الى اخرى
من مراحل تطور المجتمع الانسانى .

على هذا النحو يتحقق لنا تحديد معالم موضوع الاقتصاد السياسى ، ولكن
تعريف الموضوع ، رغم ضرورته ، لا يكفى لتعريف العلم ، اذ يلزم علينا ان نحدد
كذلك معالم منهجه فى ارتباطه العسفى بهذا الموضوع ، اى الطرق المستخدمة فى
المبحث عن المعرفة الاقتصادية .

(١) مفهوم الاقتصاد السياسي

وبصفة عامة لا تختلف الطرق المستخدمة في استخلاص المعرفة الاقتصادية عن طرق البحث العلمي ، وعليه نتعرف على طرق استخلاص المعرفة الاقتصادية هذه بالكلام عن الاقتصاد السياسي كعلم، إذ تحدثنا حتى الآن عن الاقتصاد السياسي كعلم القوانين التي تحكم العملية الاقتصادية • فهل هو حقيقة من قبيل العلم ؟

للاجابة عن هذا السؤال :

- سنبيين أولاً الشروط الواجب توافرها لامكانية الكلام عن علم ، وفي هذا

المجال تتاح لنا فرصة التعرف على منهج البحث العلمي بصفة عامة .

ثانياً ، ما إذا كانت هذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسي
الذي له الجواب بالإيجاب امكننا الاستمرار في طرح هفة العلم على الاقتصاد السياسي
وتم ما لا نستطيع فعله ان كان الجواب بالسلب ،
١ - ما هو العلم ؟

بالرجوع الى فلسفة العلم (٢) واستخداما للاصطلاح بمعنى عام يقصد بالعلم
مجموع المعرفة الانسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة والمجتمع وبالفكر ،
والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك
استخداما لمنهج البحث العلمي ، وهي معرفة تقصد الى تفسير هذا الظواهر تفسيراً
علمياً (٣) . اما اذا اخذنا احد فروع العلوم المختلفة فيقصد به " مجموع المعرفة
المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر " . ما الذي يمكن استخلاصه من هذه التعاريف

(١) انظر في الموضوع :

A.Danno & S.Morgenbesser (eds), A Philosophy of Science O
Meridan Books . New York 1960 .

M.Cornforth , Theory of Knowledge , Lawrence and Wishart,
London , 1956 .

Ph. Frank, Philosophy of Science, Prentice - Hall Inc. Engle-
wood Cliffs . N.Y. 1962 .

L.Goldman , Sciences humaines et philosophie, P.U.F., 1952.

L.W.R.H.Hully, History and Philosophy of Science . Lancmans,
London , 1965 ,

M.Rosenthal and P.Yudin (eds), A Dictionary of Philosophy .
Progress Publishers , Moscow , 1967 .

Mony , Logique et Philosophie des Sciences. Paris, 1960.

(٣) توفيق الطويل ، اسس الفلسفة . دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ . في مجال التعريف
بالعلم يقول توفيق الطويل ان " العلم يعني بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها
والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودالات نسبية ، والصعود الى اصدار احكام
و صفة على هذه الوقائع (هي قوانين العلم) . واخص ما يميز هذه الدراسة =

انه لكي يمكن الكلام عن علم يتعين :

- ان يكون لدينا أولا جسم نظري ، اي مجموعة من الافكار او النظريات لتوافر هي
حقها شروط المعرفة العلمية ، بالنسبة لموضوع محدد تحديدا منضبطا .

- يتعين ثانيا ان يحقق لنا هذا الجسم النظري حدا أدنى من اليقينية

الاساسية .

- التي تسمح لنا ، وهذا ما يتعين وجوده ثالثا ، بتفسير الظواهر محل الاعتبار

والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركتها .

لنرى عن قرب ماذا يعنى كل من هذه العناصر .

١ - يتعين اولاً ان يكون لدينا جسم من المعرفة العلمية . لكي تكون المعرفة علمية،

تفرقة لها عن المعرفة العادية التي تكتسب من خلال التجربة للحياة اليومية ، يتعين

ان يتوافر لها ثلاثة شروط : شرط اول خاص بالهدف من نشاط البحث وشرط ثـ

يتعلق بالسبيل الذي يتبع في نشاط البحث ، وشرط ثالث يخص النتيجة التي ينتهي

اليها نشاط البحث :

(أ) يتعين أن يكون هدف النشاط (نشاط البحث) الكشف عن القوانين

الموضوعية التي تحكم الوقائع او الظواهر محل الدراسة ، فيما يتعلق بالوقائع

الاجتماعية ، تتمثل العملية الاجتماعية في مجموع النشاطات الاجتماعية لأفراد

المجتمع في تكررها المستمر . في ظل ظروف معينة من التطور التاريخي لمجتمع

معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التي

يمر بها المجتمع محل الاعتبار . هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاجتماعية

== العلمية النزعة الموضوعية . Objectivity وهي تقتضي اقضاء الخبرة

الذاتية ودراسا لاشياء كما هي في الواقع . ثم النزاهة disinterestedness

التي تتطلب التزام جدي واستبعاد الذات Self-elimination بكل ما

تنطوي عليه من رغبات وميول . وعليه تقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقات

الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزئية (او مجموعة من الظواهر الجزئية) فهي

مكانها وزمانها مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية المرجع السابق ص ١٢٥ -

بأنفراد تعطيلها نوعاً عن النظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بيسر
النشاطات المختلفة (٤) . علاقات مؤداها أن حدوث فعل أو مجموعة من الأفعال يرتب
... . فمثل في نتيجة معينة تقع حتماً إذا ما توافرت شروط حدوثها . هذه العلاقات
المتكررة على وجه الدوام . البعض منها مشترك بين أكثر من شكل من أشكال
المجتمع والبعض الآخر (وهو الأهم) خاص بشكل معين من أشكال المجتمع (٥) .
التي يطلق عليها القوانين الاجتماعية . فهي إذن العلاقات التي تتكرر باستمرار
بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل متكامل
من النشاطات الإنسانية من حيث أنها تعبر عن العلاقات الداخلية المعنية التي تأخذ
مكاناً في داخل هذا الكل من النشاطات الإنسانية . من أجل ذلك يقال أن هذه القوانين

(٤) ترجع النشأة المبكرة لعلم الفلك (وهو العلم الذي يدرس مواقع وحركة وتكوين
الأجرام السماوية) في الحضارات المصرية البابلية ، في نظر L.W.H. HULL
التي الحقيقة التي مؤداها أن " السموات واضحة ومثيرة للدهشة . وأن انتظام
حركاتها لا يمكن أن ينفصل عنها الملاحظ " . انظر ص ٥ من كتابه : " تاريخ
وفلسفة العلم " . كما سنرى فيما بعد ، كان من اللازم انتظار القرن الثامن عشر
لكي يفرض انتظام الحركة نفسه على الملاحظ في مجال الظواهر الاقتصادية
وهو ما يرجع إلى ظهور السوق القومية التي وجدت ونسقت كل النشاطات
الاقتصادية للمجتمع التي تصب فيها . كما يرجع كذلك إلى بروز النشاط
الصناعي كنشاط سائد يتزايد معه معدل تكرار العمليات الاقتصادية .

(٥) في نطاق الظواهر الاقتصادية مثال للقوانين المشتركة بين أكثر من شكل من
أشكال المجتمع تلك المتعلقة بالتبادل والتداول النقدي وذلك رغم أن طريقة
عملها تختلف من مجتمع إلى آخر . ومثال القوانين الخاصة بشكل معين من
أشكال المجتمع قانون الربح وقانون تحدد الأجر في المجتمع الرأسمالي وقانون
الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي ، وذلك على
النحو الذي سنفصله فيما بعد .

ثالث طابع موضوعي (٦) . أى أنها تكون ضمنية حقيقية أو عينية للمعلومة الاجتماعية . ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاجتماعية أحيانا بالقول بأن القوانين الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية . كما يعبر عنها بالحديث عن عمل عكسي لهذه القوانين فى أثناء سير العملية الاجتماعية (٧) .

• (ب) يتعين ثانيا لكى تكون المعرفة علمية ان نستخم فى عملية استخلاصها

منهج البحث العلمى . هذا المنهج يتلخص :

- أولا فى وصف وتقسيم (٨) الظواهر محل البحث العلمى ، هذه العملية التسمى تستند الى الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث هى اول خطوة نحو فهمهم

(٦) Objective laws, lois objectives يراعى الفرق بين القوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين قوانين العلوم الاجتماعية ، الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعرفة العلمية المتعلقة بهذه العملية ، بين الواقع والنظرية العلمية . هذا الفرق سيتضح لنا بـ

انتهائنا من دراسة منهج الاقتصاد السياسى .
(٢) مثال قانون بحكم ظاهرة طبيعية نجده بالنسبة لظاهرة الغليان ، اذ يؤدى الوجود الجماعى لعدد من العوامل : سائل ، وليكن الماء النقي ، حرارة وضغط جوى يؤدى هذا الوجود الجماعى عند نقطة معينة (عند درجة حرارة ١٠٠ مئوية وضغط ٧٦٠ مم زئبق ، عند سطح البحر) الى تحقيق اثر (نتيجة) معين : تحول الماء من الحالة السائلة الى الحالة الغازية . هنا نكون بصدد مجموعة من الشروط وأتسمر توجد بينها علاقة (بين مجموعة الشروط من جانب والثر من جانب آخر) . لكى يتحقق الاثر لابد من تجمع الشروط . فالعلاقة شرطية . ولكن اذا تجمعت الشروط فان الاثر متحقق بالضرورة . فالعلاقة ضرورية . هذه العلاقة هى التى تعكس القانون الذى يحكم لظاهرة . وهذا هو الذى يدفعنا الى الكلام عن القانون الموضوعى كعلاقة شرطية ضرورية .

كذلك نستطيع ان نضرب مثالا بظاهرة اقتصادية ، ولتكن ظاهرة الربح ، فالربح نوع من الدخل (النقدى) لكى يتحقق لابد من تجمع عدد من الشروط : انتاج مبادلة حيث وسائل الانتاج تملكها طبقه غير الطبقة العاملة وحيث العمال مفصولين عن وسائل الانتاج الامر الذى يؤدى بقدرتهم على العمل الى ان تصبح سلع تقبى لمن يملكون وسائل الانتاج ، اذا ما تجمعت هذه الشروط تولد الربح فى أثناء الانتاج

(٨)

مجموع الظواهر محل الاهتمام ، ويراد بالملاحظة العلمية (٩) " توجيه الذهن والحواس الى ظاهرة او مجموعة من الظواهر الحسية ، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها توصلا الى كسب معرفة جديدة ، وتقوم طريقة الدراسة على وصف الظاهرة ومراقبتها سيرها عمدا ، وتقرير حالتها باختيار الخصائص التي تساعد على فهم حقيقتها ومعرفة كل الظروف التي اوجبت وجودها (اي عللها) والنتائج التي ينتظر ان تصدر عنها (معلو لاتنها) (١٠) أما التجربة العلمية (١١) فهي اكثر من الملاحظة، هي " ملاحظة مستثارة " فالباحث في حالة الملاحظة يرقب الظاهرة ويسجل حالتها من غير ان يحدث فيها تغيرا ، اما في حالة التجربة فانه يلحق الظاهرة التي يدرسها في ظروف هيأها هو وأعداها بارادته تحقيقا لاغراضه في تفسير هذه الظاهرة . فالباحث يعدل من ظروفها او يغير في تركيبها حتى تبدو في انسب وضع صالح لدراستها .

ثانيا في القيام باستخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقضاء (١٢) ، أي

(٩) Scientific observation

(١٠) توفيق الطويل ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(١١) Experiment , experimentation

لتوضيح الفرق بين الملاحظة والتجربة تسجيل حركات الكوكب جوبيتر مثلا هو من قبيل الملاحظة البسيطة ، اذ ان الملاحظ لا يستطيع ان يسيطر على هذا الكوكب اما الباحث الذي يراقب ما يحدث لمادة ما اذا ما قام هو بتسخينها تدريجيا فانه يقوم بتجربة . شأنه في ذلك شأن الكيميائي الذي يريد ان يعرف أثر غاز ما على الأوكسجين ويلاحظ نتائج ذلك ، ولا ينتظر حتى تواتره فرصة يدخل فيها الأوكسجين الى مكان مملوء بالغاز ليتبين اثر الغاز على رثتيه ، توفيق الطويل ، ص ١٦٢ فالفرق بين الملاحظة والتجربة هو ذلك الذي يوجد بين الانتماءات السلبي السبي الطبيعية وبين طرح الاسئلة عليها . انظر Hull المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٣ .

(١٢) Investigation .

تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجرد (١٣) (التجريد بخطواته التصورات الذهنية للملموس (١٤) الى المجرد ، ثم من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره في ذهن) (١٥) . هنا نكون بصدد طريقة لاستقصاء بطبيعتها الاستقرائية الاستنتاجية (١٦)

(١٣) Abstraction .

(١٤) Le concret pensé .

(١٥) Concret figuré تتاح لنا قبل نهاية هذا الفصل التعرف على التجريد

والدور الذي يلعبه في البحث الاقتصادي ، المعرفة المستخلصة هنا تقوم على الشك وتنتج عن المنهج التجريبي والاستدلال العقلي التجريدي . عن هذا المنهج يقول دافيد هيوم D. Hume " عندما نبحث في مكتباتنا ، مقتنياتنا ، مقتنياتنا المادية ، ما الذي يجب علينا عمله ؟ اذا امكنا بأى مؤلف في الدراسات اللاهوتية او في الميتافيزيقيا المدرسية مثلاً فلنطرح الاسئلة الآتية : هل يحتوى على اى استدلال مجرد بالنسبة للكمية او العدد ؟ لا . هل يحتوى على اى استدلال تجريبي متعلق بالواقع او الوجود ؟ لا . ألقيه في النار ، لانه لا يمكن ان يحتوى الا على سفسطة أو وهم " . من كتابه An Enquiry Concerning Human Understanding اقتطفها جون لويس John Lewis في كتابه

Science, Faith and Scepticism ص ٢٢ - ٢٣ .

(١٦) الاستقراء Induction والاستنباط من طرق الاستخلاص المنطقي

L inférence والاستقراء هو من قبيل الاستدلال الصاعد الذي يرتقى فيه

الباحث من الحالات الجزئية الى القواعد العامة (القوانين) فهو انتقال من

جزئيات الى حكم عام ، فننتج الاستقراء أعم من مقدماته . ومعيار الصدق في

الاستقراء هو اتساق نتائجه مخبرتنا . في العالم الحسى . نكون بصدد طريقة

الاستقراء عندما يوصلنا البحث في طبيعة جزئيات عديدة الى معرفة حقيقة

عامة . فعندما نتحقق من خلال التجربة البحث من ان مياه الكثير من البحار مالحة

وان مياه العديد من الانهار عذبة فاننا نستخلص الحكم العام الذي مؤداه ان ماء

البحر مالح وان ماء النهر عذب . اما الاستنباط deduction فهو عملية

استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص ، اذ يبدأ بوضع

مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تندرج تحت هذه المقدمات . أى أن

النتيجة متضمنة في المقدمات . فننتج الاستنباط اخص من مقدماته ومعيار

الصدق فيه هو اتساق نتائجه (منطقيا) مع مقدماته . مثال ذلك ان نبداً مسس

المقدمة (الحكم العام) ان كل انسان فان . وبما ان سقراط انسان ، اذن فهو فان =

وأستخدام هذه الطريقة يمكننا التوصل - من خلال عملية التحليل - إلى أفكار
أو مقولات (١٧) تتعلق بموضوع البحث العلمي ، وذلك بشرط أن نحلل في حركته
غير الزمن .

- ثالثاً : استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء الفروض على أساس هذه
المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين
عناصرها (وذلك في حركتها) ثم استنتاج خصائص أخرى لم تكن محل الملاحظة الأولى .
هذه الفروض تركز على الملاحظة والتجربة . ويتعين ألا تتنافى مع الحقائق المقررة
والقوانين العلمية والحقائق المسلم بها . هذه الفروض لا يستطيع الباحث بنائها إلا

== (الحكم الخاص) ==

هذا وقد عرف تاريخ المناهج صراعاً بين الاستقراء والاستنباط كطريقتين
للاستدلال اعتقد أنهما متضادتين . هذا الصراع إنما يدخل في إطار نقاش أوسع
بين التجريبيين Empirists من أمثال فرانسيس بيكون Fr, Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك
John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وكونديسالك
E. Condiliac (١٧١٥ - ١٧٨٠) والعقلانيين Rationalists من
أمثال ديكارت R. Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وليبنز G. Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦) .

والواقع أن تصورهما على هذا النحو هو خلق لمشكلة زائفة . فهاتين الطريقتين
ليستتا بالمتضادتين . وإنما هما متكاملتان ، يكون استخدامهما معاً كطريق
استدلال علمي ، على أن يتم ذلك بمعنى إمكانهما التسليم في مراحل منهج البحث
العلمي ، على النحو الوارد في المتن . انظر في ذلك :

- A. L. Alande, Vocabulaire technique et critique de la Philosophie, P. U. F. Paris, 1962, p. 506 et 204.
 - Les Théories de l'Induction et de l'expérimentation, Librairie Boivni .
 - F. Engels, Dialectique de la Nature. p. 228 .
- Categories.

(١٧)

- رابعاً : تتمثل المرحلة الاخيرة في منهج البحث العلمي في التحقق (٢١) من (أ) أو اختبار (صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة هنا يسمى الباحث بالتمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة ، لمعرفة مدى صوابها أو خطئها وذلك قبل ان تستخدم هذه النظرية هادياً للعمل . والتحقق يتم أو لا نظرياً بالتأكد من عدم وجود أي تناقض منطقي بين اجزاء النظرية وثانياً بمواجهتها بالواقع .

(ج) يتعين ثالثاً لكي تكون المعرفة علمية ان تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطاً ينتج عن معرفة المظاهر الكيفية والكمية (القابلة للقياس) للظاهرة محل الدراسة . وذلك لان الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما ، اذ الامر يتعلق في الواقع بمظهري الظاهرة محل الدراسة . معرفة طبيعة الظاهرة لا يمكن ان تتم بالتضحية بأحدهما . ولكن دراسة المظاهر الكمية لا يمكن ان تكون الا على اساس معرفة كيفية المظاهرة ، اذ هذه الاخيرة ضرورية لنفس تحديد الظاهرة - في تصورنا الفكسري - التي نريد التعرف على مظاهرها الكمية . فالكيف هو طريقة الكينونة . فهو يمثل الشرط ، او الاساس ، الذي سيكون استمراره او تكراره محلاً لتحديد كمسي تحديد قابل للقياس ممثلاً لمقادير ، لكميات اهمال الكيف لا يمثل - كما يظن البعض - الموضوعية في التحليل ، وانما هو - كما يقول كارل مانهايم (٢٢) - نفسي للخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة (٢٣) . من ناحية اخرى في التضحية بالمظاهر

== الاقتراضات (غير العلمية) . انظر جون لويس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢١) Verification .

(٢٢) K.Mannheim, Ideology and Utopia: An Introduction to the knowledge. Routledge & Kegan London 1936, p. 42 .

(٢٣) في هذا المعنى يقول برتراند رسل ان العلم لا يقتصر بأي حال من الاحوال على ما هو قابل للقياس . فالقوانين الكيفية يمكن ان تكون علمية شأنها في ذلك شأن القوانين الكمية . انظر جون لويس ، المرجع السابق . ص ٢٥ - ٢٦ .

مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر (ولتكن الظواهر
الكمية مثلاً) هو الذي يكون العلم الذي يهتم بهذا النوع من الظواهر (٢٤)
ولكن أي معنى لهذا الكلام من هذا المجموع كعلم لابد من توافر الشواهد المتبقيات

٢ - يجب ثانياً لكي يمكن الكلام عن علم ، أن يتعلق الأمر بموضوع محدد .
وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهنية Les representation
Figurées للظواهر (او الوقائع) : الطبيعية ، عندما تكون بصدد علوم الطبيعة
والاجتماعية في حالة العلوم الاجتماعية او الانسانية . وفي هذه العلوم الاخيرة ينصب
موضوع المعرفة على السلوك الانساني (العلاقات الاجتماعية) وبما ان الانسان هو
الذي يستخلص المعرفة ، نكون بصدد وحدة من يستخلص المعرفة ، وموضوع
المعرفة (٢٥)

٣ - يلزمنا اخيراً لكي يمكن الكلام عن علم ، أن يكون لدينا حداً أدنى من المعرفة
اليقينية الاساسية يمكننا من تفسير الظواهر محل الاعتبار ، ومن التنبؤ بالاتجاهات
العامة لحركة هذه الظواهر . لماذا نفسر ونتنبأ ؟ لكي نعمل ونتصرف . ولكسب
التمصرف ينتمى الى دائرة ما يجب اتخاذه لتغيير الواقع وهنا تكمن في نهاية الأمر
وظيفة العلم . فهو يساعدنا على ان نرى في الظواهر الروابط التي كانت خافية
علينا من قبل ، يساعدنا على ان نرد الآثار الى مسبباتها ، يساعدنا على ان نحصل
المنتظم والضروري محل التحكم والعرضي . في كلمة واحدة يساعدنا العلم على أن
نعم الكون لكي نتصرف فيه بذكاء وفعالية بقصد تغييره .

بعد ان حددنا العناصر التي يمكننا وجودها الجماعي من الكلام عن علم يتعين
علينا الان ان نرى الى اي حد يتوافق ذلك في حق الاقتصاد السياسي .

٢ - هل الاقتصاد السياسي علم ؟

يكون الاقتصاد السياسي علماً اذا ما تجمعت بالسبب له العناصر المكونة
للعلم والتي انتهينا توا من الكلام عنها :

١ - بالنسبة للموضوع ، للاقتصاد السياسي موضوع محدد تحديداً منضبطاً . فالأمر يتعلق كما رأينا من قبل ، بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكاناً بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية كالعلاقات في داخل الأسرة والعلاقات السياسية ، وغيرها .

والظواهر الاقتصادية التي يتعلق بها موضوع علمنا ، تحكمها قوانين موضوعية تمثل خصيصة حقيقية لهذه الظواهر ، يزيد على ذلك ان هذه القوانين مستقلة عن ارادة انسان بمعنى آخر ، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بآرادة الافراد ولا بوعيهم او عدم وعيهم بهذه القوانين . مرد ذلك :

... اولاً ، ان الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخياً : فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثاً من قوى الانتاج . من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال ، ومن العلاقات الاقتصادية . كل ذلك يمثل بالنسبة لهذا الجيل نقلة البدء في عملية الانتاج . يضاف الى ذلك ان عملية الانتاج هي في ذات الوقت عملية للانتاج ولتجدد الانتاج . بمعنى ان الانتاج في خلال فترة معينة ، ولتكن السنة الحالية، يحقق في نفس الوقت شروط الانتاج في الفترة التالية ، ولتكن السنة المقبلة . وهو ما يعني ان الانتاج في خلال فترة ما يعتمد على تحقق شروطها في الفترة السابقة . ابتداءً من هذه الطبيعة نستطيع ان نرى ان ما يتلقاه كل جيل يمثل بالسنة له الظروف التاريخية التي تحدد القوانين الاقتصادية السائدة في ظل هذه الظروف .

... مرد ذلك ثانياً ، ان النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة الامر الذي يعطى لهذه النتيجة الاجتماعية تفرداً عن كل عمل من الاعمال الفردية التي ساهمت في تحقيقها فيما لو أخذ هذا العمل على حدة . فرغم ان كل من قام بحجز من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكلية، الا ان هذه الاخيرة تبرز كنتاج لتفاعل النشاطات المختلفة للأفراد

وللمجموعات الاجتماعية ، وهو ما يعطى هذه النتيجة استقلالاً معيناً عمن ارادة
 " (٢٦) بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة
 الافراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع .

ولكن اذا كانت القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عمن ارادة
 الانسان فان طريقة ادائها (٢٦) ليست بالخطم كذلك - فمن وجهة النظر هذه يفسر
 بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية (٢٧) استقلالاً عن ارادة الانسان وقوانين
 اقتصادية تعمل بطريقة واعية (٢٨) . بالنسبة للنوع الثاني ، وكما هو الحال
 بالنسبة لقوانين الظواهر الطبيعية ، يستطيع الانسان ان يسيطر على طريقة أداء
 القانون الذي يحكم الظاهرة بسبب اكتشافه له : فباكتشاف الانسان لقانون
 الغليان تمت سيطرته عليه : فيستطيع توفير الشروط (السائل ، الحرارة ،
 والضغط الجوي) الضرورية في كل حالة يريد فيها تحقق النتيجة بل اكثر من ذلك ،
 فهو يستطيع ان يتصرف في كيفية تجميع هذه الشروط فيستطيع مثلاً ان يحول السائل
 الى غاز عند درجة حرارة ادنى اذا ما رفع من الضغط الجوي ، وهكذا . كذلك اذا ما
 اكتشفنا ان هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين ، وضمن سلعة معينة ، وأثمان
 السلع الاخرى التي يشتريها المستهلكون - من جانب - وبين الكمية التي يطلبونها
 المستهلكون من هذه السلعة (الاولى) ، من جانب آخر ، علاقة مؤداها ان هذه
 العوامل تحدد تلك الكمية يكون في استطاعتنا ان نؤثر على الكمية المطلوبة
 بفعل واع يتمثل في تغيير واحد هذه العوامل (كأن نزيد من القوة الشرائية
 للمستهلكين مثلاً لكي تزداد الكمية المطلوبة) .

(٢٦) Mode of action , mode d'action .

(٢٧) Spontaneous . Spontané .

(٢٨) Conscious ; Conscient , intentioné .

عليه نستطيع ان نقول بصفة عامة ان اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية يمكننا من ان نتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق سبق النتيجة المرغوبة . في هذه الحالة يقال ان طريقة اداء القوانين الاقتصادية واعية .

لم يبق للاشتباه من موضوع الاقتصاد السياسي الا ان نبرز ان لهذا الموضوع بوصفه التصورات الذهنية للعلاقات الاجتماعية المكونة لعملية النشاط الاقتصادي ، طبيعة تاريخية . اذ حيث ان الموضوع اجتماعي لا يمكن ان يكون جامدا لا يتغير (حتى ظواهر الطبيعة هي في الواقع في تغير مستمر) فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر في حوكة لا تنقطع . فالانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة الفلاح في ريف فرنسا المصري في القرن السادس الميلادي مثلا ، حيث الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع حاجات افراد العائلة ومن يلزمون في مواجعتهم بالتعاطي عن جزء من الناتج (مالمالك الأرض التي يزرعونها مثلا) وحيث يتم الانتاج بفضل عمل افراد العائلة بمعرفتهم الفنية المحدودة . مستخدمين لادوات انتاج بسيطة ، هذا الانتاج الزراعي يختلف كينيا عن الانتاج الذي يتم في وقتنا هذا في مزرعة متسعة المساحة يملكها فسيرو ملكية خاصة . هذا الفرد قد لا يسهم في عملية العمل وانما يستخدم العمال الاجبراء يبيعون له قدرتهم على العمل في مقابل اجر نقدي ، ويستعملون في اثناء عملية الانتاج وسائل انتاج حديثة متطورة يملكها مالك المزرعة . وذلك لانتاج سلعة توجه الى السوق حيث يبيعها مالك المزرعة بقصد الحصول على الربح النقدي الذي انتج في عملية الانتاج . النوع الاول من الانتاج الزراعي يمثل ظاهرة اقتصادية تختلف عن الظاهرة التي يمثلها النوع الثاني ، ويكون القانون الموضوعي الذي هو من طبيعة الظاهرة الاولى مختلفا عن ذلك الذي يحكم الظاهرة الثانية .

فالظواهر الاقتصادية اذن تختلف من تكوين اجتماعي الى آخر وهي ظواهر نوعية تاريخية .

يتضح الآن ان موضوع اقتصاد سياسي محدد تحديدا منضبطا . من حيث انه

مباشرة للملموس (أي الواقع المراد دراسته) أي من مقولات موجودة فعلا تختص بمسألة الملموس في شكل عقولات عملية أو ايدىولوجية أو ذهنية أو شبه علمية وعلمية . فمن هذه التصويرات ننسب - عن طريق التجريد - الى مفاهيم اقل تعقيدا ، وعليه ينقسم الانتقال - في مخيلة الباحث - من التصوير الذهني للملموس الى مستويات اكتمل التجريدا . فكيف يقوم الباحث بالتجريد ؟ الهدف من هذه الخطوة الاولى ، أي - من التجريد هي عزل ما هو جوهري في موضوع المعرفة معبرا عنه (أي عن هذا الموضوع) بالتصوير الذهني الذي بدأنا منه . بمعنى آخر الهدف من هذه الخطوط هو التجريد من كل ما هو ثانوي في موضوع المعرفة، عملية العزل هذه تتم في مخيلة الباحث عن طريق تموره لموضوع المعرفة وكأنه قد تخلص الا من جوهره . وما يعد من جوهر موضوع المعرفة لا يتحدد بطريقة تحكمية . وانما يتوقف على الهدف من التحليل من ناحية وعلى الشروط الموضوعية لمحل الدراسة من ناحية اخرى . فالتجريد يتم اذن بنا ، على الملاحظة المقارنة لموضوع المعرفة وعلى تحليله .

ما يبقى بعد التجريد يتعين أن يمثل صورة بسيطة وعميقة للخصائص الرئيسية لموضوع المعرفة ، أي صورة بسيطة وعميقة لجوهر المظاهرة التي ندرسها .

فإذا ما قمنا الجوهر - جوهر المظاهرة بموضوع البحث - إلى مستوى معين من التجريد نستطيع أن نقوم بتحليلها لتعريف على طبيعتها أي لاستخلاص أفكار خاصة بها هذه الأفكار المستخلصة إنما تتوافق مع هذا المستوى من التجريد بمعنى أنها أفكار استخلصت عند هذا المستوى من التجريد . فإذا ما أردنا أن نتبين مدى صحتها لزم عليها ألا نفصلها عن مستوى التجريد الذي استخلصت عنده . هذه نقطة هامة يتعين ألا تغيب أبدا عن الذهن .

والخطوة الثانية في عملية الاستقصاء - استخلاصا للمعرفة الاقتصادية - تتمثل في الانتقال من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن - من de l'abstrait au concret pensé وهي تمثل عودة في مخيلة الباحث

نقطة البدء في عملية الاستقماء بل هو الملموس وقد اعيد بناؤه في ذهن أي اعيد انتاجه بواسطه الفكر ، فهو الملموس فكرا Pensé - Concret ويعبر عن هذا تكون المعرفة العلمية قد استخلصت .

وفيما يخص طرق الاستخلاص المنطقي تتسم عملية الاستقماء هذه بطابع استقرائي - استنباطي . حيث يلعب الاستنباط دورا اقل اهمية من دور الاستقراء .

فاذا ما استخلصت الافكار النظرية يتعين - كما سبق ان رأينا - ان نقسم بالتحقق من صحتها . في مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يكون التحقق - بعد ازالة التناقض المنطقي - بين اجزاء النظرية - بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع احكامها عندما يتعلق الامر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس أو تاريخيا أو على النحوين معا .

فاذا ما استخلصت المعرفة الاقتصادية فوجب تقديمها الامر اذن يلزم مع هذه اتباع طريقة معينة للتقديم (٢٩) أي لتقديم المعرفة التي من يتوجه اليهم الباحث بمعرفته .

- (٢٩) Méthode de Présentation انظر في منهج الاقتصاد السياسي
O.G.G. Granger , Méthode économique . P.U.F. 1955 .
- A. Marchal , Méthode scientifique et science économique, 2 tomes
Génin . 1952 et 1955 . B . Nogaro , La Méthode en économie politique
Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence , 1971. O- Lange .
Economie politique . ch 2.
- M. Dowidar Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste , ch 3 - J. Schumpeter Economic Doctrine and Method ,
Allen & Unwin , London . 1954 .
- M. Dobb Scientific method and the Criticism of Economics, Science &
Society Vol 3 No, 3, 1939 O M . Dobb . Marxism and Social laws ,
Monthly Review , Vol. ii No. 7 , 1959 - J. Piaget (direction) . Logique
et Connaissance Scientifique, Encyclopédie de la Pléiade , 1967, =

لم يبقو لكى نختبى من منهج الاقتصاد السياسى الا ان نضيف ان جزءا من المنطق الاستنباطى يشمل مكانا خاصا فى ادوات ، او تكنيك ، التحليل الاقتصادى (٣٠) ذلك هو المنطق الرياضى (٣١) وهناك اتجاه فى الكتابات الاقتصادية الى المغالاة فى

Surtout P . 1019 0 1057.- La Science économique, in, A. Tendances principales de la recherche dans les science sociales et humaines. 1ere Partie. Mouton UNESCO Paris La Haye , 1970 .

(٣٠) نقصد " بالتحليل " عملية التوصل الى نظريات اى الى تعميمات مجردة . فالنظريات هى اذن النتائج النهائية للتحليل فى عملية التحليل التى تهدف الى استخلاص مقولات نظرية تستخدم الادوات او التكنيك (الاستقرائى ، الاستنباطى وخاصة ببيانها . الاحصائى . الخ)

(٣١) يعتبر G.Ceva (وهو ايطالى اهتم فى القرن الثامن عشر بالمشكلات النقدية) N.F.Canard (وهو استاذ فرنسى فى العلوم ١٧٥٨ - ١٨٣٣) رواد الاقتصاديين الرياضيين . انظر : Dictionnaire des sciences Economiques . J.Romeuf (ed) Tome L.P. 196 - 7

ويذهب شومبيتر الى غير ذلك ، اذ يتعلق الامر بالسلبية ليهذين المؤلفين وغيرهما السى . بعض التكنيك الرياضى فى التحليل الاقتصادى وليس باستخدام المنطق الرياضى نفسه ويقول شومبيتر ان اول من بين ما يمكن أن تؤديه الرياضيات للتحليل الاقتصادى هما : AA.Courant (مفكر رياضى فرنسى ١٨٠٠ - ١٨٧٧) وذلك فى مؤلفه Recherches sur les principes mathématiques de la théorie de la richness.

الذى نشر فى ١٨٢٨) و J.H,Von Thunen (مزارع المانى ١٧٨٣ - ١٨٥٠) وذلك فى كتابه The Isolated state الذى نشر اول جزء منه فى ١٨٢٦ انظر كتاب شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادى ص ٤٤٩ ، ٩٥٥ ، ٩٦٠ ، انظر كذلك المقال التالى وهو فى غاية الافادة فى مجال التحليل الكمي . J.J.Spengler, Quantification in Economics : Its History, in, D.Lerner (ed) Quantity and Quality , The Free Press of Glencoe , New York , 1961. خاصة ص ١٥٤ - ١٦٤ .

وفيما يتعلق بموقف كارل ماركس من استخدام الرياضيات فى التحليل الاقتصادى نستطيع من قراءتنا لخطاب ارسله الى انجلز بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٥ ان نرى أنه

استخدام هذا التكنيك في التحليل الاقتصادي . ازاء هذا الاتجاه يتعين علينا ان ننسى من الآن الاستعمال السليم للادوات الرياضية حتى نتفادى استخدامها في غير موضعها بما اننا نلجأ الى الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي ، وبما ان هذه هسى اداة التعبير الكمي ، فان الاستعانة بالتكنيك الرياضى في التحليل الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظواهر الاقتصادية . وبما ان معرفة هذه الظواهر لا تكون ممكنة الا على اساس المعرفة الكيفية للظاهرة وجب ان يكون التحليل الكمي الذى نستخدم فيه الادوات الرياضية مسبوقة بتحليل كفي للظاهرة الاقتصادية ايا ما كان الامر يتعين الانسى اننا نندخل باستدلال اقتصادى فى شكل رياضى ، اذ يتعين الا يحل الاستدلال الرياضى محل الاستدلال الاقتصادى بأية حال من الاحوال والا ادى ذلك الى زيف في التحليل وعرقل من تطور المعرفة الاقتصادية (٣٢) .

== ماركس يذم في نهاية حياته فكرة معالجة نظرية الدورات الاقتصادية معالجتها رياضية ، انظر : M.Dowidar, Les Schémas de reproduction P128 (٣٢) فهم الاستعمال السليم للادوات الرياضية يجنب الاقتصاد السياسى مصير علمى الطبيعية والفلك عند الاغريق . ومثلهما فى تاريخ الفكر الانسانى يفيد كسمل الاقادة فى هذا المجال ، فقد كانت المعرفة الخاصة بالاحياء والطالب عنسند Hippocrate وارسطو . وكانت علاقتهما بالرياضيات محدودة للغاية ، وهو ما كان يعد استثناءا بالنسبة لجال فلاسفة الاغريق . وكانت هذه المعرفة اكثر تقدما بكثير من المعرفة الخاصة بالطبيعة والفلك ومرد ذلك ان اثر الرياضيات على ارسطو كان غائبا بالنسبة للاحياء والطبيب بينما ورت فى مجال الطبيعة والفلك تقاليد من سبقوه بما فيها تقليد كثرة الالتجاء الى الرياضيات . فى هذه الآونة شغلت الرياضيات ذهن الرجال عسبن الملاحظة والتجربة ووجهتهم الوجهة التى مؤداها ان المعرفة يمكنس أن تستنبط ابتداء من مبادئ بديهية او مسلمات ، انظر : L.W.Hull تاريخ وفلسفة العلم ص ٥٦ .

هذا لايعنى اننا نتجاهل ما حققته الرياضيات وهى خلق انسانى من تطورات هائلة الآن ، تطورات تجعل من الممكن استخدامها على نطاق واسع وعلى نحو مستمر فى التحليل الاقتصادى وانما ذلك مشروط بأن نعطيهها مكانها السليم (الوارد تحديده فى المتن) فى مناهج الاستدلال الاقتصادى، انظر فى ذلك : =

هذا وتظهر فائدة الادوات الرياضية على وجه خاص عندما تستعمل في بنى
النماذج الاقتصادية (٣٣) .

R. Nemchinov, The use of Mathematics in Economic, Oliver & Boyd, London, 1964. (٣٣)
economic models: modèles économiques ويمكن أن نميز بين

معنيين لاصطلاح "النموذج" كما يستخدم في التحليل الاقتصادي :

أ - بمعنى واسع يستخدم لاصطلاح للتعبير عن كل بنا نظري يقصد به فهم أو شرح طريق قاء أو ميكانيزم النظام الاقتصادي عن طريق اخذ النظام ككل مترابطة اجزائه ومعتمدة كل منها على الآخر، وذلك بقصد التعرف على كيفية تحديد اثر التعبير في عنصر أو أكثر على عناصر النظام الأخرى أو على النظام بأكمله، والنموذج يمثل على هذا النحو تصويراً مجرداً للواقع . ومن ثم كان دائماً اقصر من الواقع . وهو بهذا المعنى يشمل المظاهر الكيفية والكمية للظواهر الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي محل الدراسة .

ب - وقد بدأ الاصطلاح يأخذ معنى خاصاً في الفكر الاقتصادي المعاصر وخاصة في مجال التحليل الكمي Quantitative analysis; analyse quantitative
يقصد به كل بنا نظري يهدف الى وصف عمل النظام الاقتصادي عن طريق التعبير عنه بمجموعة من السمات الاتية : تمثل علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام في مظهرها الكمي وهي العلاقات التي تحدد عمل النظام . بناء نموذج بهذا المعنى يفترض وجود جسم نظري من التحليل الاقتصادي واستخدام لغة رياضية للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام الاقتصادي في صورتها النظرية المبسطة . بمعنى آخر ، بناء النموذج على هذا النحو يتم عن طريق تزويج التحليل الاقتصادي مع وسائل التعبير التي تتميز بتجريد وتعميم بالغين . وهي الوسائل الرياضية (اذا تم التزاوج بين التحليل الاقتصادي والتحليل الاحصائي واستعملت اللغة الرياضية في التعبير كنا بعداد نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي (Econometrics) L'Econometrie

وعلية يظهر النموذج ككل مكون من عناصر تسمى المتغيرات Variables يربطها ببعضها البعض عدد من العلاقات . هذه المتغيرات تمثل التعبير الكمي عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية المدروسة والمسببة لتغيراتها قد تكون خارجية Endogenous يعتبرها الباحث خارج النظام الاقتصادي محل البحث فقيمها تتحدد مستقلة عن هذا النظام وقد تكون داخلية Endogenous تتحدد قيمها كنتيجة لأداء

بالنسبة للمنهج اذن يتضح ان الباحث الاقتصادي يستخدم قاعدة عامة بالنسبة
لموضوع سبق بيان انه محدد تحديدا منضبطا منهج البحث العلمي مع اعتماد خاص
على التجريد الذى يحل محل التجربة فى دراسة الظواهر الاقتصادية . كما انه يستطيع
الاستعانة بالادوات الرياضية عند دراسة المظاهر الكمية لهذه الظواهر بشروط ان
تكون هذه الدراسة مسبوقة بدراسة كيفية للظاهرة .

هذا بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسى ومنهجه ، ماذا عن حال المعرفة
الاقتصادية الحالية ؟

٣ - يعطينا الاقتصاد السياسى بحالته الراهنة حدا ادنى من المعرفة اليقينية
التي تصلح اساسا لتفسير الظواهر الاقتصادية (المكونة لطرق الانتاج المختلفة)
والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلية . الامر هنا يتعلق بمجموع القوانين
الاقتصادية النظرية (او النظريات الاقتصادية) التي توجد تحت تصرفنا والخاصة

== النظام نفسه . هذا وتعبر المعادلات المكونة للنظام عن انواع مختلفة من
العلاقات .

فقد تكون المعادلة تعبيراً عن علاقة تعريفية Definition equation
كما اذا قلنا ان الدخل = الادخار + الاستهلاك . وهو ما يعنى ان الدخل يتحلل
الى الادخار والاستهلاك . فى هذه الحالة يستحسن استخدام العلامة \rightarrow بدلا
من علامة التساوى .

وقد تعبر المعادلة عن علاقة فنية كدالة لانتاج التي تعبر عن العلاقة الفنية
او التكنولوجيا بين كمية المدخلات Inputs المستخدمة فى الانتاج
وكمية الناتج Output ك = د (ع١ ، ع٢ ، ع٣) .
حيث ترمز ك لكمية الناتج ، ع١ للعنصر الاول من عناصر الانتاج ، ع٢
للعنصر الثانى . وهكذا .

اخيرا قد تعبر المعادلة عن علاقة من العلاقات السلوكية
behaviour relations مثال ذلك دالة لاستهلاك فى نموذج كينز Keynes
س = د (ل) ، حيث س ترمز للاستهلاك ، ل للدخل

بالاشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية ، والتي قد تم التحقق من صحتها علميا . (وهو ما يستبعد نظريات الشيئين بعدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية . والتي يرد عدم صحتها الى سوء تصور اصحابها لموضوع ومنهج العلم في ارتباطهما العضوي) .

وبما ان موضوع الاقتصاد السياسي اى التصويرات الذهنية المتعلقة بالعملية الاقتصادية فى شكل من اشكالها المختلفة : طابع تاريخى ، فان قوانينه النظرية يكون لها هى الاخرى هذ الطابع التاريخى (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من اشكال المجتمع) وعليه لا نستطيع ان نتكلم عن قوانين اقتصادية الا فى اطار هياكل اجتماعية متميزة كفيها .

يتربط على ذلك ان الاقتصاد السياسى اى مجموع القوانين (النظرية) الخاصة بعملية الانتاج والتوزيع فى اشكالها الاجتماعية المتغيرة ، يكون علما ذا طابع تاريخى . فليس هناك علم اقتصاد صالح لكل اشكال المجتمع . اذ لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية فى مجتمع يسود فيها لانتاج يقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين هى نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع يسود فيه انتاج المبادلة . كما لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية فى مجتمع تقوم فيه روابط الانتاج (فى ارتباطها بمستوى قوى الانتاج) على الملكية الفردية لوسائل الانتاج هى نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع تقوم فيه هذا لروابط على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . حقيقة انه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين اكثر من شكل من اشكال الاشكال التاريخية للمجتمع الانسانى . يقابلها قوانين اقتصادية (نظرية) مشتركة بين هذه الاشكال التاريخية للمجتمع (كقوانين التداول النقدي مثلا) . ولكن القوانين الاقتصادية التى تميز كل شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع ، وهى ما يمكن تسميتها بالقوانين النوعية ، اهم بمراحل من هذه القوانين المشتركة عند التعرف على طبيعة العملية الاقتصادية فى شكل معين من هذه الاشكال . هذا ونأمل ان تصبح هذه النقطة

أكثر وضوحاً عند دراستنا لفكرة طريقة الانتاج (٣٤) .

نخلص من ذلك بأن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته ، وبأن هذه الذاتية محددة على نحو يحول بيننا وبين خلط الاقتصادى السياسى بغيره من فروع المعرفة العلمية .
بيد ان الذاتية لا تعنى استقلال الاقتصاد السياسى عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالنظائر الاجتماعية الأخرى . لان الانسان ، الذى يتعلق موضوع الاقتصاد السياسى بنشاطه الاقتصادى ، يجمع بنشاطه فى المجتمع كل مظاهر الحياة الاجتماعية . هذه الذاتية - لا الاستقلال - يمكن ان تتميز فى مواجهة العلوم الاجتماعية الأخرى . وعلى الأخص علم الاجتماع ، وعلم السكان وعلم الجغرافيا البشرية .

سنحاول فى الفصل القادم ان نتبين مكان الاقتصاد السياسى بالنسبة لفسروع المعرفة العلمية هذه .

١ - الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

يعرف البعض علم الاجتماع انه " الدراسة الساعية لان تكون علمية لما هو اجتماعي (اي للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه ، سواء على المستوى الأولي للعلاقات بين الاشخاص او على مستوى المجموعات الكبيرة ، الطبقات ، الامم ، الحضارات او بصفة عامة المجتمعات الكلية ، اذا ما استخدمنا تعبيراً اصيح جارياً " (٢) ولكن اذا ما اردنا تعريف علم الاجتماع تعريفاً علمياً قلنا انه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني (٣) .

(٢) R.Aron, Les Etapes de la Pensée Sociologique, Editions Gallimard 1967 p16

(٣) بما ان علم الاجتماع ما يزال محلاً للخلاف (بالنسبة لموضوعه ومنهجياته) انظر A Dictionary of Social Science المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٧٦ - ١٧٩) يكون من المناسب ان نرى التعاريف المختلفة التي تعطى له اولاً . تسند ابوة هذا العلم الذي يبدأ في احضان فلسفة التاريخ الى عبدالرحمن ابن خلدون (الفيلسوف العربي الذي عاش من ١٣٣٢ الى ١٤٠٦ م) والى المقدمة (انظر فيما يلي الفصل الاول من الباب الثاني) وجيامباتستا فيكو Giambattista Vico (استاذ القانون بنابولي - ايطاليا . عاش من ١٦٦٨ الى ١٧٤٤ . ومؤلف العلم الجديد Scienza Nuova

ويرى هذا الاخيراً الذي يعتنق على خلاف فلاسفة القرن الثامن عشر منهجاً تاريخياً . ان المجتمع الانساني الذي هو من صنع الانسان ، يمكن فهمه والتعرف عليه ، هذا المجتمع يمثل كلا غير ساكن . وانما في حركة مستمرة ، وحركة التاريخ هي التي تحدد المؤسسات الاجتماعية . هذا الكل (اي المجتمع) في حركته هو محل اهتمام " العلم الجديد " انظر : T.G. Bergin & Fisch . The New science of Giambattista Vico, Anchor Books, Doubleday & Co: New York , 1961.

اما بالنسبة لأوجست كومت A.Comte (فيلسوف فرنسي ١٧٩٨ - ١٨٥٧) فعلم الاجتماع هو " الدراسة الوضعية لمجموع القوانين الاساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية " وهي تنقسم الى جزئين: جزء خاص بتحديد القوانين الساكنة . وهي القوانين المتعلقة بشروط وجود المجتمع . وجزء خاص =

فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذه . وذلك في حركتها الكلية . اما الفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي اولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعية : ظواهر اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسى ، ظواهر سلوك الافراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس وهكذا .

فبينما يهتم الاقتصاد السياسى بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هي الظواهر الاقتصادية التى تكون الاساس الاقتصادى للمجتمع . ممثلا

== بتحديد القوانين الديناميكية ، اى تلك المتعلقة بشروط الحركة المستمرة للمجتمع . انظر I. 1967P16, 17, A.Cuviller, Manuel de Sociologie, P.U.F. Tome I. وكذلك R.Aron المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٤ - ١٠٥ ويعرف G.Gurvitch علم الاجتماع بانما العلم " الذى يدرس الظواهر الاجتماعية الكلية فى مجموع مظاهرها وفى حركتها بأخذها فى انماطها الديالكتيكية الميكرو - اجتماعية (النمط الوحدى) Micro-sociaux والمجموعية Marco-sociaux والكلية lobaux وهى فى اثناء تكوينها واختفائها " . واخيرا يعطينا C.W.Mills التعريف التالى فى كتابه :

Sociological Imagination. Oxford University Press New York. 1959

" The study of historical life as occurring within and subject to the pressures of the complex whole of society as constituted by its highly structural and organised of the complex
انظر فى الاتجاهات الحالية فى علم الاجتماع فى اصلها التاريخى :

Paul Lazarsfeld, La Sociologie, in Tendances Principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines . Mouton . Unesco Paris - la Haye , 1970, p. 69 - 197 .

بذلك علما اجتماعيا يخصص هذا الجانب من حياة المجتمع ، يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته ، آملا بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية ، أى تحول المجتمع من شكل إلى آخر . ومن ثم تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر :

.. بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي ، ومن ثم بتأثير الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي .

.. وبذلك العلاقة بين الاثنين أكثر ما تظهر في علم الاجتماع الاقتصادي Sociologie économique . وهو فرع خاص من علم الاجتماع فإذا كان التحليل ينشغل ، وفقا لكولم D.Colm^(٤) ، بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الأفراد (الطبقات) في كل لحظة والآثار التي تنترتب على هذا السلوك ، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الإجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد (والطبقات) إلى أن يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه . من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي) ، وعاليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي ، " أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية ، وهو ما يعطى الاقتصاد السياسي فعالية وقدرة أكبر على التصرف " (٥)

٢- الاقتصاد السياسي والديموجرافيا

الديموجرافيا (٦) فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان : حالتها وحركتها

(٤) شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادي ص ٢١
(٥) Ch.Bettehlein, Economie Politique et sociologie economique, Annales Juillet-september 1948, p.267 et sqq

(٦) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية " Demos " مع المقطع " graphia " . ولهذه الكلمة معنيان في اللغة الاغريقية : فهي تعني أولا البلد ، أو الارض المكونة بالسكان ، وتعني ثانيا : السكان انفسهم بتعريفهم التكنولوجي (اي معرفين من ناحية الجنس ، وعلاقتهم =

عبر الزمن ، وما يزال الخلاف قائماً بالنسبة للمظاهر السكانية التي يتعيّن أن تقتصر على التحليل العددي (المظاهر الكمية) لحالة وحركة السكان (٧) .

بينما يرى آخرون أن تحتوى الديموجرافيا بالإضافة إلى التحليل الكمي تحليلًا كميًا ينشغل بكيف الأفراد من الناحية الجسمانية والذهنية والفكرية وكذلك بالنسبة لطبائعهم وأخلاقهم (٨) .

== بالأجناس الأخرى ، وخصائصهم) وهذا المعنى الثاني هو الذي يعيننا هنا . أما المقطع " Graphia " فإنه يدل على "العلم الوصفي" ، فإذا ما أخذنا اصطلاح الديموجرافيا بمعناه الحرفي فإنه يعني " العلم الوصفي للسكان " . هذا وقد استخدم هذا الاصطلاح للمرة الأولى بواسطة Achille Guillard في كتابه : *Eléments de statistique humaine ou démographie comparée*, Paris 1855 cf. A. Landy, *Traité de démographie*, Payot, Paris, 1945, P. 7 et seqq.

(٧) في هذا الاتجاه نجد التعريف الذي تعطيّه الموسوعة الكبرى (Grande Encyclopédie, Tome 14 P 70) للديموجرافيا " كعلم يعالج بمساعدة الاحماء الحياة الانسانية منظور اليها بصفة أساسية من زاوية الميلاد والزواج والوفاة . ومن زاوية العلاقات التي تنشأ كنتيجة لهذه الظواهر ، وكذلك من زاوية الحالة العامة للسكان التي تترتب عليها " .

في نفس الاتجاه كذلك نجد تعريف Wolf في موسوعة العلوم الاجتماعية (Encyclopedia of Social Sciences) اقطفت في مقام Sociologie et démographie, Population, 1956, No 1, P. 84 - 85.

وكذلك تعريف Villey في :

Lecons de démographie, I. Editions Montchrestin, 1957, p. 17.

(٨) على هذا النحو يعرف Guillard الديموجرافيا " بالمعرفة الرياضية للسكان لحركتهم ، لحالتهم الجسمانية والمدنية والفكرية والأخلاقية " . أنظر Landry ، المرجع السابق الإشارة اليه ، وانظر كذلك تعريف :

L. Buquet, cours de démographie, Les Cours de Driot, 1965-1966, p. 3.

في الواقع يوجد بين الكيفي والكمي علاقات تأثير متبادل تستلزم أن نأخذ في الاعتبار على الأقل عددا من المظاهر الكيفية وذلك لكي تنضبط معرفتنا الكمية نفسها . فالخصائص الكيفية تؤثر على العدد عندما تباشر مفعولها =

أما فيما يتعلق بالمنهج فيستخدم في البحث الديموجرافي كل السبل التي
يتبعها العقل في استخلاص المعرفة ، مع إضافة ان الطريقة الإحصائية تلعب دوراً
له أهمية خاصة في هذا البحث .

هذا بالنسبة لتقديم الديموجرافيا . وقد رأينا عند تعريف موضوع الاقتصاد
السياسي ان الانسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي ، اذ يمثل ما يقوم به من
عمل محور عملية الانتاج في المجتمع . فاذا ما كان الأمر كذلك فان العوامل
الديموجرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادي ، اذ هي تحدد له شروطه الأساسية
القوة العاملة كما وكيفا ، وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي
للسياحة الاقتصادية .

من ناحية اخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً عميقاً على كيفية توزيع السكان
كمياً وكيفياً ^(٩) توزيعاً جغرافياً ، وعلى الكثافة السكانية وعلى أشكال التجمييع

كما هو الحال بالنسبة للخصائص الجسمانية بالنسبة للمواليد او الوفيات .
وكذلك يؤثر العدد على الخصائص الكيفية لأفراد السكان عن طريق تحديد
لشروط الحياة لهؤلاء الأفراد . مثال ذلك الآثار التي يمكن أن تكون لعدد أفراد
الاسرة على تكبير أطفالها ومن ثم على كيفهم .

وذلك عن طريق زيادة عدد افراد المجموعة البشرية في المكان الموجودين
عليه ، من ناحية أخرى ، وعن طريق اشارة انتقال السكان الى مكان
آخر ، من ناحية أخرى . (تم ذلك في أوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن
العشرين عن طريق خلق مستعمرات جديدة انتقل اليها جزء من سكان
أوروبا) .

الانسانى ، وهى تؤثر كذلك على الموقف من الانجاب ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية عن طريق تحديد لها للشروط المادية للحياة ، على المواليد والوفيات ومتوسط العمر ، الى غب ذلك (١٠) .

٢ - الاقتصاد السياسى والجغرافيا

الجغرافيا (١١) هى دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ، أى كبيئة طبيعية للجنس البشرى (١٢) . أما الجغرافية البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعى والمناخى ، وبما أن هذه البيئة هى فى الواقع ولحد كبير ، من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة فى الجغرافيا البشرية فى العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل أحدهما بواسطة الآخر (١٣) .

والنقطة التى يلتقى عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسى والجغرافيا) هى تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادى (١٤) (والوحدات

(١٠) هذا وقد كانت النظرية السكانية تمثل فى البداية (من ويليام بنى الى مالتس انظر ما يأتى فى الباب الثانى من هذا الجزء) بابا أساسيا فى مؤلفات الاقتصاد السياسى ، ثم ترك بعد ذلك الاهتمام بالدراسات السكانية للاحصائيين .

(١١) يوجد الاصل اللغوى للمصطلح فى الكلمة الاغريقية γεو والمقطع graphia وهذه الكلمة تعنى الارض . ويدل هذا المقطع على اننا بصدد علم وصفى . فلذا ما أخذ المصطلح بمعناه الحرفى فانه يدل على " العلم الوصفى للأرض " .

(١٢) لا يوجد علم آخر يهتم بالبيئة بصفتها هذه : فرجل الجيولوجيا يدرس صخور القشرة الارضية . ورجل الارصاد الجوية يهتم بالمناخ والطقس . ورجل النبات يهتم بحياة النباتات . ويهتم رجل الحيوان بحياة الحيوانات . اما رجس الجغرافيا فهو فى حاجة الى نتائج كل علم من هذه العلوم ليستطيع أن يتعرف على المسرح الذى يعيش عليه الانسان ويلعب دورا . هذا المسرح ككل ملموس وحي . انظر : L.D.Stamp, Modern Geographical Ideas , in OutLine of modern knowledge, W.Rose(ed), V.Gollaoz, London, 1951P.813 et sqq.

P, George, Geographie de la population et démographique, population, 1950 (١٣)

The location of economic activity, la localisation de l'activité économique . (١٤)

الانتاجية لهذا النشاط) . الأمر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان (١٥)
 هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي .
 فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية ، عن مصادر الطاقة المحركة وعناصر
 التجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها وكيفها) . من ناحية أخرى تساعد
 المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم أحد العوامل ، ان لم يكن من
 أكثرها ، تشكيلا للوسط الجغرافي : ألا وهو النشاط الاقتصادي للمجتمعات . هذه
 المعرفة لا يستغنى عنها اذن الباحث في مجال الجغرافيا البشرية (١٦) .

من هذا يتضح ان الواقع الاقتصادي مرتبط ارتباطا دياكتيكيا بالواقع الجغرافي
 الاقتصادي ليكونا كلا عضويما يمثلان الحياة الاجتماعية في وسطها الجغرافي ، يترتب
 على ذلك أن الاقتصاد السياسي الذي يهتم بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية
 يتعين ان يدرس ، رغم ذاتيته ، في ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم
 الاجتماعية .

Space economy: L'analyse économique dans l'espace . (١٥)

انظر على سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالدراسة النظرية للتحليل

الاقتصادي للمكان بالنسبة للنشاط الزراعي : J.H.Von Thunen ,

Isolated State, Pergamon Press , London , 1966.

(١٦) هذا النوع من الدراسة يتم في اطار ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التسمية

تتشغل بأشكال الانتاج وأشكال توطن النشاط الاقتصادي في المكان وأشكال

استهلاك المنتجات المختلفة في العالم بأسره فهي تهتم :

- بالتوزيع الكيفي والكمي للتجمعات البشرية على الكرة الأرضية .

- بدراسة اشكال الانتاج والاستهلاك في ارتباطه بالانتاج بهذه التجمعات

البشرية وفقا للنموذج الاقتصادي لكل تجمع منها ، وكذلك العلاقات التي تنشأ

بين هذه التجمعات بما تستتبعه هذه العلاقات من تنظيمات ونشاطات نقل

وما يلحق بها . انظر في ذلك :

P.George , précis de géographie économique . P.U.F , 1962.

وهكذا يتم لنا تعريف الاقتصاد السياسي ، العلم الذي نقوم بدراسته : عن طريق تحديد معالم موضوعه ومنهجه في ارتباطهما العضوي ، هذا العلم هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية بما بينها من اعتماد متبادل يتعين ألا يغييب عن أذهاننا في دراستنا لعلم الاقتصاد السياسي . تكوين علمنا هذا ، أي التمهيد لميلاده ثم مولده وتطوره ، لم يتم بين عشية وضحاها . وإنما من خلال عملية تاريخية دارت - وما زالت تدور - بين استمرار وانقطاع وتقدم من خلال التناقضات ، تقدم لا يجرى بأية حال على نحو خطسي لا يعرف الانكسارات . التعرف على الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية يزيـد من انضباط تحديدنا لآفاق العلم ويسمح لنا بأن نألف من الآن أسماء كبار مفكرينـه . تحقيق هذا التعرف هو ما نسعى إليه في الباب التالي .

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

لا نهدف لدراستنا في هذا الباب أن تكون تتبعاً مفصلاً للفكر الاقتصادي فسي تاريخه الطويل ، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا في دراسة منفصلة تأخذ ما تستحقه من جهد ووقت (١) . مانسعى إلى تقديمه هنا لا يستعدى لمحة في تاريخ علم الاقتصاد السياسي ذات هدف محدود ، تمكينا من البداية :

- من التعرف على المراحل المختلفة لتاريخ العلم الذي نشغل به .
- وتشير لنا إلى القضايا الأساسية التي شغلت أذهان المفكرين الذين بنوا العلم مفسحة المجال لبلورة موضوع العلم ورسم مناهجه وتراكم المعرفة النظرية المكونة له .

الذي يهمنا أنما هو تأريخ العلم وليس تاريخ الفكر الاقتصادي عيسى إطلاقه . وقد تحقق للعلم وجود معترف به من خلال عملية بطيئة تغطي الفترة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر (٢)

(١) تتميز الكتابات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي بشراء نسبي ، بالإضافة إلى مؤلفات المفكرين الذين بنوا علم الاقتصاد السياسي والتي سنتعرف عليها في هذه الدراسة . لتاريخ العلم يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :

H.Bartoli, Histoire de la pensee econpmoiqe , les Cours de Droit, 1959 - 1960 - J.Denis, Histoire de la pensee économique.Thémis, 1970 - Ch.Gide & Rist, Histoire des doctrines économiques - O.Lange , Economie Politique , P.U.F., 1962(Ch.VI, VII, P. 389) .

هذا الكتاب صدر باللغة العربية من ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦ .

(٢) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٥١ .

ولكن الفترة السابقة عليها شهدت ، مع نشوء طريقة الانتاج الرأسمالية ، تحولا في الفكر الاقتصادي مهد لميلاد العلم ميلادا صاحب هذه الطريقة في الانتاج . اهتمامنا أساسا بتاريخ العلم وكون ميلاده مصاحبا لطريقة الانتاج الرأسمالية يبرر لنا ان نميز في تقديمنا لهذه اللوحة التاريخية بين مرحلة سابقة على الرأسمالية شهدت فكرا اقتصاديا (اذ منذ انشغال الانسان بمعرفة وسطه الطبيعي والاجتماعي وجد فكر اقتصادي) . والمرحلة الرأسمالية التي يرتبط بها علم الاقتصاد السياسي . في فترة اولى من هذه المرحلة الأخيرة ولد علم الاقتصاد السياسي بعد ان مهد السبيل لهذا الميلاد تحطت في فترة تالية تطورا استمر الى وقتنا هذا الذي يسجل مرحلة الانتقال الى الاشتراكية .

وعليه نقدم هذه اللوحة التاريخية في فصول ثلاثة :

- في فصل اول نلقى نظرة سريعة على الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية .
- وفي فصل ثان نرى مولد علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية .
- وفي فصل ثالث ننتبع تطور العلم في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول الى الاشتراكية .

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة علي الأسامية

في أثناء هذه المرحلة - التي تغطي العصور القديمة والعصور الوسطي - لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل ، وإنما نجده في أحضان أشكال أخرى للفكر : في احضان الفلسفة في الفكر الاغريقي ، في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطي الأوربية ، وفي أحضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر .

١ - العصور القديمة

في الكتب المقدسة للعصور القديمة يتمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الأزمنة ، هي انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي . عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان^(١) .

وعند الاغريق (خاصة عند أفلاطون ٤٢٧ - ٣٤٧ قبل الميلاد وأرسطو ٣٨٤ - ٣٢٢ قبل الميلاد) وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة . إذ مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع . المجتمع المنظم في صورة دولة المدينة City-State (تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها حول القلعة التي عادة ما كانت تبني علي مرتفع ، واشتغالها علي ميدان عام للاجتماعات العامة) . وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا من قبل^(٢) ، ويحدد اساسه في طريقة الانتاج التي كانت سائدة آنذاك وخاصة في القرنين الخامس والرابع (قبل الميلاد) في بلاد الاغريق بصفة عامة وفي أثينا بصفة خاصة . أي في الزمان والمكان اللذان شهدا فكر

(١) القاريء للتوراة أو الانجيل يستطيع أن يجمع معلومات عن أحداث المجتمع ، انطباعات تعطي فكرة عن نوع الحياة . فمن قصة يوسف مثلا نستطيع أن نستخلص كيف أن فرعون الذي كان يملك الأرض ويحصل في مقابل ذلك علي خمس المحصول كان يبتكر الاتجار في الحبوب . وفي وقت المجاعة كان الناس يشترون الحبوب بالنقود . فإن نفذت نقودهم حصلوا عليها بمقايضة بالتخلي عن حيوتهم وقطاعهم . أنظر :

Ch. 27, the Genesis. The Egyptians sell their land. The Holy Bible. Cambridge University Press, P. 43.
J.F. Bell, A History of Economic Thought. The Boland press. New York. 1953. p. 13 et sqq — E. Roll, ch. I.

(٢) أنظر في تفصيل هذا التنظيم القبلي وفي وصف عملية التحول من هذا الذي لم يعرف الدولة (المكون من مجموعة قري بينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة صاحب السلطة المشخصة وكل قرية مكونة من عشائر) الي مجتمع دولة المدينة :
G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society. Lawrence & Wishart, London, Vol. I. 1961, p. 351 — 359.

أفلاطون وأرسطو طاليس^(٣). النشاط الزراعي يتم في ظروف طبيعية صعبة : التربة فقيرة ، الأمر الذي يستلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة أخرى . وهي نادرا ما تكون مستوية ، وهو ما يدفع الي عمل المصاطب تزرع أساسا بأشجار العنب والتين والزيتون . بالنسبة لنوع الوحدة الانتاجية في الزراعة يمكن تمييز ثلاثة أنواع : وحدات كبار الملاك ويملكون الأرض الأكثر خصوبة ، وتزرع بالحبوب وتربي عليها الماشية والخيول وهم لا يسهمون في عملية العمل وإنما يستخدمون العميد والعمال الأجراء الذين يخضعون لسيطرة المالك رغم أنهم أحرار . هذه الملكيات الكبيرة لا تغطي الا نسبة صغيرة من مساحة الأرض المترعة . غالبية هذه الأرض تزرعها وحدات صغار الملاك . عددها كبير ، تحتوي نصف السكان أو يزيد . مساحة التي تقوم عليها كل وحدة صغيرة وغالبا مجزئة . يتم الانتاج بفضل عمل أفراد الأسرة يعمل ما تمككه من عميد مستخدمين في ذلك وسائل الانتاج البسيطة . هؤلاء الملاك الصغار يتخذون أنفسهم تحت سيطرة من يجارهم من ملاك كبار (وهؤلاء هم الصفوة في الريف . وحتى في المدينة) رغم كونهم مواطنين . الي جانب هذين النوعين من الوحدات الانتاجية كانت توجد الوحدات التي يستغلها الأفراد استخداما لعميد الدولة heilos^(٤) في مقابل حصولها عي جزء من المحصول عينا . وقد تقوم الذولة (في سيطرة) - ولها هي فقط هذا الحق - بتحرير عبيدها . في هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الأرض . بزراعتها كما يشاء . وله حرية تكوين أسرة تفلح معه الأرض يلتزم بأن يتخلى للدولة عن حصة من الناتج تتحدد لمدي الحياة . وله حرية التصرف فيما يبقى له .

هذه الزراعة لا تستطيع أن تغطي احتياجات السكان وخاصة من الحبوب . ومن ثم كان اللجوء الي الخارج (صقلية ، ايطاليا ، مصر ، سواحل البحر الأسود) وقيام التجارة الخارجية التي تمركزت في المدن وخاصة الموانئ . وقد ازدهرت في أثينا لتصبح نشاطا أساسيا يقوم به أساسا أشخاص لا يتمتعون بصفة المواطن ويرتكز علي رأس مال المقرضين . عن طريق التجارة الخارجية كان يتم تزويد السكان بثلي أو ثلاثة أرباع ما يستهلكونه من الحبوب .

(٣) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الأغرقي في هذه الآونة بالمراجع التالية :

A. Aymard & J. Auboyer, Histoire Générale des Civilisations, L'Orient et la Grèce Antique, P.U.F., 1961, p. 321 - 334 --- G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society: The First Philosophers, Lawrence & Wishart, London, 1961 - 207 --- A.G. Mazour & J.M. Peoples, Men and Nations. A World History, Harcourt, Brace & World, Inc, New York, 1968, Chs. 5 & 6, p. 82 - 122 --- M.L. Finley, Classical Greece, in Second International Conference of Economic History, Vol. Mouton, Paris --- La Haye, 1965, p. 11 - 35 --- E. Will, La Grèce archaïque,

(٤) heilos, ilotes thilotes هؤلاء كانوا يلزمون بالتبام ببعض الخدمات المنزلية وخدمة الحائرين أثناء الحرب ولم يكن يحق لهم حمل السلاح . وكان للمواطنين حق قتلهم اذا قابلوهم أثناء الليل .

لكي تستورد الحبوب لابد من التصدير. تصدير بعض السلع الزراعية. كالخسور والزيتون. ولكنها لا تكفي. من هنا كان الالتجاء الي النشاط الصناعي ليزود التجارة بعدد من السلع : الأواني ، الأسلحة قطع العملات المعدنية . ومن ثم كان توسع النشاط الصناعي وما يستلزمه من نشاط استخراجي . يقوم بهذا النشاط وحدات حرفية وورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة . عدد الوحدات الحرفية كبير . يقوم الحرفي مع أفراد عائلته بالعمل . يعاونه في ذلك العبيد . كما أنه قد يستخدم بعض العمل الأجير . يتم الانتاج في منزل الحرفي بناء علي طلب مسبق من جانب العملاء ، الذين كثيرا ما يزودون الحرفي بالمواد الأولية . تقوم الورش الصغيرة كذلك بالانتاج الصناعي . أكبر ورشة كانت تستخدم ١٢٠ عامل (في صناعة الدروع) . العمل يقوم به العمال الأجراء والعبيد . هذا النشاط الصناعي كان يعتمد في كثير من مواده الأولية علي التجارة الخارجية .

أما النشاط الاستخراجي . ومثله ما كان يتم في منطقة لوريون (التابعة لأثينا) في المناجم المملوكة للدولة . حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال الي أفراد يملكون رأس المال . علي أن تحتكر لنفسها التعامل في الفضة المستخلصة مع الرصاص المخلوط بالفضة المستخرجة من المناجم . هذا النشاط الاستخراجي يقوم علي عمل العبيد الذين يملكهم صاحب الامتياز أو يستأجرهم من مالكيهم .

في هذا الاقتصاد ، الذي يركز عليه المجتمع الأغريقي ، انتشرت المبادلة والمبادلة النقدية . بل أكثر من هذا أن النقود ، التي اخترعت في البداية لتسهيل عملية التبادل : تستخدم في البيع من أجل الشراء ، أصبحت تستخدم في اطار هذا الاقتصاد لغرض جديد : الشراء من أجل البيع . في هذه الحالة يكف جمع النقود عن أن يكون وسيلة لتحقيق غاية (هي الحصول عي السلع) وإنما يصبح غاية في ذاته .

من هذا نستطيع أن نستخلص التركيب الطبقي للمجتمع الاغريقي . في أعلى الهرم الاجتماعي توجد الطبقة الارستقراطية ، كبار الملاك ، من « الربيعين » الذين يعيشون علي دخل لم يسهموا في عملية انتاجه . يحتقرون العمل اليدوي ويحكمون بمجتمع المدينة . يرتبط بهذه الطبقة بقية المواطنين ، المكونين لطبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ، لهم حقوق سياسية وحتى تولي الوظائف العامة (أي المشاركة في ادارة المدينة) . يلتصق بهذه الأخيرة الأجانب metoikos^(٥) ، وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات . وقد لعبوا دورا هاما في التجارة والمهن الأخرى في المدينة (سيطروا

علي النشاط التجاري في القرن الرابع قبل الميلاد) وكذلك في الحياة الأدبية. وقد تعدى دورهم هذا نسبتهم العددية في مجموع السكان. وفي النهاية يرتكز هذا الهرم الاجتماعي علي العبيد، اذ عليهم يقوم الانتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعدين والأشغال العامة للدولة. وهم يقومون بالأعمال المنزلية وبخدمة التجار في وقت الحرب. هذا الدور هو الذي يفسر كيف أن تجارة العبيد أصبحت إحدى النشاطات الاقتصادية المربحة. ومن هنا صبح القول بأن المجتمع الاغريقي (وخاصة في القرن الخامس ق. م.) مجتمع قائم علي العبودية. وذلك رغم أن بعض المؤرخين، في حرصهم علي تقديم المجتمع الاغريقي القديم في صورة ودية، يقللون من أهمية العبودية كأساس لهذا المجتمع^(١).

هذا التنظيم لعملية الانتاج القائم علي عمل العبيد ينطوي في ثناياه علي حدوده، أي حدود امكانياته في التطور. كتنظيم يحدد المنتجين المباشرين (العبيد) من كل دافع الي زيادة وتحسين الجهد اللازم لاستغلال وسائل الانتاج المستحدثة (عن طريق الاكتشاف أو النقل) استغلالا يمكن من زيادة انتاجية العمل علي نحو يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع (وخاصة الطبقة المالكة) المتزايدة. بل علي العكس يتجه ميلهم الي تخطيط وسائل الانتاج كرد فعل لما يخضعون له من استغلال وقهر.

في هذا المجتمع وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، اذ ندر أن نوقشت المشكلات الاقتصادية بوصفها هذه. بل دارت الأفكار المتعلقة بها - شأن كل الفكر الاغريقي - حول المشكلات الملموسة لحياة الانسان. وقد كانت هذه المشكلات الأخيرة تجد مركزها في فكرة دولة المدينة "Polis". من هنا كان الفكر الاقتصادي بأكليته في خدمة

(١) ارتكاز الانتاج علي عمل العبيد (وكوهم بالتالي أساس الهرم الاجتماعي) هو الذي يفسر تبرير أرسطو للعبودية كتشريع اجتماعي. وهو يقيم علما للتبرير علي -حجة اقتصادية- حين يقول: "القيس يعتبر أن سلطة السيد لا تستند علي أساس طبيعي. ويسمي أن الطبيعة قد خلقتنا كائنات أسراراً وأن العبيد لا يوجدوا إلا قانون الأقوي وأنها في ذاتها. وباعتبارها مجرد أثر الفهم، غير نافذ. من وجهة النظر الاقتصادية، لا بأسط أنه من غير الممكن أن تعيش عيشة مريحة، أو حتى مجرد أن تعيش دون ما هو ضروري. وما أنه لا يمكن تحقيق الخلف بمقدار لأي نشاط دون أدوات، فإن الاقتصاد يحتاج الي الأدوات لتحتل أهدافه. ويعتمد بوجدان من الأدوات، أدوات جامدة وأدوات حية. فبالنسبة للملاحة تمثل الدفة الأداة الجامدة والقطبان الأداة الحية. ويحل التعامل في كل أنواع تلمين نوعاً من الأداة. ومثل معين هو في الواقع أداة وجود. ومجموع المشكلات هي أدوات بجملة، والسيد من بينها يشتمل في أداة حية مملوكة تفوق كل الأدوات الأخرى. فأركان في استطاعة كل أداة أن تنفذ من نفسها إرادة أو فكر السيد... لما احتاج المهندس الي الميائل ولا السيد الي العبد". كما أن أرسطو يضيف في تبرير العبودية -حجة فلسفية-: "كل من ليس لديه ما يقدمه لا خير من استهلاك جسمه وأعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية. وغير أنه لا يتعدى من أن يتربط بنفسه. وفي كلمة، كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد علي الغير هو بطبيعته عبد. وهو من هؤلاء الذين لا ينفكون إلا الفريضة، أي الذين يشعرون ببدا بالمقل لدى الآخرين، ولكنهم لا يستعملونه أنفسهم". السياسة، الكتاب الأول، الباب الأول.

السياسة بالمعنى الواسع للكلمة^(٧)

في إطار الفكر الاغريقي يفرد أرسطو ظاهرياً بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية . وهو يري « الواقع الاقتصادي والعلاقات التي توجد بينها في ضوء ايدولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة (لا تعمل) ومتقنة ، لطبقة تحتقر العمل والتجارة وتحب الفلاحين الذين يغذونها ونكره مقرضي النقود الذين يستغلونها »^(٨) .

ويرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات واشباعها . والأموال (أي المنتجات) هي التي تحقق هذا الاشباع . وطرق الحصول على الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعه وحتى قطع الطريق (الذي يعتبر نوعاً من الصيد) وكذلك الصناعة واستخراج المعادن . هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال^(٩) . الى جانبها توجد التجارة ، وهي ليست بالنسبة لأرسطو من قبيل النشاط الطبيعي (ومن ثم وجبت ادانتها)^(١٠) .

فيما يتعلق بوحدة القيام بهذه النشاطات (الوحدة الانتاجية) ينطلق أرسطو من الوحدات العائلية التي تكفي ذاتياً ، أي تقوم بالانتاج اللازم لاشباع حاجاتها (الانتاج الطبيعي)^(١١) . ثم يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية ، المقايضة^(١٢) . ثم المبادلة

Platon, The Republic (H.D.P. Lee, The Penguin Classics London, 1959 —

(٧)

Aristote, La Politique, traduit par J. Tricot. Librairie Philosophique, J. Vrin, Paris, 1962, Les Economiques même traducteur et même maison d'édition, 1958; Ethique de Nicomaque, traduit par J. Voilquin, Garnier, Flammanion, Paris 1963 — A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, in An Outline of Modern Knowledge, op. cit., p. 9 & sqq — B. Russell, History of Western Philosophy, 10th edition, Allen & Unwin, London, 1967, Book one, Part 2.

(٨) شوميتز . تاريخ التحليل الاقتصادي . ص ٦٠ .

(٩) أرسطو ، السياسة ، الجزء الأول ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن . ص ٥٠-٥٥ . انظر كذلك Les Economiques ص ٢٠ .

(١٠) أرسطو ، السياسة . المرحع السابق . ص ٥٥ و ٦٥ حيث يقول : « ان التجارة ليس فيها شيء طبيعي . فهي نتيجة المبادلة » . ادانة النشاط التجاري هذه يمكن لنا فهمها اذا ما تذكرنا أولاً أن النشاط التجاري كان يمارسه أساساً الأثاب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن ، وأنه كان يرتكز على رأس مال القرصين . واداً ما تذكرنا ثانياً أن أرسطو كان يعيش ويكتب للظيفة الاسترقاقية التي نكرهها التاجر مقرض النقود لأنه يستغلها

(١١) المرحع السابق . ص ٥٧ .

(١٢) لم تظهر عملية مبادلة السلع في داخل الجماعات البدائية . وإنما ظهرت على حدود هذه الجماعات . عندما ندر من نقاط التقاء مع جماعات أخرى . أي أن المبادلة بدأت بين الجماعات البدائية (التي تختلف الظروف الطبيعية التي تقوم في ظلها بالنشاط الانتاجي) وليس في داخل الجماعة نفسها . هنا بدأت المقايضة التي سرعان ما تحق آثار في داخل الجماعة نفسها وتؤدي الى تفككها . وفقاً لأرسطو . « كان كل أفراد الجماعة البدائية يتكون كل الأشياء ملكية شائعة (ومن ثم لا مبادلة . م.د .) . فإذا ما انقسموا لعائلات متميزة احتفظوا بالملكية الشائعة لعدد من الأموال وقاموا بتقسيم الأموال الأخرى التي تكون وفقاً للحاجة محلاً للمبادلة بينها » . السياسة . ص ٥٧ .

التقليدية . أي تبادل السلع بواسطة النقود (١٢)

فإذا ما تعلق الأمر بانتاج المبادلة النقدية ، بانتاج السلع التي تتبادل في السوق ، نلاحظ أن هذه السلع في السوق بأثمان يتعين تفسيرها والتعرف على تحديدتها في هذا المجال بحالتها أوسطها عن قيمة السلع^(١١) (والقيمة هي تخصيص اجتماعية يجعل السلعة مثلاً للمبادلة د.م. ^(١٢) .) وبما نجد يفرق بين قيمة الاستعمال^(١٣) (التي هي تخصيص موضوعية في السنة تجعلها صالحة للاستعمال كحاجة معينة . د.م.) وقيمة المبادلة^(١٤) (وهي التكاليف التي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة . رابطة بين قيمتين ، د.م.) . ثم هو يقول بفكرتين متضادتين . مؤدى الفكرة الأولى أن قيمة المبادلة تشتق بطبيعة أو بأعري من قيمة الاستعمال . يضاف إلى ذلك « أنه من الضروري أن نجد ما يماس مشتركاً بين الأشياء المتبادلة . » وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج أحدها إلى الآخر . وهو ما يبق على وجود الحياة الاجتماعية^(١٥) . وفقاً للفكرة الأخرى التي نجد عند أوسطها يتم تصور تبادل

(١٢) أرسطو : السياسة ، ص ٥٧ . هذا وتعتبر الملاحظة أن الأبواب الخمسة الأولى من كتاب آفة ميث الذي يظهر فيه بعد في القرن الثامن عشر الميلادي (في إنجلترا) تمثل تطوراً لهذا الخط في الاستدلال العقلي . هذا ومن المفيد من الآن أن ننسج العاصر التي تتكون منها كل معاملة نقدية ، ولتتمثل في بيع منزل : هناك أولاً متبادلان (البائع والمشتري) تقوم بينهما علاقة اجتماعية . فنفسها ينجلي التاجر المشتري عن كمية من السلعة (المزول في هذه الحالة) ، أو ما يسمى بتدفق عيني (real flow: flux réel) . في المقابل ذلك ينجلي المشتري للبائع عن كمية من النقود (عدد من وحدات النقود) ، أو ما يسمى بتدفق نقدي (monetary flow: flux monétaire) . العلاقة بين مقدار

التدفق العيني (وحدة واحدة في مثلنا هذا . المثل) وبين مقدار التدفق النقدي (وكل ٣٠٠٠ جنيه . تدفق على ثم الوحدة من السلعة محل التداول . ثلاثة آلاف جنيه في مثلنا هذا .

(١٤) بما أن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات فإن المنتجات التي تنتج عن هذا النشاط تستحق باقية في الاستعمال . أي بصلاحيه لأشباع حاجة معينة . فهي منتجات ناعمة . هذه الصلاحية تدل على الخصائص "الطبيعية" للسلع التي تدخل في إنتاج الناتج ، والتي تضاف إلى العمل الفردي للموس الذي قام بإنتاجه . هذه الخصائص خمسة تعمل الناتج صالحاً لأشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات (فالقلم الرصاص مثلاً يصبح للاستعمال في الكتابة لأنه يصنع من مادة من طبيعتها أن تترك أثراً على الورق ولأنه أنتج بنوع من العمل له من الخصائص (الحبرة والمعرفة الفعّلتين) من بعضه الشكل الذي يوجهه ملائماً للأشخاص به بقصد الكتابة) . وتختلف المنتجات قيمة استعمال في ظل كل أشكال الإنتاج : الإنتاج الطبيعي وإنتاج المبادلة . ولكن منذ أن يبدأ إنتاج المبادلة تصبح المنتجات سلعاً ، إذ تبدأ في أن يكون لها ، في جانب قيمة الاستعمال - قيمة ، أي فائدة لأن تكون عملاً لعلاقة مبادلة بين أفراد المجتمع . في هذا المجال تكون قيمة الاستعمال شرط القيمة : إذ لكي يمكن للسلعة أن تكون عملاً للمبادلة لا بد أن تمثل قيمة استعمال اجتماعية ، أن تكون ناعمة اجتماعياً ، أي أن تكون ناعمة للآخرين . في اقتصاد المبادلة تكون السلعة في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . ولكن أحدهما ينقص الآخر ، أو أن شئت نقلاً للآخر : أن أنت استعمال السلعة كقيمة استعمال (في استهلاكك الخاص ، كما إذا استخدمت الخبز في التغذية المنزلية أو في الإنتاج باستخدامه في توليد الطاقة الإنتاجية في مصنع) فالتك تكون قد استبعدت إمكانية استخدامها كقيمة . أي أن تقوم بدور في المبادلة . عن وجه آخر ، أي أنت استعملت سلعة في سلعة (مثلاً في عملية تقييضية أو غير مستخدمة في سلعة) فإتت دورك كسلعة من استخدامك كسلعة استعمال .

use-value; valeur d'usage

exchange-value; valeur d'échange

(١٨) الأخلاق . ص ١٣٤ .

السلع كتبادل بين الأعمال . فلكي تقوم علاقة مبادله بين المهندس المعماري وصانع الأحذية « يتعين أن يحصل المهندس من صانع الأحذية على عمله . وأن يعطيه عمله كمقابل »^(١٩) . أيا ما كان فكر أرسطو بالنسبة لمصدر القيمة فمن الواضح أنه اكتشف في قيمة المبادلة (كتعبير عن قيمة السلع . م.د.) علاقة تساوي . ولكنه لم يتعد ذلك إلى الكشف عن حقيقة هذا التساوي^(٢٠) .

تلك هي الحدود التي لا يتخطاها أرسطو في مجال القيمة والتميز . فلا توجد عنده نظرية للتميز (الذي هو التعبير النقدي عن قيمة المبادلة م.د.)^(٢١) . ومع ذلك فهو يتعرض لحالة الاحتكار الذي يعتبره وضعاً من أوضاع السوق بسيطاً فيه بالغ ووحيد للسلعة^(٢٢) .

أما فيما يخص النقود فهي بالنسبة لأرسطو وسيط في المبادلة^(٢٣) يوفر علينا مضايقات المقايضة . أي المبادلة العينية . ولكن لكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يتعين أن يكون للنقود خصيصية السلعة . أي أن تكون ثابتاً له قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفته النقدية . ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (فالمقايضة مثلاً قبل أن تكون نقوداً هي سلعة لها قيمة استعمال . إذ يمكن استعمالها في صناعة الأواني والمجوهرات والأسنان الصناعية . ولها قيمة تستقل عن وظيفتها النقدية) . ويضيف أرسطو باختصار أن بعض السلع ، كالمعادن ، أكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور الوسيط في المبادلة . بالإضافة إلى هذه الوظيفة يعترف أرسطو للنقود بوظيفتين أخريين^(٢٤) . وظيفتها كمقياس للقيم^(٢٥) ، إذ يعبر عن قيمة مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود ، وعليه يمكن للنقود التعبير عن ثمن أية سلعة ، ووظيفتها

(١٩) نفس المرجع ، ص ١٢٣ . أنظر كذلك H. Denis . تاريخ الفكر ، ص ٥٣ .

(٢٠) إذا كان أرسطو قد اكتشف في قيمة المبادلة (وهي شكل القيمة) علاقة تساوي وله يكتشف حقيقة هذه العلاقة فإن ذلك يعني أنه لم يستطع التوصل إلى أن شكل قيم السلع (أي قيمة المبادلة) إنما يعبر عن كل أنواع العمل كمكاني ، للعمل الإنساني ، وبالتالي كأناوع في العمل لها نفس الاستحقاق . يفسر ذلك بأن المجتمع الأغريقي ، الذي عاش فيه أرسطو . كان مجتمعاً عبودياً يرتكز على عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم . وإذا نحل سر التعبير عن القيمة في أن كل أنواع العمل متساوية ومتساوية لأنها تزد في النهاية إلى العمل الإنساني بصفة عامة . فإن هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل أن تسيطر فكرة المساواة بين أفراد المجتمع على عقول الناس . الأمر الذي لا يتحقق إلا في مجتمع يتطور فيه الجزء الأغلب من مانع العمل في شكل سلع (أي منتجات معدة للسوق) وتصبح به بالتالي العلاقة بين الأفراد ومالكي السلع هي العلاقة الاجتماعية السائدة . وهذا لا يتحقق تاريخياً إلا في المجتمع الرأسمالي .

(٢١) وإن شئت أن نكون أكثر دقة قلنا أن التميز هو (الشكل المتحول للقيمة . أي قيمة المبادلة) حيث تظهر قيمة مبادلة السلع في عملية التداول .

(٢٢) أرسطو ، السياسة ، ص ٧٠ .

means of exchange: intermédiaire d'échange

(٢٣)

(٢٤) أرسطو . السياسة . ص ٥ . والأخلاق ، ص ١٢٦ . ١٢٧ .

measure of value: mesure de la valeur

(٢٥)

كمخزون للقيم (٢٦)

أخيرا يتعرض أرسطو لمشكلة الفائدة (٢٧) (وهو ما يحصل عليه مقروض النقود زيادة على المبلغ الذي يقترضه ، د.م.) وهو يقبلها كواقع عملي . ولكنه يدين كل قرض بنائدة ويعتبره من قبيل الربا ، وذلك لأن « النقود لا تلد » (٢٨) . غير أن أرسطو لا يطرح على نفسه السؤال الآتي : لماذا رغم ذلك تدفع الفائدة في واقع الحياة الاجتماعية ؟ عدم طرحه لهذا السؤال ومن ثم عدم الاجابة عليه يدفعنا الى القول بأنه لا يوجد نظرية في الفائدة في فكر أرسطو (٢٩) . ونلاحظ كذلك على هذا الفكر أنه يخلو من نظرية في التوزيع (٣٠) . أي نظرية تشرح الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي (أي مجموع ما ينتجه المجتمع في فترة انتاجية معينة) بين مختلف أفراد (أو طبقات) المجتمع ، أو إن شئت نظوة تشرح الكيفية التي يتحدد بها نصيب كل طبقة اجتماعية في نتيجة عملية الانتاج .

(٢٦) stock of value: stock de valeur
يعبر على كل مجتمع أن يخصص بكمية من الثروة أو الاستراتيجي لتستخدم في اشياء الحاجيات في حالة ما اذا تعرض المجتمع لكثرة تنوع من الانتاج أو لتغير على ما أصبح كمومية طبيعية كقربان أو عدم نزول الأمطار ، أو كارتفاع اجتماعية كحرب أو حرب أهلية . كي تخصص كمية من هذه الثروة لمعالجة حاجة المجتمع الى زيادة انتاجية في المستقبل . ولذلك عن طريق استحداثها في بناء طاقة انتاجية جديدة (ماء سريان شعير مياه الري ، أو وصف طريق أو بناء مصنع الى غير ذلك) . تكوين هذا الاحتياطي يمثل الوظيفة الأساسية لقائس الانتاج الاجتماعي . في المجتمعات التي تنتج أساسا قيم استعمال (أي حيث يسود الانتاج الطبيعي) يتكون هذا الاحتياطي من منتجات يقوم المجتمع بتخزينها . أما في المجتمعات التي تقوم بانتاج المبادلة . والمبادلة النقدية . على نطاق واسع . تأخذ القيم المخزونة شكلا نقديا . وتكون كمية معينة من النقود لمن يجوز ما أن يحصل على مقابل لها من السلع العينية . أي من القيم المخزونة .
علا وتبقى للنقود وظيفة رابعة (لم يتكلم عنها أرسطو) . منشقة في الواقع من وظيفتها كوسيط في التبادل . وهي وظيفتها كوسيلة الدفع العام . كوسيلة تستخدم في تسوية المدفوعات ، الديون . ائمان السلع والخدمات . كلها تسوي عن طريق النقود .
وسنرى فيما بعد أن النقود تزود راس المال بشكل من الأشكال التي يأخذها في عملية التداول (وخاصة في الاقتصاد الرأسمالي) .

interest: intérêt

(٢٧)

(٢٨) « أشد ما يكره بحق هو ما يجري في العمل من أقراض بفائدة . وذلك لأن الكسب المتحقق منه إنما يأتي من النقود نفسها ، وهو ما لم يعد يتفق مع الغرض الذي خلقت من أجله . فالنقود قد خلقت لتستخدم في المبادلة . بينما تؤدي الفائدة الى تكاثر في كمية النقود نفسها . فالفائدة هي نقود ولديها النقود . وعليه تعتبر هذه الطريقة الأخيرة في اكتساب النقود أكثر ما تكون مثالة للطبيعة » . أرسطو ، السياسة ، ص ٦٦-٦٥ .

(٢٩) لكي يمكن الكلام عن نظرية في الفائدة يتعين علينا :

١- أولاً : أن نطرح سؤالين عن « لماذا » و « كيف » : لماذا تدفع الفائدة ؟ وكيف تتحدد ومبصرها غير الزمن ؟
٢- ثانياً : أن نعطى اجابة (يمكن التحقق من صحتها) لكل من هذين السؤالين .

theory of income distribution; théorie de la répartition des revenus

(٣٠)

٢ - العصور الوسطى الأوروبية :

في القرون من التاسع حتى السادس عشر الميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الاقتصادي^(٣١). يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يركز على طريقة للإنتاج يكون فيها من يزرع الأرض ، وقد كف عن أن يكون عبدا ، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا إنتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة ، أي سلعة .

تتميز طريقة الإنتاج هذه ، التي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في إنجلترا وباقي مجتمعات أوروبا :

.. بأن العلاقات الاجتماعية للإنتاج تدور أساسا حول الأرض التي تصبح البلورة المادية للملكية العقارية ، إذ هي تركز على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي .

- بأن لم يقوموا بالعمل في الإنتاج الزراعي حق استعمال الأرض وشغلها . أما حق ملكيته فهو على درجات هرم من السادة حيث يوجد بعضهم فوق بعض ، دون أن يكون لأي منهم حقا مطلقا على الأرض ، وإنما لكونه لكل منهم حقا على ناتج الأرض وعلى ما يورث من هم دونه في هذا السلم الهرمي ، وهو حق تولده التقاليد والعادات .

- كما تتميز ثالثا بأن هذا الأساس الاقتصادي يقابله شبكة من الروابط الشخصية : جزء من العاملين (أغنيائهم) في الفترات التي سادت فيها هذه الطريقة في الإنتاج) لا يتمتع بكامل حريته الشخصية ، فهم ليسوا من العبيد (إذ أشخاصهم لا تملك) ولكنهم أفتان^(٣٢) . مرتبطون بسيدهم في مرحلة أولى وبالأرض التي يستغلونها في مرحلة ثانية . حتى بين السادة يرتبط نظام الملكية بنظام من الواجبات (وعلى الأخص الواجبات الحرة) تتحمل بها كل منهم في مواجهة من هو أعلى منه .

(٣١) استمنا في تقديم هذه الصورة الواقع المصغى الاقتصادي في أوروبا في هذه الأوتة بالمراجع الآتية :

E. Perroy et autres, Histoire Générale des civilisations, Tome III, Le Moyen Age, P.U.F., 1961, p. 237 - 290 — E. Lipson, The Economic History of England, Vol. I, The Middle Ages, Adam & Charles Black, London, 1945 — H. Heaton, Histoire économique de l'Europe, Des origines à 1750, A. Colin, Paris, 1950, p. 59 et sqq — G.W. Southgate, England Economic History, J. Dent & Sons, London, 1950, Ch. I - IV — C.J. Hayes & F.F. Clark, Medieval and Early Modern Times, Macmillan, New York, 1966, p. 89 & sqq — E.J. Hobsbawm (ed.), Marx Precapitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964 — Ch. Parin et P. Vilan, Économie française et mode de production féodal, in: Sur le Féodalisme, Editions Sociales, Paris, 1971, p. 13, 14

الترجى ش بدأ الانقطاع ، لم يشه في كل بلدان أوروبا في نفس الوقت . كما أن كل مظاهر قيام أو استمرار لم تحتل في مختلف بلدان هذه الفترة في نفس الوقت ولا نفس المبدأ .

the serfdom; le servage

Serfs (٣٢) ويطلق على النظام نفسه

وكذلك يصفو التنظيم السياسي لهذا المجتمع . فالدولة موجودة وبيودا غير متحركة يقوم على ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة . فهذه كنارس من شخص في مواجهة الآخر . و « العدالة » يحكم بها السيد الأكبر على تابعيه من السادة . ويحكم بها الشريف على فلاحيه . ومن ثم يرتبط الحصول على الاستقطاعات الاقتصادية بالجهاز القضائي - السياسي أوثق ارتباط .

وتجد طريقة الإنتاج هذه جذورها في المجتمع القديم حين بدأ كبار ملاك الأراضي (أفراد الطبقة الأرستقراطية) يقاومون سلطة روما عن طريق الإقامة في ملكياتهم العقارية villas^(٢٢) وتوسيع هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الأصغر والمرارح المنهجية . أما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا أفقر من أن يقاوموا محصل الضريبة الرومانية أو حارب الضيق أو الغزو الجرماني . ومن ثم لجأوا إلى الحماية عند ملاك كبير يتحلفون له عن أراضيهم وعن جزء من حريتهم فينتقل الملكية إليه (تبقى الأرض لهم يستغلونها هم) أنتدعهم في مقام الشخص عن جزء من الناتج طالما ضاعوا خلفين للسيد المالك^(٢٣) . بدأ كبار ملاك الأراضي يدركون أن هذا النوع سلبية من الاستغلال أكثر ارباحية لهم ، أن يزيد إنتاج هؤلاء على الناتج العميد (الذين لا يوجد لديهم أي دافع للإنتاج) كما أنهم يتلون انتماء أنفسهم . في هذا النظام توجد تصور نظام الاقنان . غير أن هذا لا يعني أن الذين وسعوا كنيهية للتشعور الجزئي للعهد وإنما يعني أن فلاحى أوروبا الاحرار ، الذين كانوا يقومون بالإنتاج استقلا على ملكياتهم الصغيرة (باعضاعهم أصبح هم هذا المركز colonat) الذي وجد في المجتمع العبودي القديم . وهم لم يوجدوا فيه عن طريق الغزو الفاجيء وحده . كما أنه لم يأتيهم عن طريق تطور من جانب واحد ابتداء من مركز تبعية قديم (العبودية أو الـ colonat في العصور القديمة) ، وإنما نتج عن تقابل عفوي (تحقق تحت الضغوط المتداخلة للوقائع وللعمل البطيء أو العنيف للطبقات المسيطرة) لانجهاات مراكز شخصية status personnels مختلفة جدا نحو حالة واقعية (حالة القرن) تتمثل في النهاية وتدرجياً في مركز قانوني موحد . فالقانون لا يسبق الواقع ، وهو يبلوره ولا يخلقه . وقد تم ذلك في اطار الحياة الجماعية لأفراد القرية التي احتفظت بأرض الرعي المشتركة ، بالغابة المشتركة ، بالأرض غير المزروعة المشتركة وبمظاهر أخرى لحياتها الجماعية^(٢٤) .

Ch. Parain, p. 14

(٢٢)

(٢٤) سمرا هؤلاء بالمستأجرين القيمين Coloni

(٢٥) وعليه « يتعين الاعتقاد أن تطور مستمرا ومن جانب واحد قد تم من عبودية العصور القديمة الى نظام الاقنان . ومن هذا الأخير الى الحرية . فقد ولد نظام الاقنان (أو تحققت له السيطرة) من الانخضاع التدريجي للفلاح الحر أكثر منه من التخفيف من حالة العبودية . ويتوقف التخفيف من حدة نظام الاقنان هذا واختفاؤه على الشروط الموضوعية لكل منطقة وعلى حدة الصراع بين الطبقات وما انتهى اليه هذا الصراع . كما أن اختفاء المركز القانوني للاقنان قد يترك خلفه أعباء كثيرة وارتباطات عديدة يتحمل بها الاقنان هي في الواقع من نتائج طريقة الإنتاج الاقطاعية » .

Ch. Parain, p. 22

وبذلك صعدت طريقة الانتاج هذه بتحول كبير (رغم بطئته) في قوتها الانتاجية ، وهو التحول الذي شهدته الفترات السابقة من الشرق (بما فيه الصين) نحو الغرب ، وسنلاحظ اني لم نلتقط مع مدن البحر الأبيض المتوسط والغزو العربي الجنوب في أوروبا في اطار مفهوم الانتاج الزراعي تمثل هذا التحول في استخدام أحسن للقوة الحركية لمحياه الخيطوية (في تشغيل طواحين القمح ومعاصر الزيتون) الأمر الذي يؤدي الى تحرير الأيدي العاملة المنزلية وإمكان استخدامها في أعمال أكثر انتاجية . وكذلك استخدام وسائل جديدة تمكن من استغلال أحسن لقوة الجر الحيوانية . كما شهدت أدوات العمل نحاسا تمثل في احلال أدوات حديدية محل الأدوات الخشبية (بما يزيد من انتاجية العمل الزراعي) . وكثر استخدام المخرات الثقيل ذي العجلات وذي القلاب بما يمكن من اعداد أحسن للتربة . وادخلت محصولات جديدة مثل الشوائب (soas, arvine) الذي يستخدم في غذاء الإنسان كما يستخدم في علف المواشي ، وخاصة كعلف للخيول يحسن من نوعها ويوسع من تربيتها . الأمر الذي أدى الى بدء استخدام الخيول (في نهاية القرن الحادي عشر) محل الثيران في الجر . كما حلت الدورة الزراعية الثلاثية (سنة تزرع الأرض فيها قمحا ، ثم تزرع شعيرا في السنة التالية ، ثم تترك للراحة في السنة الثالثة) ^(٢٧) محل الدورة الزراعية الثنائية (سنة زراعة وسنة راحة) .

كل هذا أدى الى زيادة انتاجية العمل الزراعي . هذه الزيادة تعني انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج كمية معينة من الناتج . وهو ما يؤدي الى أن يقل عدد العمال الذين يحتاجهم الشريف للعمل على أرضه كعبيد أو كعمال سخرة . الأمر الذي يخفف من عبء السخرة التي يتحملها الفلاحون ، كما أن زيادة انتاجية العمل الزراعي على الأرض التي يزرعها الفلاحون لأنفسهم وتقص عدد ساعات عمل السخرة الذي يلزمون بادائه يؤديان الى تحسن ملموس في المستوي الغذائي ، وهو ما يدفع السكان نحو الزيادة . هذه العوامل يتعين استبقاؤها في الذهن لفهم التحول الذي أصاب طريقة الانتاج القطاعية نفسها .

هذا عن طريقة الانتاج القطاعية بصفة عامة ، ما هي الصورة التي كانت توجد عليها الوحدة الاقتصادية والاجتماعية (في ظل هذا التكوين الاجتماعي ؟ اذا كان من اللازم أن نرسم الخطوط العريضة لهذه الوحدة وجب أن نحدد التعميمات البسيطة التي تدفع الى الاعتقاد بأن الوحدات الاقتصادية كانت متشابهة تماما ، اذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين

(٢٦) J. Bernal, Science in History Watts, London, 1957, p. 38 & sqq.

(٢٧) الواقع في نوعي الوحدة الاقتصادية كانت تقسم وفقا لنظام الحقول المفتوحة الثلاثي three-field system الى ثلاثة حقول كبيرة يزرع كل منها في سنتين متتاليتين قمحا ثم شعيرا ثم يترك خاليا في السنة الثالثة . وعليه تكون أرض الوحدة الاقتصادية في سنة واحدة موزعة بالثلث بين زراعة القمح وزراعة الشعير دون زراعة .

الوحدات . ولكنها اختلافات لا تغير من الحقيقة التي مؤداها أن الطابع التنظيمي العام للوحدات الاقتصادية (الاجتماعية) كان اقطاعيا .

كانت الوحدة الاقتصادية (الاجتماعية الريفية تمثل في « الاقطاعية » أو « الضيعة » *manoir manoir* . وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الانتاج الطبيعي وتهدف . على الأقل في المراحل الأولى . الى الاكتفاء الذاتي . والاقطاعية هي مزرعة محصنة تحتوي الأرض المزروعة وأرض الرعي المشتركة وأرض الغابات المشتركة . وهي مكونة في الأغلب من الأحيان من قرية ، أو أكثر في حالات قليلة . يتوسط الاقطاعية قصر الشريف الذي يملك الأرض ملكية مقيدة بدرجة في السلم الهرمي للملكية الاقطاعية . ويقع في أكواخ القرية الصغيرة من يقومون بالنشاط الانتاجي . وهم العبيد (وعددهم كان في النقصان مع مرور الوقت) والاقنان (ويمثلون الأغلبية) والفلاحون الأحرار (وهم أقلية محدودة كانت تملك مساحات صغيرة من الأرض) . وعادة ما كانت القرية تضم بعض الحرفيين ، كالحداد والتجار وصانع الأواني ، الى غير أن هذا لا يستبعد قيام عائلة الفلاح ببعض الانتاج الحرفي . بل عادة ما كانت الوحدة العائلية الفلاحية تقوم بالتنوعين من النشاط الانتاجي : النشاط الأولي . من زراعة ورعي وصيد وخلافه ، بصفة غالبية ، والنشاط الصناعي التحويلي لمنتجات النشاط الأولي . كطحن الحبوب وعصر الزيتون وحفظ المأكولات ونسج الأقمشة . وكان يوجد بالاقطاعية طاحونة مائية أن وجدت بالقرب من نهر أو طاحونة هوائية إن بعدت عنه . كما كانت تحتوي على كنيسة ومزل للقس ان تطابقت الوحدة الاقتصادية مع وحدة التقسيم الكنسي لأرض أوروبا الاقطاعية .

وكانت أرض القرية المزروعة تقسم - في مرحلة أولى - بين أرض تزرع لحساب الشريف مباشرة *demesne, domaine seigneurial* وأرض يزرعها الفلاحون لحسابهم في صورة وحدات انتاجية صغيرة . هذا الجزء الثاني من الأرض تقلحه عائلات الفلاحين كل يزرع قطعة أرض صغيرة استقلالا وحسابها . ولكن الأعمال الزراعية الأساسية (وقت الزرع والحصاد) عادة ما تتم جماعيا . عائلة الفلاح كوحدة انتاجية لا تملك الا البسيط المحدود من أدوات العمل . فأهم هذه الأدوات يملكها الشريف سيد الأرض (كالطاحونة ومعاصر الزيتون) . والبعض منها (كالعربات مثلا) تملكه عائلات القرية جماعيا .

في مقابل استغلال هذه القطعة الصغيرة تلزم عائلة الفلاح بالعمل طوال بعض أيام الأسبوع (ثلاثة في المتوسط) على الأرض التي تزرع لحساب سيد الأرض . على هذا النحو

بقتضي الشريف بيع الأرض التي تستغلها عائلة الفلاح في صورة عمل^(٣٨) يستخر له أفراد العائلة. أي أنه بقتضيه بالاكراه المباشر. بالإضافة الي ذلك ، كان علي الفلاحين - في مواجهة الشريف - التزامات أخرى : يتخلى الفلاح عن جزء من المحصول للشريف ، كما ينبغي له عن بعض من الحيوانات التي يقوم بتربيتها الأسماك التي يصيدها . وعلي الفلاح كذلك أن يطلحن حبوبه في مطاحن الشريف ، ويخزبه خبزه في مخبزه ويصنع بيرته في أواني التخدير المملوكة للشريف ، وهو ، في سبيل ذلك ، يعطي الشريف جزءا من المحصول . كل هذه الالتزامات يتحمل بها الفلاح قنا كان أو حرا ، الا أنها كانت أكثر ثقلا بالنسبة للاقنان . وعليه يكون وقت عمل المنتج المباشر (عائلة الفلاح) موزعا بين عمل (زراعي في الحقل ، وصناعي في المنزل) يذنه خلال عدد من أيام الأسبوع علي الأرض التي يزرعها لحسابه بفضلّه يتوصل الي المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل ، وعمل بلا مقابل يذله في مكان آخر ، علي الأرض التي تزرع لحساب الشريف ، وخلال زمن آخر ، عدد من أيام الأسبوع ، يتبلور في كمية من الناتج يحصل عليها الشريف .

من هذا يتضح أنه وان كانت القطاعية - وهي ملكية كبيرة - تمثل الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) الا أن الانتاج يقوم علي الوحدة الانتاجية الصغيرة (عائلة الفلاح) ، وهي وحدة تختلف عن الوحدة الزراعية الصغيرة التي عاصرت تحلل المجتمع البدائي في مرحلة الانتقال الي المجتمع العربي (حيث سادت في هذا الأخير وحدة الاستغلال الزراعي الكبير القائمة علي عمل السيد) . اذا تتميز الوحدة الصغيرة في ظل الاقطاع بارتفاع نسبي (ومحدود) في مستوى فنون الانتاج . في هذه الوحدة تكافقت أدوات الانتاج التي ظهرت في نظام وحدات الاستغلال الزراعي الكبير في العصور القديمة (كالمطاحنة المائية ، المنصرة وغيرها) مع مزايا وحدات الاستغلال الصغيرة حيث يوجد لدي المنتج المباشر (علي عكس العبد) الدافع للانتاج والقدره علي اتخاذ المبادرة ، نقول تكافقت أدوات الانتاج تلك مع هذه المزايا لزيادة انتاجية العمل الزراعي . وبما أن أدوات الانتاج هذه (بالإضافة الي ما استحدثت من أدوات تمت تأثير الهجرة من الشرق والغزو العربي لجنوب غرب أوروبا) تتعدي امكانيات القاطنين باستغلال الوحدات الصغيرة فاننا نجد لها بجمعة في يد الشريف سيد الأرض علي نحو يعمل منه نوعا من التنظيم والسيد للسمية الانتاجية ولكل الحياة الاجتماعية . وهو ما يفسد علي المرحلة الأولى في سيادة طريقة الانتاج القطاعية .

في مرحلة ثانية تؤدي زيادة انتاجية العمل الزراعي^(٣٩) الي انقاص عدد ساعات عمل

Le haut-midi rente en travail

(٣٨)

(٣٩) أقال ص ٧٢ فما قبل .

السخرة اللازمة لفلاحة الأرض التي تزرع لحساب الشريف ، كما تؤدي إلى زيادة الانتاج على الأرض التي يزرعها الفلاحون لحسابهم . وكذلك ، من خلال زيادة المواد الغذائية ، إلى زيادة الانتاج الصناعي المنزلي الذين يقومون به في إطار العائلة . إمكانية زراعة الأرض التي تزرع لحساب الشريف بوقت عمل أقل (لو وجد الدافع لذلك من قبل من يبذل الجهد) وزيادة انتاجية العمل الزراعي على الأرض التي تزرع لحساب الفلاحين يجعلان من الأفضل للشريف أن يتخلى عن كل الأرض المترعة لتزرعها عائلات الفلاحين لحسابهم على أن يحصل هو على جزء من المحصول (يفوق ما يحصل عليه من سبيل زراعة مساحة من الأرض لحسابه عن طريق تسخير الفلاحين لذلك بعض الوقت) ، أي أنه يحصل على ريع الأرض في شكل عيني^(٤١) . من هنا يظهر إلى جانب الربح في شكل عمل الربح العيني الذي ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للربح .

في هذه المرحلة نجد المنتج المباشر (عائلة الفلاح) وفي حيازته كل شروط العمل ، ما عدا الأرض التي تمثل في هذا المجتمع وعاء عملية العمل (وهي بصفاتها هذه الشرط الوحيد الذي يواجه المنتج كملكية منفصلة عنه ، ومستقلة عنه ، ومشخصة في الشريف) . وهو يقوم بالعمل ، كل العمل ، على الأرض التي يستغلها . ولم يعد يقوم بعمل على أرض الشريف (إذ يقوم الفلاحون بزراعة كل أرض الاقطاعية المزروعة لحسابهم) . هنا يتصرف المنتج في كل وقت عمله . رغم أن جزءا من وقت العمل هذا يذهب إلى الشريف . كل ما في الأمر أنه لم يعد يذهب مباشرة (في صورة عمل سخرة على الأرض التي كانت مزروعة لحساب الشريف) وإنما في صورة غير مباشرة (في صورة جزء من المحصول ، من الناتج العيني ، من ناتج عمل الفلاح على الأرض التي يزرعها) . هنا كف عمل المنتج لنفسه وعمله للشريف عن أن يكونا منفصلين في الزمان (أربعة أيام من الأسبوع له وثلاثة أيام للشريف) . والكان (الأرض المزروعة لحسابه ، وعلى أرض الشريف) . ولم يعد المنتج بحاجة إلى أن يمارس الجزء من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الاشراف والاكراه المباشرين للشريف أو من يمثله . فالمنتج تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلا من قوة الاكراه المباشر ، يسوقه الالتزام القانوني بدلا من السياط ، يسوقه لتحمل مسؤوليته . ويكف الشريف بالتالي عن أن يلعب دورا في عملية الانتاج ، تنظما أو غير تنظيمي ، ويصبح من الطفيليات الاجتماعية .

هذا الربح العيني يفترض دوام الاقتصاد الطبيعي (رغم أن مستوى قوي الانتاج يكون قد ارتفع) حيث تتحقق شروط الانتاج وتجدد الانتاج كلية أو في الأغلب منها داخل

الوحدة الاقتصادية ، القطاعية (دون اعتماد علي غيرها من الوحدات ، أي دون حاجة الي تبادل مع غيرها من الوحدات ، الي السوق) . وحيث ينتج النشاط الزراعي بالنشاط الصناعي المنزل للوحدات الانتاجية (عائلات الفلاحين) في داخل هذه الوحدة الاقتصادية . ويكون الناتج الفائض ، الربح العيني ، في الواقع نتاج هذا المزيغ من العمل الزراعي والعمل الصناعي لعائلة الفلاح ، بصرف النظر عما اذا كان الشريف يحصل علي جزء من الربح في صورة منتجات صناعية أو يحصل عليه كلية في صورة منتجات زراعية .

في هذه المرحلة يكون وقت عمل المنتج (عائلة الفلاح) موزعا اذن بين عمل يتوصل به الي انتاج المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل . وعمل فائض يتلور في كمية من الناتج (الناتج الفائض) يعيش عليها الشريف وغيره ممن لهم في حق ملكية الأرض أو ممن يعيشون بفضل هذا التنظيم الاجتماعي للانتاج دون أن يسهموا في عملية الانتاج (كرجال الدين) ، أي يتلور في الربح العيني . الا أنه ليس من الضروري أن يستغل الربح كل فائض عمل عائلة الفلاح) ، أي العمل الذي يزيد علي العمل اللازم لانتاج ما هو ضروري لمعيشة العائلة . اذ بالمقارنة بالحالة التي كان يتحلي فيها المنتج عن الربح في صورة عمل (يقوم به علي الأرض المزروعة لحساب الشريف) نجد لديه الآن امكانية أكبر في كسب جزء من الوقت يستطيع أن ينتج فيه فائضا يعود اليه هو بالاضافة الي الناتج اللازم لمعيشته . كما أن هذا الشكل للربح (العيني) يتيح الفرصة لظهور فروع في الوضع الاقتصادي للمنتجين الأفراد أو علي الأقل لظهور امكانية هذا التباين (وكذلك امكانية أن يكتسب المنتج وسائل استغلال عمال آخرين بطريقة مباشرة ^(٤١) . الأمر الذي يعني ظهور التميز الاجتماعي بين الفلاحين .

في مرحلة ثالثة ، مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة القطاع للسلع الصناعية ، يظهر الي جانب الربح العيني شكل آخر للربح ، يظهر أولا بطريقة متناثرة ثم ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للربح ، ذلك هو الربح النقدي ^(٤٢) . الربح العيني يتحول الي ربح في شكل النقود . هنا يتحلي المنتج للشريف ، ليس عن جزء من الناتج ، وإنما عن ثمن هذا الجزء . ولكي يقدم ذلك للشريف يتعين عليه ، مع بقائه منتجا للجزء الأكبر من المنتجات اللازمة لاعاشته وعائلته . أن ينتج جزءا من منتجاته في صورة سلع ، أي منتجات معدة للبيع ، للسوق . الأمر الذي يعني أن طبيعة طريقة الانتاج في مجموعها تبدأ في التحول ، وتبدأ الوحدة الاقتصادية (القطاعية) بالتالي في ان تفقد استقلالها عن الوحدة الاقتصادية الأعمري . وذلك رغم استمرار هذا النوع من الربح في الارتكاز علي

(٤١) خاصة وأن مسوري ائثال من الاثنان كان يتهم اثنان يملون لحسابهم .

Money rent: rente monétaire

(٤٢)

نفس الأساس الذي كان يركز عليه الربيع العيني . إذ لا يزال المنتج المباشر غير مالك للأرض . وعليه أن يتخلى لسيد الأرض عن بعض وقت عمله يخصص لإنتاج فائض يذهب للشريف بعد أن يكون قد تحول في السوق إلى نقود . أما ملكية وسائل الإنتاج الأخرى (غير الأرض) والمواشي فقد تحولت إلى المنتج المباشر أولاً في واقع الأمر ثم قانوناً في مرحلة تالية . هذه الملكية تصبح إذن شرطاً سابقاً على وجود الشكل النقدي للربيع .

ويرتبط تحول الربيع العيني إلى الربيع النقدي بتطور التجارة تطوراً معتبراً وكذلك الصناعة الحضرية (أي الصناعة التي تتم في المدن) وإنتاج المبادلة بصفة عامة . ومن ثم تداول النقود . كما أنه يفترض أن يكون للسلع اثنان في السوق وأن تقترب هذه الأثنان من قيمها على نحو تقريبي (وهو ما لم يكن لازماً في ظل الأشكال السابقة للربيع . إذ منذ أن يصبح لإنتاج المبادلة دور حاسم يتعين أن يحصل كل منتج في المبادلة على ما يساوي ما يتخلى عنه (٤٣) (٤١) . ولكننا ما نزال في إطار إنتاج المبادلة البسيط .

واضح أن التحول يتم في داخل طريقة الإنتاج القطاعية نفسها وإن كانت تتفاعل معه عوامل أخرى كنمو المدن والتجارة . فالتحول يتم من خلال التناقض بين الفلاحين وسادة الأرض . تناقضاً يعكس في صراع بينهم حول الناتج الفائض . إذ مع ظهور الربيع العيني أصبح أمام المنتج المباشر . كما رأينا . إمكانية الحصول على جزء من الناتج الفائض لنفسه . ومن ثم إمكانية استخدامه لزيادة الإنتاج (في التزكيم) . لزيادة هذا الجزء من الفائض بدأ الفلاحون (وخاصة الفئة المتميزة منهم التي أصبحت ترتبط بالسوق على نحو مباشر) في ممارسة الضغط على سادة القطاع في سبيل تحويل الربيع العيني إلى ربيع نقدي . هذه الضغوط كانت تتبلور في ثورات من الفلاحين في إنجلترا يقومون بها بقيادة الأغنياء منهم (مثال ذلك ثورة الفلاحين في إنجلترا في ١٥٣١ وحرهم في ألمانيا من ١٥١٤ - ١٥٢٥) . يرتب على ذلك زيادة الجزء من الناتج الفائض الذي يحتفظ به المنتج المباشر (وخاصة كبار

(٤٣) من الوقت الذي يشمل فيه إنتاج المبادلة مكاناً هاماً في حياة المجتمع يصبح من اللازم أن يتحقق التكافؤ في المبادلة . إذا يؤدي إلى اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتطل المجتمع (الذي يتكون من عدد كبير من الوحدات المنتجة للسلع) . وذلك لأن من يصل في النهاية على مقابل لما أنتجه قبل عما أنتجه هو يبد نفسه مدفوعاً في النهاية إلى ترك المجال الذي ينتج فيه مجال آخر . مما كانت أهمية المجال الأول لحياة المجتمع . الأمر الذي يؤدي إلى اختلال النشاط الانتاجي للمجتمع .

(٤٤) في التطور التالي يؤدي الربيع النقدي إلى الربيع الذي يدفعه المزارع المستأجر للأرض لملك الأرض . إذ مع سيطرة الربيع النقدي تتحول العلاقة التعاقدية (التي تحكمها العادات والتقاليد) بين السيد واتباعه الحائزين على الأرض لزراعتها إلى علاقة نقدية بحتة يحددها التعاقد الذي يتم وفقاً لقواعد القانون الوضعي . وعليه يصبح الحائز القائم بالزراعة مجرد مستأجر للأرض . هذا التحول . الذي هو رهن بما يتم في خارج النشاط الزراعي . يؤدي . من ناحية أولى . إلى تمكين الحائز السابق للأرض من أن يدفع لسيد الأرض مقابل تحله من التزامه بدفع الربيع . ومن ثم يتحول إلى فلاح مستقل يملك الأرض التي يزرعها ملكية تامة . كما أنه يؤدي . من ناحية ثانية . إلى انحلال المزارعين الذين يقومون باستغلال الأرض بقصد بيع حاصلاتها في السوق على الفلاحين القدامى الحائزين للأرض (بشرط أن نسمح بذلك العلاقات العامة الأخرى للإنتاج) . ويكون بذلك قد دخلنا في التحول نحو الزراعة الرأسمالية .

الفلاحين). مع هذه الزيادة واتساع امكانية أن يزيد بعض الفلاحين من الأرض المستأجرة تتسع فرص التزكم أمام أغنياء الفلاحين. وعليه تستمر عملية التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين: أغنياء الفلاحين الذين يرتبطون مباشرة بالسوق ويقومون بتركيم رأس المال في الزراعة، وصغار الفلاحين، أو أفقرهم، الذين يجدون أنفسهم في موقف تبعية بالنسبة لأغنيائهم الذين يقومون باستخدامهم في مقابل أجر.

مع هذا الأساس الاقتصادي يتشابه التركيب العلوي للهزم الاجتماعي في الريفه الاقطاعي. هذا التركيب العلوي يدور حول نوع ملكية الأرض السائدة. فلكية الأرض علي درجات يستتبعها هرم من علاقات التبعية والولاء في قاعدته توجد، كما رأينا، علاقة التبعية بين الفلاحين والشريف. ثم توجد، في بقية الهرم صعودا نحو القمة، العلاقات بين أفراد الطبقة التي لا تسهم في عملية الانتاج، طبقة النبلاء، فالشريف بدوره، لكي يحمي أتباعه ويزيد منهم يجعل من نفسه تابعا لشريف أكثر قوة ونفوذا يتمتع بامتيازات (يتحدد هذا النفوذ وتلك القوة بمساحة الأرض التي يسيطر عليها سيطرة مباشرة وعدد الأشراف الذين يحميهم) في مقابل التزامات^(٤٥) يتحمل بها الشريف التابع تجاه متبوعه، التزامات تتبلور في النهاية في تحلي الأول للثاني عن جزء من ريع الأرض الآتي من الفلاحين. وهكذا تتابع علاقات التبعية والولاء حتي تصل الي الملك، أو الامبراطور، قمة الهرم الاجتماعي، والمتمتع بسلطة اسمية. وهي علاقات تجعل السلطة موزعة بين أفراد طبقة النبلاء، الامر الذي يجعل من النظام الاقطاعي نظاما بلا «دولة» متركزة، ولد من حالة الفوضى التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغزو الجرمانى، ولكنه يحد من هذه الفوضى وينظمها بما يستلزمه من صور التضامن الاجتماعي والالتزامات والمعتقدات. فالتضامن العائلي يزداد توثقا، والتضامن الطبقي بين أفراد طبقة النبلاء يقوى بالعادات والمراسم والجهاز المادي والمعنوي «لفروسية». ثم يأتي في النهاية الجزء الديني. فالكنيسة، التي تقوم هي الاخرى علي تنظيم هرمي في قته البابا (بسلطته الاسمية) ويحدد اطاراته العليا من النبلاء (أخوة أسراء الاقطاع) وأبنائهم الصغار) واطاراته الدنيا من الاحرار من الفلاحين، هذه الكنيسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاقطاعي. اذ كانت تمتلك اقطاعيات كبيرة^(٤٦)، وتعمل علي الحد من

(٤٥) تمثل هذه الالتزامات في ريع الأرض المسماة «مسا» يدفعه الشريف المتبوع اباءها. كما أنه يعلن ولاءه للسيد المنوع ويخضع في جيشه أربعين يوما سنويا علي الأهل (أو يدفع ضريبة دية بدلا عن ذلك) ويقضي بعض الوقت سترابا في بلاط السيد ليسهم في حراسته وفي قيادة المشورة. كما أنه يسهم في خدمة السيد إذا ما أُسروا في تجهيز كبري ملاته عند زواجه وفي نفقات الاحتفال الذي يقام عنده يصنع أكبر أبناءه فارسا. كما يلتزم كذلك باستضافة السيد المشي عندما يمر باقطاعه التابع ليمشي عليها فترة من الوقت، وهي استضافة تمثل جزءا لا يتجزأ من دخل السيد المنوع. ولهذا الأخير أن يطلب من تابعه أن يقدم له هدايا خاصة عند بئانه لفظة جديدة أو قيامه بحرب، وخاصة في الحروب الصليبية.

(٤٦) «وفي المراحل الأولى كان الرهبان من طائفة البندكتين les bénédictins يملكون الأرض بأنفسهم، ولكنهم سرعان ما حل بهم التعب وأصبحوا أغني من أن يعملوا بأيديهم واستمروا بالعودة بالعادات الانقطاعية في وقت كانت

العنف الذي يثور بين النبلاء بعضهم البعض (الأمر الذي يضعف من تضامنهم الطبقي) . كما تعمل علي الأخص علي الحد من العنف من جانب الفلاحين وتضمن خضوعهم المعنوي كأفراد للطبقة التي تنتج للجميع : تنتج لاعاشة نفسها واعاشة النبلاء بفراستهم الذين يدافعون عن « الجميع » واعاشة رجال الدين الذين يصلون « للجميع » (١٧) .

يتضح من كل هذا أن من طبيعة طريقة الإنتاج الاقطاعية أن يتجزأ المجتمع . يتجزأ أفقيا بين اقطاعيات تمثل وحدات اقتصادية شبه مستقلة . بل وتتجزأ الوحدة الاقتصادية الواحدة (الاقطاعية) بين وحدات انتاجية صغيرة (عائلات الفلاحين) . ويتجزأ المجتمع رأسيا في شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتندر - ان لم يكن من المستحيل - أن يكون للمجتمع مركز .

نقدم هه قري بأكمليها كهذا . كما أن الحروب الأهلية والغزوات كانت تدفع الفلاحين والحرفيين الي التجمع حول اقطاعيات الكنيسة أو في داخلها . وهكذا تمكن الرهبان من العيش علي عمل الآخرين . كذلك الحال بالنسبة لطائفة أخرى من الرهبان les cisterciens . فقد أوصى نظامهم الذي أسس في ١٠٩٧ بمأس كبير بضرورة القيام بالعمل اليدوي . كما حرمت قواعد هذا النظام علي الرهبان قبول الهدايا في شكل قري أو اقلان أو طواحين خشبية أن يعيهم ذلك بالعيش علي عمل الآخرين . وعليه كان من المتعين علي أعضاء هذه الطائفة أن يقوموا بكل أعمال الزراعة وما يتبعها من نشاط حثي بأنفسهم . ولكن شيئا فشيئا أصبحت هذه الأعمال تترك لكون من نصيب فئة من الرهبان (توجد في أدنى السلم التنظيمي - م.د.) تقوم بأعمال الخدمة وتشرف علي العمال المستأجرين كما تقوم بالاشراف علي الاقلان والمال الأحرار الذين يغلون أرض الكنيسة . H. Heaton . المرجع السابق الإشارة اليه ص ٨٤ - ٨٥ .

(١٧) في إطار هذا التكوين الاجتماعي يمكن . ابتداء من مسكة الأرض ، تميز ثلاث حالات اجتماعية Etat Social, Social Estate سادت الريف الاقطاعي : يعني كل منها تنظيما وطبقيا . فهناك أولا رجال الدين the clergy; le clergé بما لهم من تنظيم هرمي يفوق تنظيم النبلاء احكاما ويسهل لهم اكتساب الأرض (وقد كان ما تملكه الكنيسة من الأرض يزيد علي تلك التي يملكها النبلاء) والسلطة والهيبة الاجتماعية . كما كانوا أصحاب المعرفة (وهو ما يعطيهم سطوة اضافية) . بل أنه مكن الكنيسة من أن تكون سلطة دولية تفوق سلطة الممالك المحلية (في أزهي قراتها أي تلك التي غطت القرون من التاسع الي الحادي عشر) إلا أن قوة رجال الدين كانت تعاني من أن تنظيمهم لم يكن يتصن إعادة انتاج نفسه ، اذ كانت الكنيسة تلجأ الي الفئات الاجتماعية الأخرى لتجنيد أفرادها . الأمر الذي يجد من انقلاصك بينهم . وهناك ثانيا النبلاء the nobility; la noblesse ويمثلون الطبقة الحاكمة بما تحتويه من رجال الحرب . الفرسان . كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة لا يخو للآخرين . وخاصة العامة . أن يقرروا منهم . فبالاضافة الي مركزهم القانوني المتميز كان لهم نمط حياة مختلف عن نمط حياة الآخرين (بالنسبة لمستوى المعيشة . العادات والقواعد الأخلاقية . التعليم . الذوق في الفن والأدب . طريقة اللبس ، حتي اللغة التي يتكلمونها في حياتهم اليومية) إلا أن العلاقة بين النبلاء كان يغلب عليها طابع التسامح في ظل روابط التبعية التي تربطهم . (وذلك لأنهم كانوا يتقاسمون في الواقع فائض الانتاج الذي يحصلون عليه من الفلاحين) . وهناك ثالثا عامة الناس the common people الذين ينسبون أن المدن ونموها ، في الفلاحين الذين يعيشون في الاقطاعيات وينظم الكثير من حياتهم وفقا لرغبات سيد الأرض الذي يستطيع أن ينفذ بهم ويعيدهم الي الأرض أن غادروها . كما أن للسيد حقوق حتي علي أشخاصهم (كحق قضاء الليلة الأولى مع بنات الفلاحين عند زواجهن) وكانوا أقل الفئات تنظيما وأن كان ذلك لم يمنعهم من الثورة ضد الأسباط (في فرنسا وانجلترا وألمانيا وأسبانيا خاصة طوال القرن الرابع عشر) . انظر في ذلك :

O.C. Cox, Caste, Class & Race, A Study in Social Dynamics, Monthly Review Press, New York, 1959, p. 121 - 132 —
A. Soboul, Précis d'histoire de la révolution française, Editions Sociales, Paris, 1962.

وذلك بالنسبة للمجتمع الفرنسي

هذا التجزأ وانعدام المركزية كانا من الدرجة بحيث يستحيل معها علي طريقة الانتاج هذه أن تتقدم بسرعة وبفضل قواها الذاتية . ومن ثم مثل التوسع الأفقي ، أي انسحاب طريقة الانتاج هذه لتغطي مساحات جديدة من الأرض لم تكن مزروعة من قبل ، السبيل الوحيد لتوسيعها توسعا لا يفقدها خصائصها . وهو توسع استمر ، بدافع من الملاك ورجال والدين في حرصهم علي توسيع ملكياتهم وبدافع من الاقنان في سعيهم الي المساومة في سبيل شروط أفضل علي الأرض الجديدة ، حتي القرن الثالث عشر . حين انتهى بطريقة الانتاج هذه الي حدودها . أي الي أقصى ما يمكن أن تعطيه . فروابط الانتاج السائدة لا تسمح باستغلال هذه الملكيات الكبيرة (الاقطاعيات) كوحدات انتاجية كبيرة تزداد عليها انتاجية العمل علي نحو يمكن من اشباع الحاجات المتزايدة خاصة للطبقة المائكة . وصول طريقة الانتاج هذه الي حدودها في القرن الثالث عشر كان اعلانا لازمة الاقطاع التي لم يبق منها والتي امتدت حتي القرن الخامس عشر لتصبح أزمة تفككه مع تطور طريقة الانتاج في داخل الزراعة نفسها ، كما رأينا من قبل ، وتطور طريقة أخرى للانتاج لا تتركز مباشرة علي الأرض وانما علي الانتاج الصناعي الحضري كانتاج للمبادلة النقدية يجد مركزه في المدينة .

أدت القرون الأخيرة من انهيار الامبراطورية الرومانية وكذلك الغزو البربري الي القضاء علي كثير من قوي الانتاج : تدهور النشاط الزراعي ، تقلص النشاط الصناعي لغياب الأسواق وتوقف التجارة أو اضطرابها ، الأمر الذي أدي الي اختفاء المدن وتدهور ما بقي منها . وعليه لم تكن المدينة تلعب في بدء التكوين الاجتماعي الاقطاعي دورا يذكر ، اذ كان وجودها علي هامش مجتمع يقوم علي الانتاج الزراعي وتكاد تحقق الوحدة الاقتصادية الزراعية لنفسها اكتفاء ذاتيا .

الا أن زيادة انتاجية العمل الزراعي أوجدت ، وخاصة في الاقطاعيات الغنية ، فائضا من المنتجات الزراعية يمكن التخلي عنه ، ومن ثم سبيلا الي النشاط التجاري . هذا في الوقت الذي استمرت فيه بعض المدن ، وخاصة في ايطاليا ، في البقاء علي ساحل البحر الأبيض المتوسط منذ العصور القديمة بنشاطها التجاري الذي لم ينقطع . بل وبدأ هذا النشاط في الازدهار في القرن الحادي عشر مع انحسار سيطرة العرب علي البحر الأبيض (فازدهر أبحار فينيسيا مع الشرق وجنوة وبيزا مع جنوب فرنسا ، حيث طرد العرب من سردينيا في ١٠١٠ ومن غرب البحر الأبيض في نهاية القرن) . ثم كان انتعاش التجارة في القرن الثاني عشر مع الحروب الصليبية واقامة الملكيات في فلسطين . وبضاض الي ذلك ابتداء قيام المدن حول النشاط التجاري خاصة في شمال أوروبا . هذه المدن الجديدة التي تمثل قيامها في تطور قوي ذات موقع متميز (أما لوجودها علي مفترق طرق برية أو نهريه ،

أو بالقرب من ميناء صالح ، أو بالقرب من كنيسة هامة أو مكان يجتمع اليه الأفراد) يمكن اعتبارها في الواقع أسواق أصبحت دائمة . ثم كان الاتصال بين مدن إيطاليا ومدن الشمال وإقامة الطرق البرية والمائية في غرب أوروبا في القرن الثاني عشر . ورغم ذلك ظل سكان المدن يمثلون أقلية صغيرة لم تتعد في القرون من الثاني عشر حتى الخامس عشر ١٠٪ من مجموع السكان . وكانوا يمثلون ، على الأقل بالنسبة للمدن الجديدة ، حثالة الريف : أشخاص يعيشون بلا أرض علي هامش المجتمع الزراعي ، ومشردون يعيشون علي الصدقة التي تفرجها الكنيسة ، واثقان يهربون الي المدينة باحثين عن عمل عارض عند تاجر أو حرفي .

والمدينة في مجموعها ما زالت في أحضان الاقطاع وتحت سيطرته السياسية . وهي تقوم علي النشاط التجاري والصناعة الحرفية التي كان ينسب عليها في البداية طابع الصناعة المنزلية التي تأخذ شكل انتاج المبادلة البسيطة (وخاصة صناعة المنسوجات الصوفية ، الأدمت المعدنية (بما فيها الأسلحة) ، المنتجات الجلدية ، الخمر) . من الناحية التنظيمية تكاثفت عدة عوامل لتجعل من نظام الطوائف^(١٨) الشكل التنظيمي السائد للنشاط التجاري والحرفي . إذ مست الحاجة الي تنظيم جماعي يحمي أهل المدينة من نبلاء الريف ، وكذلك ضرورة تهئية أماكن للأسواق العامة لا يمكن تهيتها الا جماعيا . كذلك وجدت ضرورة حماية أفراد الحرفة من منافسة الأثان الخارجيين من الاقطاعات بعدهم المتزايد والمتجد نحو المدن الناشئة .

تتجار المدينة منظمون في طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة في يد أعضائها^(١٩) . وتضع قواعد ممارسة التجارة . كما أنها تحمي أعضاء الطائفة وتعطيهم إعانات مالية ونساعدهم وعائلاتهم . وهم وحدهم الذين يتنخبون موظفي المدينة . والممارسون لكل حرفة منظمون في طائفة تقصر ممارسة الحرفة علي أعضائها . كل عضو في الحرفة يباشر النشاط في محل أو ورشة صغيرة تمثل جزء لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الأولية : بفضل

(١٨) Guild system, système de corporations
مصلته التنظيمي التاريخي في نظام الكوليجيا colligia الذي عرفته المدن الرومانية في الفترة السابقة علي انهيار الامبراطورية الرومانية . إذ لا اكتسبت الصناعة وزادت البطالة حاول الكثير من الحرفيين ترك المدن والانتقال الي الريف بحثا عن عمل . لتع ذلك لجأت الحكومة الي انشاء جمعيات بين العمال كانت عضويتها في البداية اختيارية ثم ما لبثت أن أصبحت إجبارية . لم يحرم علي أعضائها ترك المهنة والانتقال الي مهنة أخرى . وذلك للإبقاء علي الصناعة علي ما كانت عليه ولضمان تحصيل الضرائب من العمال ومن تعاليتهم . ولما حاول الأفراد الاستقالة من عضوية هذه الجمعيات صدر قانون يجعل العضوية ليس فقط إجبارية وإنما كذلك وراثية .
A. Mazour & J. Peoples, Men and Nation المرجع السابق

(١٩) فلاحظ للفرق بين المدينة في النشاط التجاري الا اذا دفع مصاريف بإذنة ووافق علي ممارسة النشاط في أوقات معينة في السنة وفي اطار منطقة محددة .

استخدام أدوات انتاج بسيطه مملوكة له ، الي مادة مصنوعة يدويا . ويتم البيع كذلك في هذه الورشة . ويلزم صاحب الورشة ، المعلم^(٥٠) أو رب الحرفة ، بمراجعة قواعد الطائفة التي تحدد له نوع مواصفات المادة الأولية التي يستخدمها وطرق الانتاج التي يتبعها وكذلك عدد ساعات العمل والضمن الذي يبيع به ، ومن ثم لا منافسة بين أعضاء الطائفة . كما تحدد له قواعد العمل في داخل الورشة : فبالنسبة للتصبيان^(٥١) الذين يهدفون الي تعلم الحرفة فانهم يعملون لحساب المعلم لمدة سبع سنوات (تبدأ في سن السابعة أو الثامنة) في مقابل أن يأويه المعلم ويتكفل باعاشته ويعطيه مجموعة من الأدوات ويتعهد بتعليمه الصنعة . حتي يصبح عاملا حرا أي « عربيا »^(٥٢) يستخدمه المعلم بأجر يومي كمساعد له . وقد يصبح هذا العريف : بعد عدة سنوات ، معلما يدخل الطائفة كعضو .

هذا وقد قام التنافس في داخل المدينة ، في هذه المرحلة ، بين التجار وأرباب الحرف . ولكن مع ازدياد أهمية المنتجات الحرفية في التجارة وتوسع هذه الأخيرة بدأ التجار في السيطرة علي النشاط الصناعي . الأمر الذي لم يمنع بعض التجار من أن يتحولوا الي أرباب صناعة ولا بعض أرباب الحرف من أن يقوموا بالانتاج للسوق مرتبطين به بطريق مباشر (ومن ثم يقومون بدور التاجر) . ابتداء من هؤلاء بدأ الانتاج الصناعي بدوره يعرف مستوي أعلي في تطور قوي الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذي يهدف الي تركيز رأس المال القدي (وان كان ما يزال في حدود ضيقة) . تطور قوي الانتاج هذا تم بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وأدوات جديدة (نقلها السوريون من شرق البحر الأبيض الي أوروبا الغربية ، ونقلها العرب عن طريق أسبانيا ، وكذلك ما وصل الي أوروبا عن طريق الاتصال بين قسطنطينية ومدن ايطاليا)^(٥٣) . وكذلك تحت تأثير الحروب الصليبية التي أوثقت الاتصال بين الجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض (مركز الحضارات القديمة والحضارة العربية) وأوروبا الغربية : فقد تم التعرف علي منتجات أدخلت وأقيمت صناعات لانتاجها ، كما زادت انتاجية الصناعات القائمة لادخال فنون جديدة (كادخال الصبغة والألوان الواردة من الشرق في صناعة النسيج) ولاتساع أسواقها (كما كان الحال بالنسبة لصناعة الزجاج في فينيسيا) ولاستجلاب العمال الفنيين من الشرق (كما فعلت فينيسيا عندما احتلت قسطنطينية في مستهل القرن الثالث عشر) ، كما أنشئت مراكز جديدة لصناعة الأسلحة دفعت التخصص في داخل هذه الصناعة^(٥٤) . ثم كان كل أثر ذلك علي نمط

the master: le maître. (٥٠)

the companions: les compagnons (٥١)

foreman: contremaitre (٥٢)

Heaton المرجع السابق ، ص ١١٧ . (٥٣)

(٥٤) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

الاستهلاك (أي على تشكيلة ونوع السلع الاستهلاكية) في مجتمع أوروبا الغربية وخاصة استهلاك النبلاء وسكان المدن .

وهكذا تتطور المدينة ، وقد قامت في احضان القطاع ، تطورا يظهر حدودها التكوينية الاجتماعية . إذ بالتوسع الاتي للقطاع في الزراعة يكون قد استنفذ امكانيته في زيادة الانتاج استجابة للحاجات المتزايدة وخاصة حاجات طبقة النبلاء في زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية الصناعية . كما أن هذه الزيادة تنعكس في انخاف كاهل الفلاحين بالاصرار على زيادة الربح الذين يتحلون عنه المالك الأرض . الأمر الذي يدفع بعضهم إلى ترك الأرض (عندما لا تنجح ثورتهم على الملاك) . وهنا سيجد الاقنان في المدينة فرصة لتحررهم من وطأة علاقات الانتاج القطاعية . يضاف هذا إلى تطور الصراع بين الفلاحين وسادة القطاع على نحو يدفع إلى تغيير شكل الربح الذي يتخلى عنه الفلاح المنتج من الربح العيني إلى الربح النقدي . وهو ما يعني امكانية تغير علاقات الانتاج لن يتي من الفلاحين في النشاط الزراعي .

ومع تطور المدن امتاز سكانها - بالنسبة لسكان الريف - وأصبح لهم تنظيمهم : في مرحلة أولى يتخلصون من الالتزامات التي يتحمل بها أهل الريف ، ثم يكتسبون من خلال صراعاتهم مع أمراء القطاع - وفي أغلب الأحيان بمقابل مالي - حق تنظيم منسجم غني نحو يسهل لهم القيام بنشاطهم الاقتصادي . ويسعون دائما ليكونوا أحرارا ، في أن يتمكنوا (ملكية لا يكون لأمر القطاع حق مصادرتها) ، وأن يتعاملوا (بالبيع وشراء) ، كما حرصوا على أن تكون لهم حرية الحركة والتنقل (حتى أصبحت الحرية لصيقة بالهوية بالقبائل مع علاقة تبعية الاقنان المصيقة بالريف) ، كما طوروا أنظمة ادوية وقضائية وضريبة تتناسب مع نشاطهم . وأصبح لهم القيام بوظيفة البوليس داخل المدن والدفاع عنها .

وعليه أصبح لسكان المدينة (٥٥) وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف . هذا الوضع المتميز يستند إلى علاقة اقتصادية تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال أثمان الاحتكار التي تفرضها المدينة والتي يمكنها من فرضها التنظيم الطائفي للتجارة والصناعة ، وكذلك من خلال التدليس التجاري والربا . ويكون من الطبيعي إذن أن ينظر إلى سكان الريف على « أنهم وجدوا ليستغلوا » (٥٦) . من هنا يكون التناقض بين المدينة والريف . هذا التناقض

(٥٥) bourgeois; les bourgeois أي سكان الـ bourg ، وهي كلمة تعني في اللغة الجرمانية القرية الكبيرة التي تمتع ببعض خصائص المدينة . ومن هنا جاءت تسمية الطبقة الرأسمالية بالطبقة البرجوازية . انجد تراثها التاريخية في سكان مدن المجتمع القطاعي .
(٥٦) K. Bücher ، مشار إليه O.C.Cox المرجع السابق الاشارة إليه . ص ١٣٥

يظهر بصفة مباشرة بين سكان المدن وخاصة التجار وعلی الأخص أرباب الحرف وبين من يحصلون علی فائض الانتاج في الزراعة (أي النبلاء ورجال الدين) وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والفلاحين . ثم يدخل الفلاحون في الصورة بصفة مباشرة . في مرحلة تالية ، بالقدر الذي يقومون فيه بانتاج جزء من ناتج عملهم في صورة سلع تباع في السوق ليدفع من ثمنها الربح التقدي للأرض أي بقدر قيامهم بانتاج المبادلة . هذا التناقض سيمثل أحد التناقضات الأساسية طوال فترة الانتقال من التكوين الاجتماعي الإقطاعي الي التكوين الاجتماعي الرأسمالي .

الا أن ذلك لا يعني أن سكان المدينة كانوا يمثلون طبقة اجتماعية واحدة متجانسة . إذ كان من الممكن أن نميز في داخل مجتمع المدينة بين الفئة العليا من طبقة التجار ، وصغار تجار التجزئة والحرفيين ، والطبقة العاملة . بينما كانت الفئة الأولى تحكم المدينة ، وكان للفئة الثانية في مرحلة تالية حق انتخاب موظفيها ، لم يكن للعالم العاديين « أي نصيب في الحكومة ولا حق استئجار مكان يبيع عليه في السوق ، كما لم يكن له حق تملك محل أو ورشة في المدينة »^(٥٧) . ولم تكن المدن « ترحب بالافئان الذين يهيمنون اليها من المناطق الريفية الا لأنهم كانوا يزيدون من عدد العمال في المدن ، وكان القن يستقبل بفتور ان هو حاول أن يشتري قطعة من الأرض داخل أسوار المدينة »^(٥٨) . ومن ثم يقوم التركيب الطبقي لمجتمع المدينة أساسا علي وجود طبقتين ، أحدهما (مكونة من كبار التجار وكبار أرباب الحرف الصناعية مع ما بين هؤلاء من تناقض) تملك وتحكم ، والأخري لا تملك ولا تحكم وانما تعمل ، هي الطبقة العاملة . يقوم هذا التكوين الطبقي علي التناقض بين هاتين الطبقتين^(٥٩) . هذا التناقض يصبح فيما بعد العلامة الديالكتيكية الأساسية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي^(٦٠) .

علي هذا النحو نشهد نمو انتاج المبادلة البسيط في أحضان التكوين الاجتماعي الإقطاعي ، في ريفه وفي مدنه . ومع تطور هذا النوع من الانتاج من خلال التناقض بين الطبقة الإقطاعية وطبقة الفلاحين ، من جانب ، وبين طبقة التجار والحرفيين من جانب آخر ، ولد التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين الأكثر اتعاشا المرتبطين مباشرة بالسوق (مع

Mrs. J.B. Green. Town Life in the Fifteenth Century, London, 1894. Vol. I. p. 193.

(٥٧)

مشار اليه في D.C. COX . المرجع السابق الإشارة اليه ، ص ١٣٠ ، هامش ٤٣ .

J.W. Thompson, The Middle Ages, New York, 1913. p. 738.

(٥٨)

مشار اليه في D.C. COX . المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٥٩) أنظر في هذا المعني كذلك E. Lipson . المرجع السابق الإشارة اليه . ص ٣٦٤ وما بعدها .

(٦٠) حتي في داخل الطبقة المالكة رأينا التناقض بين التجار وأرباب الصناعة ، وهو تناقض يعكس مؤقنا سيطرة التجار علي

الصناعة ، أنظر E. Lipson . المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

امكانية تركيبهم لجزء من الفائض) والأفقر من الفلاحين ، وكذلك بين أرباب الحرف المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيبهم لجزء من الفائض) والعمال الحرفيين . تلك هي روابط الانتاج الرأسمالية التي تنمو حينها من خلال أزمة تفكك القطاع . (ولكن عملية تفكك هذا النظام وتعلق الفيز الاجتماعي تستغرق وقتا طويلا ، ولهذا لم تبرز طريقة الانتاج الجديدة كاملة التسمو من طريقة الانتاج القطاعية ، وإنما استطاعت أن تتطور فقط عندما كان انهيار القطاع قد وصل الى مرحلة متقدمة ، كما سنرى في الفصل التالي) .

إذا كانت طريقة الانتاج هذه تمثل ، في مراحل وجودها المختلفة ، الأساس الاقتصادي لمجتمع الأوربي في العصور الوسطى ، فإنها تجسد التفسير الإداري والتفككي عنها فيما أنتجته الكنيسة ورجال الدين^(١١) . فقد كان للكنيسة نظام ووحدة عوضا الانجاعات القوضوية للنبلاء وزودا العالم المسيحي ، رغم اتساعه وتفتت وجود أمراء القطاع . بأساس مشترك للسلطة . ورغم وجود التنازع بين النبلاء ورجال الدين بالنسبة لقضايا معينة ، ليس كثر منها حاجته الي الآخر في سبيل الابقاء علي هذا النوع من التنظيم الاجتماعي الذي مثلت الكنيسة جزءا لا يتجزأ منه .

والواقع أن الكنيسة لم تبدأ في بناء تنظيم يسيطر علي حياة وأفكار كل سكان العالم المسيحي من الملك ابتداء الي الفن انتهاء الا في القرن العاشر عندما اصططلحت نظام الرهبنة^(١٢) . وكان هذا التنظيم ، كما رأينا ، اقطاعيا : فبالإضافة الي أن كبار رجال الدين كانوا من العائلات ، اقطاعية كان أصغرهم يفتحون أراضي جديدة لحساب كنائسهم ، ممثلين بذلك رأس الحربة في التوسع اقطاعي . هذا التنظيم الكنسي احتكر ادارة المجتمع اقطاعي احتكارا يعطي لفكر العصور الوسطى درجة من الوحدة والتماسك ويضع في نفس الوقت حدودا خطيرة علي مجال هذا الفكر . بمعنى آخر هو احتكار يعطي الفكر الكنسي في ذات الوقت اساس قوته (بما يعطيه من تماسك) وجذور ضعفه (بما يضيق من أفقه) .

وقد تمثلت النظرة العامة لهذا الفكر الكنسي ، فيما يتعلق بشئون الانسان ، في أن حياة المجتمع هي حياة في عالم أول . هذه الحياة ليست إلا تمهيدا واعدادا لحياة أخرى خالدة ،

(١١) استعنا في كتابة هذه الصفحات عن الفكر في المجتمع اقطاعي ، بالإضافة الي المراجع التي سبق ذكرها في بداية الكلام من طريقة الانتاج اقطاعية ، بالمراجع الآتية :

J. B. Bernal, Science in History p. 214 - 221 — B. Russell, History of Western Philosophy. Univ. University Books, London, 1962. p. 422 - 462 — J. Schumpeter. History of Economic Analysis. p. 197 & seq. — A. Wolf, A philosophic and Scientific Retrospect, in: Outline of Modern Knowledge, p. 18 - 19 — M. Do Wulf, An Introduction to Scholastic Philosophy, Dover, Inc., New York, 1956. part one.

من أجل أن يرى أنه . ومن ثم كان على المسيحيين أن ينظروا إليها على أنها النجم . حيث
 قد لا يرى النجم للكنيسة من حياة المجتمع لم يمنحها . على الصعيد العملي ، من أن تتم
 أن الأديان بشروط هذه الحياة « الدنيا » أو أن تشمل بعض الأبقاء على النظام الاجتماعي .

وقد تمسك الفكر الكنسي ، بكل ما أسسه . السيطرة على الحياة الفكرية في أوروبا في
 مرحلة الأولى لسيادة طريقة الإنتاج الاجتماعية ، مرحلة ساد فيها النشاط الزراعي وعرفت
 الكنيسة كأكبر مالك للأرض . في مرحلة ثانية ، شهدت قيام المدينة وتطورها . أدى
 انشغال الكنيسة باقتصاد ربي المزدهر الي وضعها ، ابتداء من القرن الثاني عشر ، في موقف
 متعارض مع مصالح « المجتمع الزمني » للتجار والحرفيين . إذ في هذه المرحلة الثانية ، مرحلة
 أزمة للتكوين الاجتماعي الاجتماعي ، ظهرت : تحت تأثير الفكر العلمي للعرب (٦٣) . أفكار
 جديدة عندها الكنيسة خروجاً عليها . في البداية تمثل رد فعل الكنيسة في محاولات القضاء
 على هذا الفكر بالعنف (٦٤) . ثم بعد ذلك في تمييز لموقفها عن طريق محاولات احتواء بعض
 الأفكار الجديدة التي تتضمن تغييراً لا يخرج عن إطار التعاليم الأساسية Dogmas
 (٦٥) ، ثم ما لبثت الكنيسة أن احتاجت ، في رد فعلها حفاظاً على وضعها ومكانها في
 النظام الاجتماعي ، إلى تجنيد كل إمكانياتها الفكرية ضد الفكر الجديد لمجتمع المدينة . هذا
 التجنيد وجد قد يولونه في فكر المدرسين (٦٦) الذي ازدهر في جامعات أوروبا الوليدة (٦٧)

(٦٣) بدأ هذا التأثير الفكر العلمي العربي (الذي عرف، أوج ازدهاره في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادية) من
 خلال بعض الأعمال الفكرية القليلة التي انتقلت إلى أوروبا في القرن الحادي عشر . ثم بالقياس من الفكر العربي الذي ساد
 القرن الثاني عشر عندما ترجمت أهم مؤلفات العرب والأغريق (ومعظم هذه الأخيرة من نسخها العربية) إلى اللاتينية . تمت
 أهم هذه الترجمات في أسبانيا والبعث منها في صقلية . أنظر :

J Bernal, Science History p. 215 - 219.

(٦٤) للقضاء على كل ما يعد « بدعة في الفكر » قامت الكنيسة بحروب صليبية ، مثال ذلك الحرب الصليبية التي شنتها ضد
 « الألبين » Albigenses: Albigensis cathares) وهم أفراد طائفة دينية نشأت في جنوب فرنسا حول مدينة
 التي Albi . وقد قامت الحرب ضدّهم بأمر أصدره البابا أنوسنت الثالث Innocent III في

١٢٠٩ واستمرت حتى ١٢٢٩ (وانتهت بجزئهم) . كما قامت الكنيسة بنظام محاكم التفتيش Inquisition
 (التي احتفظت بإجراءاتها الداخلية في سرية لا يمكن اختراقها) . هذه المحاكم - التي وضع أسسها المجلس الكنسي في فيرونا
 Vérone في ١١٨٣ . كانت تتولى البحث عن أهل البدعة ومعاقبهم بل وإقتلهم . وفي عام ١٢٣٣ أنشأ البابا
 جريجور التاسع Gregoire IX محكمة خاصة أوكلت إلى الرهبان الدومينيكان لمحاكمة انتشار « البدعة الألبية » . لم
 ما لبثت أعمال هذه المحاكم أن انتشرت لتغطي كل العالم المسيحي الأوروبي ، ولتسود المسرح الفكري خاصة في إيطاليا (حيث
 المدن أكثر تطوراً من أي مكان آخر في أوروبا) وفي أسبانيا (حيث أثر الفكر العلمي العربي والإنجليزي أكثر ما يكون) . في القرن
 الثالث عشر . ولم يبلغ هذا النظام في فرنسا إلا في ١٨٠٨ ، ثم أعيد في الفترة من ١٨١٤ - ١٨٣٤) .

(٦٥) كما هو الحال بالنسبة لأفكار سان فرنسوا داسيس (الذي ولد في اسب في إقليم أومبريا بإيطاليا . ١١٨٢ - ١٢٢٦) ،
 التي كانت تعكس قوة الفتح الأخر من رجال المدة ضد التكاليف على الحياة الدنيا والزوات الزائدة عن الحد . وقد أسس سان
 فرنسوا داسيس طائفة الرهبان الفرنسيسكان التي أبدت عداء للنظام الفكري الأرسطرطاليسي وذلك الخاص بالرهبان الدومينيكان .
 (٦٦) The Scholastics: Les Scolastiques

(٦٧) نشأت هذه الجامعات أولاً في باريس (التي اكتسبت اعترافاً بوجودها في ١١٦٠) . ثم في بولونيا ، واكسفورد
 (التي بدأت كمنعرج للجامعة باريس في ١١٦٧) وكمبريدج في ١٢٠٩ ، ثم في مدن أوروبية أخرى . يتحول بعض المدارس

(وهي جامعات كانت تقوم أساسا علي تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين) وعلي الأخص فكر سان توماس الاكوييني^(٦٨). ومن هنا كان تعاطفهم الغريزي مع أرسطو طاليس. ذلك المدافع الكبير عن « النظام » The Order .

ويتمثل جوهر فكر المدرسين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة ، أي بين الايمان والعقل أو بين الوحي ومحاولات تفسير الكون عن طريق نور العقل البشري . وهي محاولة تكمل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم واستمرت في الفكر الاسلامي طوال القرون من التاسع حتي الحادي عشر^(٦٩) . وتقوم علي استخدام الجانب الاستنباطي من منهج أرسطو (والاستعانة كذلك ببعض حججه) في معالجة أوضاع المجتمع الاقطاعي . هذا الفكر المنبذ يغلب عليه الطابع اللاهوتي مكن الكنيسة من أن تستمر في الضغط علي الفكر الجديد لمجتمع المدينة طوال ثلاثة قرون أخرى .

وفي أحضان هذا الفكر اللاهوتي ولد بعض الفكر الاقتصادي . وقد دار هذا الفكر حتي القرن الرابع عشر حول فكرتين أساسيتين :

١- فكرة أولي . أقل في الأهمية ولكننا نعرضها أولا لنتهي منها . تدور حول أدانة الفائدة

الكاثوليكية التي كبر عدد روادها وازدادت أهميتها . هذه الجامعات التي استندت في تنظيمها من تجربة مدارس الاغريق القديمة والمدرسة العربية . كانت تعطي تعلما يند مركزه في الدراسات اللاهوتية ولكنه يؤسس علي تدريس محدود لما يسمى « بالعلوم الحرة السبعة » . الثلاثي المكون من مواد قواعد اللغة والخطابة والمنطق ، والرابعي المكون من الحساب والفلسفة والموسيقى (وكان يتم تدريسها علي أساس رمني وعلمي . مفتحين في ذلك أثر الجامعات الالمانية) . علي هذا الأساس يتم تدريس الفلسفة للوصول أخيرا الي محور الدراسة أي اللاهوت . وقد أهتمت بعض الجامعات بالطلب والقانون . واشتركت كل الجامعات في عياد دراسة التاريخ والآداب منها . وكان منهج التدريس في هذه الجامعات يشتمل أساسا في المحاضرات والمناقشات العلمية تحت اشراف أستاذ نظرا لقلّة الكتب . هذه الجامعات مثلت في البدء بؤرة الحياة الفكرية الأوروبية . ثم أصبحت . باستثناء القليل منها . معازل الحفاظ علي الافكار المستقرة وعائقا لكن تقدم ثقافي .

(٦٨) نشأ St. Thomas Aquinas: St. Thomas Daquin (١٢٢٥ أو ١٢٢٧ - ١٢٧٤) في روكاسيكا Roccaeca بالقرب من مدينة نابولي بإيطاليا في عائلة من الفرسان . وقد درس في مونت كازيو . ثم دخل في طائفة الرهبان الدومنيكان التي لم يكن قد مر طويلا علي انشائها . ثم هو يتلقي تكوينه الأولي في إطار هذه الطائفة في نابولي ليرسل بعد ذلك الي باريس ثم الي كولونيا حيث يوجد الفيلسوف والفكر اللاهوتي الدومينيكي البيروجراند Albert Le Grand (١١٩٣ - ١٢٨٠) ليتلمذ عليه . وعققت سان توماس تقدما كبيرا في الدراسة اللاهوتية علي يد أستاذه . تقدما يتحول الي الحصول علي درجة الأستاذية من جامعة باريس وأهم مؤلفاته هي Summa Theologiae, Summa contra Gentiles وقد سادت أفكاره في الفكر الكنسي ليصبح نظامه الفلسفي أساسا لكل تعليم ديني كاثوليكي . وهو ما تأكد (من الناحية الشكلية) بأمر اصداره البابا ليو الثالث عشر في ١٨٧٩ Leo XIII .

(٦٩) الواقع أن فكر المدرسين . وعلي الأخص فكر سان توماس الاكوييني . انما يمثل استمرارا للنقاش الذي دار بين الغزالي (١٠٥٨ - ١١١١) الذي حاول أن يند من عدم جدوي محاولة التوفيق بين القرآن والفلسفة ، وابن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨) الذي جادل في ذلك . وعليه لا يكون تصوير المجتمع المراد بناؤه في مصر حاليا . في سببنيات القرن العشرين . علي أنه مجتمع الايمان والعلم الا انمكاسا لانهاء ما زال يعيش الصراعات الفكرية للقرنين الحادي عشر والثاني عشر .

من أجل أن نتمكن من ذلك التي قلنا أرسطو.

لنا فكرة ثانية ، وهي الأهم فهي فكرة الشمن العادل^(٧) . تؤدي هذه الفكرة أنه يجب لكل سلعة أن عادل يرتكز أساسا على نفقة الانتاج . ابتداء من نفقة الانتاج هذه يستطيع البائع أن يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة (هو ومن يعولهم) وفقا لمستوى المعيشة الذي يتمتع به أفراد طبقته . ونكون كل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالفة لتواعد الأخلاق المسيحية . هنا يعني الفكر الى تحديد الشمن « العادل » وليس الى تفسير « الشمن التجاري » في السوق . غير أن البدء في تحديد الشمن العادل بنفقة الانتاج يعكس أن اهتمام المدرسين ينصب على مجال الانتاج . ولكن أي انتاج ؟ انتاج المبادلة الصغير حيث يقوم بالتشاطر الانتاجي أفراد مستقلون يبيعون جزءا من منتجاتهم في السوق في مقابل ايراد يستخدمونه في شراء سلع يقومون هم أنفسهم باستهلاكها . وماذا عن التاجر وعن الشمن الذي يبيع به ؟ في البداية أدان الفكر المدرسي التجارة كشطاط (ناهيا بذلك منحي أرسطو ، كما سبق أن رأينا) ، ولكن مع ازدياد نشاط التاجر أعطاء الفكر المدرسي من الادانة الأخلاقية اذا ما باع السلعة بشمن أعلى مما دفعه في شرائها في حالتين : حالة ما اذا تخصص الكسب المتحقق لغرض ضروري أو نبيل (لاعاشة عائلته أو مساعدة محتاج) ، وحالة اذا ما اشترى شخص دون وجود نية لبيع عند الشراء . ثم طرأت اليها فيما بعد ، انتكاس في هذه الادانة قد حسن من الشيء بطريقة أو بأخرى ، أو كان قد تحمل نظايرة في شيء من مكان الى آخر ، أو كانت الأثمان قد تغيرت بتغير المكان أو الزمان . (بمقارنة أخرى ينجو التاجر من الادانة الأخلاقية اذا ما سلك سلوك المنتج الصغير) . وفيها عدا هاتين حالتين لم يعف التاجر من الادانة الأخلاقية في نظر المدرسين .

ذلك هو جوهر فكرة الشمن العادل . هذه الفكرة وإن كان قد انتهى بها الامر ، مع التوسع في النشاط التجاري وتعميم انتاج المبادلة وقيام قوي السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادي ، الى أن تفقد سيطرتها على العقول ، كان لها الفضل ، بارتكازها على نفقة الانتاج ، في أن تبقى عادة علي التفكير في « القيمة » في مجال الانتاج راسخة في وعي المنتجين أنفسهم ، وتكون بذلك قد أثبتت أنها أكثر ما تركه المدرسين أثرا في مجال الفكر الاقتصادي .

هذا وقد شهدت الفترة الأخيرة ، في القرن الرابع عشر ، من فكر المدرسين اراءهاصات فكر اقتصادي يشغل بعنينا القيمة والأثمان ، يشغل بمشكلات النقود وهداية النقود الممنونة ، بمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة ، كما يشغل

بالمنفعة والربح^(٧١) . ولكنها مشكلات تتعلق بطواهر تنسب الى طريقة الانتاج الرأسمالية
الوليدة التي بدأت تفرض وجودها ، والتي شهدت فيما بعد ، مع قيامها وتطورها ، مولد
علم الاقتصاد السياسي وتطوره . قبل أن نبدأ في دراسة مولد هذا العلم وتطوره قد يكون من
المفيد ، علي الأقل في مجال المقارنة ، أن نتعرف علي أمثلة من الفكر الاقتصادي العربي
الذي تبلور في القرن الرابع عشر .

(٧١) أنظر شوميتز ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٩٢ - ٩٤ .

٣. الفكر الاقتصادي العربي (٧٢) في القرن الرابع عشر (٧٣)

يمكن اعتبار المجتمع الإسلامي في شمال أفريقيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مجتمعا يقوم على انتاج المبادلة الصغير الذي يغلب عليه الطابع الزراعي ، أي مجتمعاً يتم فيه الانتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذي يملكون وسائل الانتاج فيما عدا الأرض . فهذه لم تكن مملوكة في مصر للمنتج المباشر . إذ كان للسلطان حق مباشر على مساحة كبيرة من الأرض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزروعة) يمكنه من الحصول على فائض الانتاج يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من المائليك (أي ممن اعتقوا من العميد) يثرون في نفس الوقت حرس السلطان وجيهاً من الجيش . أما باقي الأرض فيقطعها السلطان على الأمراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية (٧٤) . ويكون له أن يحصل على فائض الانتاج الزراعي في مقابل عمله بالتزامات قليل السلطان تتمثل أساساً في أعاشة عدد من المائليك هم في نفس الوقت حرس للأمراء وأفراد في جيش السلطان . غير أن حقهم هذا على الأرض لم يكن يورث (على عكس الحال في ظل التكوين الاجتماعي الافريقي في أوروبا) (٧٥) . أي جانب انتاج المبادلة هذا كان يوجد بطبيعة الحال الانتاج بقصد أشياء

(٧٢) تقدم الفكر العربي نقدياً متواتراً أمام المجتمع المصري (بالنسبة لفكر القروبي) . أصبح في المغرب (بالنسبة لمحمد بن حنبلون) دراسة تعوي حوسب التناقض المادي والفكري . هذه الدراسة التي تمثل موضوع البحث في الفترة الأخيرة منذ ثلث سنوات مثلاً ، زالت في بداية القرن . وعليه فنذكر الأهم التي تقدمها بالنسبة لفكرنا (قروبي) وأن حدود (على وراثتنا) مؤلفاتهم . فمرة نستبدل بتعويض عام لتاريخ المجتمع الأساسي . كما نستألف بعض المكاتب عن المجتمع العربي في شمال أفريقيا (شرق وغرب) في هذه الحقبة التاريخية عن نحو يمكنك من أن تفهم (أي الأفكار) في وسطها . شريطة من حيث التوافق الاجتماعي ومن حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة .

(٧٣) يلحظ أننا نعدنا الإدخال الفكر العربي تحت فكرة « العصور الوسطى » ، لأن « العصور الوسطى » بما تشعبه من مستوى حضاري (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعي) كمثل « جوه لا ينجح » من تاريخ أوروبا التي كتبت التاريخ ابتداء من تاريخها هي . إذ بعد أن كتبت تاريخها حاولت أن تترسخ من تاريخها ليصبح تاريخ العالم . وهو ما تبين رفضه لأن لكل جزء من أجزاء المجتمع الانساني تاريخ . هذا التاريخ تبين أن يكتب ابتداء من تاريخ هذا الجزء ليس المراحل المختلفة لتطور المجتمع في هذا الجزء من العالم (الذي قد يمتدح . في نفس الحقبة الزمنية . بمستوى حضاري يختلف عن المستوى الحضاري لأجزاء أخرى من المجتمع الانساني) . فالقول « بالعصور الوسطى » العربية يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي (بما احتوى من معتومات ذات حضارات قديمة . كالحضارات المصرية . والبيانية . والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوى الحضاري للمجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى . وهو ما ليس بصحيح . قولنا هذا لا ينفي :

« إن كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) إنما تم استخداماً لتبني علمي يكون صحيحاً لكل الدراسات التي يتسبب موضوعها على المجتمع الانساني في تطوره .

كما أنه لا ينفي أن تاريخ جزء من المجتمع لا يمكن تصوره تصوراً صحيحاً خارج عملية تطور المجتمع الانساني في مجموعته . هذا ويلاحظ أن نقراً غير قليل من كتابات التاريخ العرب المعاصرين أنفسهم يفعلون في هذا الخطأ .

(٧٤) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية ، وإلى جانبهم كان يوجد موظفون مدبرون .

G. Wiet, 'Les Sultans Mamelouks (1250 - 1517), ch. VII, in, Précis de l'histoire d'Égypte, par divers historiens et archéologues, Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, Tome deuxième, 1932, p. 236 - 285.

أنظر كذلك . الفكر على إبراهيم حسن . مصر في العصور الوسطى

(٧٥) في العصر المملوكي قسمت أرض مصر إلى أربعة وعشرون قراطاً . اختص السلطان نفسه بأربعة قرايط والأمراء بعشرة والاجناد بالعشرة البقية . كما وجدت بعض الملكية المملوكية مملوكة الوقف من عصور سابقة . وكانت القاعدة العامة أن

حاجات المنتجين المباشرين .

القول بذلك لا يجعلنا نغفل أهمية النشاط التجاري وما يتبعه من نشاط صناعي حوئي .
اذ تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجارة إيطاليا مع الشرق . وهنا يعود لمصر دورها
الرئيسي كملتقى للتجارة بين الشرق والغرب ، فعندما تصب منتجات الشرق في طريق بحري
يربطها بالهند وجنوب شرق آسيا وآخر يربطها بزنبار وشرق أفريقيا . واليها تصل المنتجات
الأوربية التي تمثل مقابلاً لمنتجات الشرق . والاسكندرية لذلك ترتبط بفينيسيا ومدن شمال
غرب أوروبا بطريق البحر . كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشمال الغربي لأفريقيا . حيث
بلدان المغرب التي كانت هي الأخرى ملتقى للتجارة بين أوروبا وغرب أفريقيا .

الانقطاع شخصي لمدة محدودة أو لحين العزل أو لندي الحياة . ونعود الأرض دائماً للسلطان . سعيد عبد الفتاح عاشور . الفلاح
والانقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك . في . الأرض والفلاح . في مصر على مر العصور . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .
القاهرة . ١٩٧٤ . ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٧٦) هو تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (نسبة الي مقرئ . وهي علة في ملك بنبان) . ولد في أسرة نرحت الي مصر
بالخالية في القاهرة في عام ١٣٦٤ م (٧٦٦ هـ) . وأقام بمصر ونوفي بها ١٤٤٢ م (٨٤٥ هـ) . تلمذ علي ابن خلدون .
وعمل بديوان الانشاء (الشئون الخارجية) ثم قاضياً ثم أستاذاً للمحدث ومحتسباً للقاهرة والوجه البحري (الاشرف علي الشئون
الاقتصادية والاقتصادية للسكان) ثم عاد الي التدريس . وأقام في خارج مصر لفترة من عمره (١٠ سنوات بدمشق وخمس
سنوات بمكة) . وله مؤلفات كثيرة ينصب منها ما أنتجه في فترة نضوجه الفكري أساساً علي التاريخ . وهو كبير مؤرخي مصر في
العهد الاسلامي . ومؤلفاته نوعان : كتب موسوعية كبيرة ، أكثرها ما علي فيه بتاريخ مصر الاسلامية . اذ وضع ثلاث كتب في
تاريخها السياسي من الفتح العربي الي مصر في عهد المماليك . كما كتب في تاريخ مصر العثماني والشرقي (أهمها «المواعظ
والاعتبار بذكر الخطوط والآثار» أو ما يعرف بالخطوط المقرئية) . و «كتاب المفتي الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها» .
أما النوع الثاني من كتبه فهي الكتب الصغيرة التي عني في بعضها بالتاريخ لبعض التواحي الاجتماعية والاقتصادية في العالم
الاسلامي عامة أو في مصر خاصة . ويدخل في هذه الطائفة من كتبه الكتاب الذي نهم به في دراستنا هذه . (أنظر الأبحاث
التي ألفت في حلقة عن المقرئ نظمها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ١٩٦٦ . ونشرت بعنوان دراسات عن
المقرئ . المجلة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧١) .

ويتناول المقرئ تاريخ الجماعات في هذا الكتاب الذي عنوانه «اغاثة الأمة بكشف الثمة» . أو تاريخ الجماعات في مصر .
كتبه في عام ١٤٠٤ م عقب فترة طويلة من الجماعات غطت السنوات من ١٣٩٢ الي ١٤٠٤ ميلادية . وهو يعالج في الواقع
الأزمة الاقتصادية في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي . وإذا ما نظرنا الي هذا الكتاب من الناحية المنهجية وجدناه يتميز بتركيب
منطقي . فالمقرئ يقدمه في فصول أربعة : في الفصل الأول يقدم المقرئ عرضاً تاريخياً للجماعات التي عانت منها مصر
وخاصة في الفترة الاسلامية من تاريخها . وهو فصل ذو طبيعة وصفية . وفي الفصل الثاني يعرض المؤلف لأسباب الجماعات بصفة
عامة وجماعات عصره بصفة خاصة . فاذة ما عرفت الأسباب بين المقرئ في فصل ثالث أثر الجماعات علي «الناس بأقليم
مصر» . في هذا الفصل الذي هو في ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جعل من أحوالهم وأوضاعهم «لا يأخذ المقرئ
الجموع المصري ككل بقية التمييز الاجتماعي عن داخله . وإنما هو يميز في هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية تختلف أحوالها أثناء
الجماعة : أهل الدولة . وميسر التجار وأولو الثروة والترف (وهم اغنياء التجار وأغنياء القوم) . أصحاب البر وأرباب المعاش
(أي المتوسطون من التجار) . والمزارعون (وهو يفرق بين اغنياء المزارعين والفلاحين) . وأكثر الفقهاء وطلاب العلم وصغار
كتاب الدولة . والحرفيون وأصحاب المهن الحرة والأجراء (الفعلة) ونحوهم . وأخير أهل الخصاصة والسكنة الذين يعيشون علي
هامش المجتمع بفضل الصدقة . أما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقرئ من علاج أي «ما يزيل عن العباد
هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء» . وذلك للخروج من حالة الجماعة ونفاذي وقوعها في المستقبل . وهنا يركز المقرئ
علي ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل ومعالجة الموقف من حيث نوع النقود المتداولة . وهنا يوصي بأن يقتصر
علي استعمال الذهب والفضة دون المعادن الأخرى . ومن حيث كمية النقود التي ينبغي ألا يكون مغلا فيها من الأصل كما يلزم
انقاصها في حالة الجماعة . أنظر مؤلفه هذا . طبعة دار ابن الوليد . بيروت . ١٩٥٦ .

ومن ثم من التسمية والنشاط الصناعي الغربي تزدهر بعض المدن وتصبح مركزا للنشاط التجاري. ونسبك القاهرة وتونس وقسنطينة وتلمسان وفاس وغرناطة الكثير من الفكر ، ونسبة ذلك المتعلق بالتاريخ. وفي أحضان التاريخ أو فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصادي .

في إطار الفكر الاقتصادي نركز على مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية : الأول يتعلق بالظواهر النقدية مستمدة من فكر المقرئزى^(٧٦) ، والثاني يخص ظاهرة القبة كما يحللها ابن خلدون^(٧٧) .

أولاً : يتم المقرئزى بالمشكلات الاقتصادية ويقدم لنا أفكاراً عن بعض الظواهر النقدية . وهو ما يظهر في دراسة يفتص بها ظاهرة المجاعة أو ما يساوي الأزمة في مجتمع سابق علمي المجتمع الرأسمالي^(٧٨) . فن وصفه لمختلف المجاعات التي عرفها مصر بين لنا أننا بصدد موقف يتميز بنقص في إنتاج قيم الاستعمال أي نقص في المنتجات والسلع وارتفاع في أثمانها ، كل الأثمان . وهو نقص يرجع ، في رأي المقرئزى ، إلى أسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية . أذ فيما يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدد المقرئزى عن أسباب طبيعية : « كقصور جري النيل في مصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره » ، والكوارث الطبيعية الأخرى^(٧٩) . أما فيما يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها أسباب غير هذه الأسباب الطبيعية ، وهي أسباب اجتماعية ، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي . اليك بيان هذه الأسباب الاجتماعية :

١ - أولها سياسي ، ويتمثل في فساد الإدارة فساداً يحدث أثراً مباشراً على الإنتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دائماً ، والدولة المركزية ، دوراً هاماً . يضاف إلى هذا الفساد ما

(٧٧) هو عبد الرحمن بن خلدون . ولد في تونس في عام ١٣٣٢ م من أسرة غربية أجبرت على الترحيل من الأندلس . وعمل بوظائف كثيرة في شمال أفريقيا ثم جاء لاجئاً إلى القاهرة في ١٣٨٢ م . ولم يلبث أن عقد خلال إقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة . ومات في القاهرة في عام ١٤٠٦ م . وابن خلدون هو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . كتب الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر . وفي مقدمته التي تحتوي على فلسفة التاريخ عنده ، يقدم ابن خلدون ، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكو Vico ، نظرة في تطور المجتمع الإنساني تقرب من المادية التاريخية . ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة أهم من الناحية العلمية بما احتواء كتابه من أخبار المغرب . وهذا .. جعل كتابه يشتهر « بمقدمة ابن خلدون » وقد رجعتنا في كتابة الفكر الاندلي عند ابن خلدون إلى طبعة المكتبة التجارية الكبرى . بالقاهرة (وهي طبعة لا تحمل تاريخاً) .

(٧٨) يتبع عدم الخلط بين الأزمة في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي حيث يتميز الموقف بنقص في المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع في أسعارها ، والأزمة في مجتمع رأسمالي حيث يتميز الموقف بزيادة في السلع (كقيم مبادلة) زيادة نين الفصور النسبي لقوة الشرائية ، وتنعكس في تكديس السلع في الأسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء معتبر من القوة العاملة وجزء من الطاقة الإنتاجية المادية للمجتمع في كل أنواع النشاط الاقتصادي .

(٧٩) المقرئزى . نفس المرجع ، ص ٤١ .

يمارسه أهل الدولة من سياسة احتكارية . ففي أثناء المجاعة كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت أيدي « أهل الدولة » بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعة جدا (لم يسبق لها مثيل) يجري تحصيلها عنها . ولم يكن الناس بمستطيعي الوصول إليها الا بدفع الاسعار التي يفرضها « أهل »^(٨٠)

٢- والسبب الثاني اقتصادي ويوجد في مجال الانتاج ويتمثل في زيادة كبيرة في الربح العقاري في الزراعة ، أو ما يسميه المقريري « أجرة الفدان من الطين » . كما « تزايدت كلفة الحرث ، النحر والحصاد وغيره »^(٨١) لارتفاع أثمان البذور وأجر العمال (الذين نقص عددهم كثيرا) . ويزيد على ذلك أن الدولة زادت من عدد ساعات عمل السخرة الذي يقوم به « أهل الفلح » في بناء الجسور وحفر قنوات الري^(٨٢) . وقد كان لكل هذه العوامل آثار غير مواتية على الانتاج الزراعي أدت الى نقصانه ، خاصة في جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها في مواجهة « أهل الربف » مما دفع بالفلاحين الى هجرة الأرض^(٨٣) . هنا يتكلم المقريري عن عوامل تنحصر كلها في مجال الانتاج الزراعي وتعلق بمظهره العيني . وتؤدي الى نقصان الناتج ومن ثم الى تقلب أثمان المنتجات الزراعية نحو الارتفاع . الا أنه لا يفت عند هذا الحد ، وانما بضيف ، في تفسيره لارتفاع الأثمان ، عاملا آخر يتعلق بالمظهر التقدي للحياة الاقتصادية .

٣- فالسبب الثالث اذن اقتصادي ويتمثل في العامل التقدي . فالمقريري يجد في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول ، وخاصة كمية نوع معين من النقود المعدنية ، سببا لارتفاع المستوى العام للأثمان ، نقول المستوى العام لأنه يتكلم عن ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات^(٨٤) . وفي بيان لهذا السبب يعطينا المقريري تاريخا مختصرا للنقود في مصر^(٨٥) : من استعمال النقود الذهبية (الدينار) . الى ادخال النقود الفضة (الدرهم) في القرن

(٨٠) نفس المرجع . ص ٤٣-٤٥ .

« وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها الا بما أسجروا من الأثمان . والثاني زكاه الغلال في سنة ست وثمانمائة (هجرية م . ١٠٢٠) . فانه حصل بها ما لا يسع بثله في هذا الزمن » . نفس المرجع ص ٤٢ .

(٨١) المرجع السابق . ص ٤٦ .

(٨٢) نفس المرجع . ص ٤٢ .

(٨٣) المرجع السابق . ص ٤٤ .

(٨٤) المرجع السابق . ص ٤٦ .

(٨٥) « وفي سنة ست وثمانمائة شنع الأمر . وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعة دراهم . وسري ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس . وتزايدت أجرة الأجراء . كالبنا والفقلة وأرباب المسقع والمهن . تزايدت به سمع بثله فجا قرب من هذا الزمن » . نفس المرجع . ص ٤٢ .

(٨٦) المرجع السابق . ص ٦٣-٧٢ .

العاشر الميلادي لتستخدم في مرحلة أولى في تسوية المدفوعات التي تأخذ مكانا بمناسبة انقابات الحياة اليومية للعائلات ، وهي نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الأفراد إلا في القرن الثالث عشر الميلادي^(٨٧) . ذلك إلى جانب استخدام سلع أخرى غير المعادن كنفود في تسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة في مختلف مناطق مصر . ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس) ، أولا على نطاق جد محدود في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة ، لتصبح العملة السائدة في القرن الثالث عشر^(٨٨) . وهو يري في زيادة كمية هذه العملة الأخيرة ، الفلوس ، على حساب العملات الأخرى ، سببا من أسباب ارتفاع الأثمان .

على هذا النحو يبرز المقريري أثر العامل النقدي . فيما يتعلق بكمية النقود ، على النشاط الاقتصادي من خلال أثرها على المستوي العام للأثمان . ويكون بذلك من رواد « النظرية الكمية في قيمة النقود »^(٨٩) .

من ناحية أخرى يلاحظ المقريري اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في أثناء فترة المجاعة بعد أن كان النوعان من النقود يوجدان جنباً إلى جنب في التداول . فمع شحة المنتجات وارتفاع الأسعار بدأت العملة الفضية في الاختفاء . وذلك لأن ارتفاع أثمان المنتجات (بما فيها الفضة ك معدن له استخدامات أخرى في صناعة الحلي والأواني) يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهو ما يدفع الأفراد إلى تفضيل تحويل القطع النقدية الفضية (وهي مصنوعة من معدن أثن من النحاس) لاستخدامها ك معدن^(٩٠) (أي في صناعة الحلي والأواني)^(٩١) : في موقف يتميز بارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين أحدهما مصنوعة من معدن أثن من معدن الأخرى ، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين إلى الاختفاء من التداول النقدي مفسحة المجال للعملة الأخرى

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٦ .

(٨٨) وأما الفلوس فإنه لما كان في المبيعات بمقدرات تقل عن أن تباع بدينهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوي نقدي الذهب والفضة يكون بازاء تلك المقدرات ، لم يسم أبداً على وجه الدهر ساعة من نهار بما عرف من أخبار الخليفة نقداً ، لا ولا أقيم بمنزلة أحد التقدين . المقريري ، المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

The quantitative theory: in théorie quantitative

(٨٩) يعبر عن النظرية الكمية في قيمة النقود

(وهو اقتصادي أمريكي كان يقوم بتدريس الاقتصاد في

Irving Fisher

كما يقدمها إرفنج فيشر

جامعة بيل . وعاش بين ١٨٧٦ و ١٩٤٧) في صورة م د س + د س + د س ، حيث م ترمز لحجم المعاملات ، ث متوسط الثمن في المعاملات ، ن لكبة النقود المدبنة والورقية ، س لسرعة تداول هذه النقود . ن لكبة نقود الودائع ، س١ لسرعة تداول هذه النقود .

وكان فيشر هو الذي أدخل على هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها . انظر :

J. Marshal & J. Locaillon. Les flux monétaires. Editions Cujas, Paris, 1967 p. 78 et 89q.

(٩٠) المقريري . المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٩١) المرجع السابق . ص ٦٤ .

لتسود في التداول . وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة : وهذا نجد في فكر المقرزي جوهر ما يسمى بقانون غريشام^(٩١).

وهكذا نجد في كتابات المقرزي عن التاريخ مثلا للفكر الاقتصادي المصري في القرن الرابع عشر الميلادي .

ثانيا : أما المثل الثاني للفكر الاقتصادي العربي في هذا القرن فنجد في الفكر الاقتصادي لابن خلدون ، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة . هذا الفكر نجد في أحضان فكر ابن خلدون المتعلق بالتاريخ وفلسفة التاريخ .

فالواقع أن ابن خلدون يهتم بالمجتمع الانساني ككل ، وبالمجتمع الانساني في حركته التاريخية : الهدف الذي يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر في القطر المغربي^(٩٢) . ولكي يقوم بذلك يحرص أولا علي تعريف المقصود بالتاريخ ، فيقول ان فن التاريخ وان كان « في ظاهره لا يزيد علي أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأول ، تنمو فيها الأحوال ، وتضرب فيها الأمثال » الا أنه « في باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئ دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق . فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخلق^(٩٣) » . وكتابه التاريخ بمفهومه هذا استخدما لمنهج التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنة الا اذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانساني بصفة عامة والمبادئ التي تحكم حركته : « فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالامكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له . واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه . وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحري به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه »^(٩٤) .

(٩٢) Sir Thomas Gresham (١٥٨٩-١٥١٩) ، وهو منظم وتاجر ومصرفي انجليزي . وقد عرض أرسطوفان Airstophane وأريزم N. Dresme (وهو مفكر من المدرسين معروف بكتاباتاته عن النقود وخاصة مؤلفه « في أصل النقود وطبيعتها ونظورها » ١٣٢٠-١٣٨٢) هذا القانون من قبل ، كما قام بذلك عدد آخر من كتاب القرن السادس عشر . أنظر : Dictionnaire des Science économiques, tome I, p. 588, (٩٣) وفي ذلك يقول ابن خلدون : ويختص « قصدي في التأليف المغرب وأحوال أجياله وأمه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأمطار لعدم اطلاعي علي أحوال المشرق وأمه » . المقدمة ، ص ٣٣ .

(٩٤) المرجع السابق ، ص ٣-٤ .

(٩٥) المقدمة ، ص ٣٧-٣٨ . وقد نهج ابن خلدون هذا النهج في كتاباته لتاريخ المغرب ، ويقول لنا أنه فعل ذلك « داخلا من باب الأسباب علي العموم الي الأخبار علي الخصوص » ، ص ٧ .

ويجد المؤرخ هذه المعرفة في مجال علم جديد له موضوعه ومنهجه يختص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الأول من مؤلفه : « في طبيعة العمران في الخليقة ... » وعن هذا العلم يقول « وكان هذا علم مستقل بنفسه ، فانه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني ، وذو مسائل ، وهي بيان لما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا » (٩٦) .

أما موضوع هذا العلم فينتصب علي المجتمع الانساني في مجموعة ، وفي تطوره ، أي ، علي حد قول ابن خلدون ، عل « الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، واصناف التغلبات للبشر (٩٧) بعضهم علي بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما يتحمله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع . وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال » (٩٨) .

وفي دراسته « للعمران البشري علي جملته » يري ابن خلدون أنه « ضروري ... اذ الانسان مدني بالطبع » . هذا العمران أو الاجتماع البشري يقوم علي العمل الاجتماعي الذي يركز علي التعاون بين الأفراد (٩٩) . ويتم في وسط طبيعي يؤثر علي نوع العمران وأحوال أفراد المجتمع (١٠٠) . والعمران البشري ، أي المجتمع الانساني ، له في أثناء تطوره أشكاله المختلفة ، وعليه يكون « من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والاجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ... ذلك أن أحوال العالم والامم وعوائدهم وتحلهم لا تدوم علي وثيرة واحدة ومنهجا مستقر ، انما هو اختلاف علي الأيام والأزمنة . وانتقال من حال الي حال . وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول » (١٠١) .

(٩٦) نفس المرجع ، ص ٣٨ . ثم أن ابن خلدون يبي أنه بشيء علما جديدا ، حين يقول : « وأعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب التزعة ، عزيز الفائدة . أعثر عليه البحث وأدي اليه الغوص . وليس من علم الخطابة .. ولا هو أيضا من علم السياسة .. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفئتين اللذين ربما يشبهانه . وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمري لم أقف علي الكلام في منتهى لأحد من الخليقة . لا أدري الغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم ، أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل اليه » . ص ٣٨ .

(٩٧) والأمر هنا يتعلق بالمجتمع ، بالشهر سيرة الملوك . في نقده لمن يقتصرون في كتابة التاريخ علي سيرة الملوك يقول ابن خلدون أنهم « ذهبوا الي الاكتفاء بأسماء الملوك والأنصار ، متطوعة عن الأنساب والأخبار .. وليس يعتبر هؤلاء مقال ، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال » . المقدمة ، ص ٥ . وفي مجال تقديمه لكتابة يقول اتقي « بنيت علي أخبار الأمم الذين عمروا المغرب في هذه الأعصار ، وملأوا أكتاف الضواحي منه والأمصار ، وما كان لهم من الدول الطوال أو القصار . ومن السلف من الملوك والأنصار . وما العرب والبربر » . ص ٦ .

(٩٨) المقدمة ، ص ٣٥ .

(٩٩) المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(١٠٠) المرجع السابق ، ص ٤٨ وما بعدها .

(١٠١) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

أما عن منهج هذا العلم الجديد فنستطيع أن نجتمع شتاته مما كتبه ابن خلدون على النحو التالي :

- أولاً التسليم مقدماً بأن الظواهر توجد خارج وعي الإنسان ككل ترتبط أجزاءه ارتباطاً بالأسباب بالنسببات ، وأنها في تحرك مستمر فهو يقول « أعلم ... أنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والأحكام وربط الأسباب بالنسببات واتصل الأكون بالأكون واستحالة (أي تحركه . م.د) بعض الموجودات التي بعض . لا تتقضي تعاقبه ولا تنتهي غايته وأبدأ من ذلك بالإنسان المحسوس الجسماني ، وأولاً عالم انعمهم المشاهدة كيف تدرج صاعداً من الأرضي إلى الماء ، ثم إلى الهواء ثم إلى النار متصلاً بعضها ببعض . وكل واحد منها مستعد إلى أن يستحيل إلى ما يليه صاعداً وهابطاً ويستحيل بعض الأوقات . والصاعدة منها ألطف مما قبله إلى أن ينتهي إلى عالم الأفلاك . وهو الطيف من الكتل ، على طبقات اتصل بعضها ببعض على هيئة لا يدرك الحس منها إلا الحركات فقط ، وبها (أي بالحركات ، م.د) يبتدي بعضهم إلى معرفة مقاديرها وأوضاعها وما بعد ذلك من وجود الذات التي لها هذه الآثار فيها . ثم انظر إلى عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النباتات ثم الحيوان على هيئة بدئية من التدرج ، آخر أرق المعادن متصل بأول أرق النبات مثل الحشائش وما لا يزر له ، وآخر أرق النبات مثل النخل والكروم متصل بأول أرق الحيوان مثل الخنزير والصدف ولم يوجد لها إلا قوة اللمس فقط . ومعنى الاتصال في هذه المكونات أن آخر أرق منها مستعد بالاستعداد الغريب لأن يصير أول أرق الذي بعده . واتسع عالم الحيوان وتعددت أنواعه وانتهى في تدرج التكوين إلى الإنسان صاحب الفكر والرؤية^(١٠٢) ، ترتفع إليه من عالم القدرة الذي اجتمع فيه الحس والادراك^(١٠٣) .

- أن علي الباحث ، ثانياً ، أن يهدف إلى الكشف عن علاقات النسبية ، إذ عليه أن يبحث عن تعليل الكائنات ومبادئها ، وأن يعلم « بكيفيات الوقائع وأسبابها » . وعليه يقول ابن خلدون عن كتبه « أني أبديت فيه لأولية الدول والعمران عللاً وأسباباً » و « شرحت فيه من أحوال العمران والنقد وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية ما يمتنع بهنالك الكوائن وأسبابها »^(١٠٤) .

(١٠٢) في مجال آخر يقول ابن خلدون أن الإنسان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر . انظر المقدمة ، ص ٤٢٩ .

(١٠٣) المرجع السابق ، ص ٩٥-٩٦ .

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ٦ . والتعرف على علاقات النسبية هذه هو الذي يمكن القاريء من الوقوف على أسرار المجتمع ، ليس فقط بالنسبة للماضي وإنما كذلك بالنسبة للمستقبل . و يعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها . حتى تتربع من تقليد يدك ، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدهك ، ص ٩ .

- أن علي الباحث ، ثالثا ، أن يدرس الظواهر في حركتها ، في صيرورتها ، في تحولها .
يتجلى ذلك في وعيه بأن شكل الاجتماع الانساني في تغير مستمر ، كما قدمنا . وكذلك في
نقده للمؤرخين الذين اذا تعرضوا لذكر دولة « ولا يتعرضون لبدائها ، ولا يذكرون السبب
الذي رفع من رايها ، وأظهر من آيتها ، ولا علة الوقوف عند غايتها » (١٠٥) .

- وأخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معيناً في تحولها . هذا السبيل يبينه ابن خلدون
عندما يخبرنا أن الأحوال والعوائد تتبدل ، أي أن التغير الاجتماعي يتم ، علي النحو التالي :

● أن الناس « لا بد من أن يفزعوا الي عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ، ولا
يفعلون عوائد جيلهم مع ذلك . فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الاول ،

● فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا
بعض الشيء ، وكانت للأولي أشد مخالفة ،

● ثم لا يزال التدرج في المخالفة حتي ينتهي الي المباشرة بالجملة » (١٠٦)
ألا يعني ذلك أن التغير الاجتماعي إنما يتم عن طريق التحولات الكمية التي ما تلبث أن
تؤدي الي تحول كمي ؟ .

وهكذا نجد في ابن خلدون « أول مفكر يجعل من المجتمع الانساني ، كما يفعل عالم
الاجتماع المعاصر ، موضوع دراسة علمية ، يهدف الي تفسيره » (١٠٧) .

في اطار المجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية بوصفها هذا .
وهي تكون نشاطا يعده أساس العموان اذ أن « العيش ، الذي هو الحياة ، لا يحصل الا
بهذا » . ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الأول : « في المعاش ووجوبه من
الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل » (١٠٨) . وهو يري أن
ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف . هذه المنتجات ، أو الأموال ، منها ما هو

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٥ .

(١٠٦) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٠٧) E. Ferroy, Histoire générale des civilisations, Tome III Le Moyen Age, P.U.F. 1961, p. 524.

(١٠٨) ويضيف المؤلف قائلا أن فكر ابن خلدون يعتبر الآن ، بعد أن كان قد أصابه النسيان في وسط لم يكن قادرا علي متابعة هذا
السبيل الجديد ، أحد قيم العصور الوسطي ، متعلبا بذلك ، من عدة أوجه ، المقدرة الفكرية لواحد كتوماس الاكويني . هذا
الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكويني ، ولكنه يحطي به حين يعتبر فكر ابن خلدون من أفكار
العصور الوسطي . خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذي يري أن التفاوت في الفكر لا ينتج عن « تفاوت في حقيقة
الانسانية » وإنما عما يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزد ، المقدمة ، ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(١٠٨) المقدمة ، ص ٣٨٠-٤٢٩ .

ضروري وما هو كافي^(١١٩). وتمثل طرق اكتساب هذه الأموال، أو مظاهر النشاط الاقتصادي، أو ما يسميه هو «بوجوه المداش» في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات وإفلاحة والصناعة (الصنائع التي تستلزم تكويناً فنياً) نكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية^(١٢٠) والتجارة^(١٢١) والخدمات الأخرى. كل هذه النشاطات تعتبر «بيعية»^(١٢٢) باستثناء واحد: «أن خدمة السيد ليست من الطبيعي في المعاش». ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة^(١٢٣) ومن «يرفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزاً عنها لما ربي عليه من خلق التعم والتراحم... وهذه الحالة غير محدودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان إذ الثقة بكل أحد عجزاً... وتدل على العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية المتزده عنها»^(١٢٤).

ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على تقسيم العمل. والأمر يتعلق هنا بالتقسيم الخرفي للعمل: «أعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران. فهي بحيث تشاء عن الحصر ولا يأخذها العاد»^(١٢٥). وتستل أمهات الصنائع في الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة (الحياطة) والتوليد والنط وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء. وابن خلدون يدرس هذه الصنائع دراسة تفصيلية^(١٢٦).

(١١٩) «فما الضروري، وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالبقل والصل والثوم وأشبهه... ومنها التكليل مثل التواك...» المرجع السابق، ص ٣٦٢-٣٦٣.
(١٢٠) «أعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عي فكري... الجانب العملي في هذا الأمر يمثل الجسماني انفسوس. والجانب الفكري يمثل ما يخص عليه من أفكار تتعلق بهذا الأمر. ومن هنا يكون اكتساب الملكة في صناعة معينة يكون بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعليم على يد معلم. وتتوقف مهارة الخرفي الذي يكتسب الصناعة على مباشرته لها (ونقلها بالمباشرة أربابها وأكابر لأن المباشرة في الأحوال الجسدية الشرسمة أهم فاللذ) كما تتوقف على جودة التعليم، أي ملكة التلم. أنظر المقدمة ص ٣٩٩-٤٠٠.

(١٢١) «التجارة (هي) محاولة لكسب بتمتعة المال بشراء السلع بالرخس وبيعها بالغلاء... وذلك القنن الذي يسمي ربحاً». المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(١٢٢) «قارر أرسطر الذي لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعي. وقد سبق أن بينا أن التجارة كانت تلعب دوراً كبيراً الأهمية في مجتمعات شمال أفريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي، وهو ما يفسر اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعي وإنما كذلك من ضمن «أمهات الصنائع».

(١٢٣) «إن السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الامارة والملك (أي السلطة، م.د.) الذي هو بسيله من الجندى والشرطي والكتائب» المرجع السابق، ص ٣٨٤-٣٨٣.

(١٢٤) ورغم أن خدمة السيد ليس من المعاش الطبيعي إلا أننا نجد في المجتمع من يقوم بخدمة الحكومة وغيرها من الأسياد. مرد ذلك «أن العرالد تنقب طباع الإنسان إلى ماورفها: فهو ابن عوائده لا ابن نسبة» ص ٣٨٤. وعليه لا يكون تقسيم المجتمع إلى سادة وخاضعين (أي إلى حاكمة ومحكومين) من طبيعة العمران البشري، وإنما يرجع إلى نوع العمران، أي إلى العوائد التي يكتسبها الإنسان في ظل أشكال معينة من المجتمعات.
(١٢٥) المقدمة، ص ٤٠٥.

(١٢٦) المرجع السابق، ص ٤٠٦-٤٢٨. رأينا أن أرسطر قد تكلم عن هذه النوع من تقسيم العمل. وسنرى أن ويليام W. Pott في القرن السابع عشر - بتقسيم العمل حتى في داخل الوحدة الانتاجية التي تنتج سلعة واحدة - وهو مظهر لتقسيم العمل يتم به آدم سميث A Smith اهتماماً خاصاً في القرن الثامن عشر. أنظر فيما يلي الفصل الثاني من هذا الباب.

أما فيما يتعلق بالقيمة التي ينحصر لها ابن خلدون الفصل الأول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية^(١١٧)، فإنه يؤكد أن كل كسب (وهو ما يأتي بسعي العبد وقدرته) هو في النهاية نتاج العمل: «فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب أو متمول (رأس مال، م.د.). لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع، فظاهر (أي أنه إذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصي، كما في ممارسة حرفة يكون الأمر واضحاً، م.د.) وإن كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعادن، م.د.) فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع»^(١١٨). أن أنه حتى في حالة الانتاج الزراعي والنشاط الاستخراجي يكون الأمر أقل وضوحاً. ورغم ذلك فتتاجها أثر للعمل الإنساني، وبدونه لا ربح ولا انتفاع.

فالعمل إذن، في نظر ابن خلدون، هو مصدر القيمة. ثم نفهم من قوله في مكان لاحق أن المنفعة شرط للقيمة. أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعياً. أي مطلوبة بواسطة الآخرين^(١١٩). ثم بوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة: إذا كانت الثمان^(١٢٠) المواد الغذائية (الأقوات) في قطر الأندلس أعلى منها في شمال أفريقيا فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج إلى عمل أطول وكمية أكبر من النفقات اللازمة كالسماد. لأن «التساري دفعوا بأهل الأندلس إلى سيف البحر وبلاده المتوعدة الحثيثة الزراعية المكدة النبات... فاحتاجوا إلى علاج المزارع والقدن لاصلاح نباتها وفلحها». وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة. وصارت في فلحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم»^(١٢١). وهو ما ليس بحاصل في شمال أفريقيا. هنا، وعلى عكس المدرسين، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير «الضمن العادل» وإنما عن تفسير الضمن الجاري في السوق.

تلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في إطار النشاط الاقتصادي أو المعاش، الذي يعتبره

(١١٧) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان «في حقيقة الرزق والكسب وشرحها وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية» أنظر ص ٣٨٠ وما بعدها.

(١١٨) ص ٣٨١. أنظر كذلك ص ٣٨٢ والفصل الحادي عشر من الكتاب الرابع. ص ٣٦٠ وما بعدها. حيث يقول «إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها».

(١١٩) في الواقع «إن الصنائع إنما تستمد (أي تنطوي، م.د.) إذا احتيج إليها وكثير طالها». ص ٤٠٣.

(١٢٠) تتضمن فكرة الثمن فكرة النفود. وفي شأن النفود يتحدث ابن خلدون عن «الذهب والنقصة (كمقياس) قيمة كل متمول (أي رأس المال)». وما الأخيرة والقيمة (أي الملكية) لأهل العالم في الغالب. وإن أفتني سواهما في بعض الأحيان فأنما هو لقصد تحصيلها بما يقع في غيرها من حوالة الأسواق». ص ٣٨١. والمجلة الأخيرة تشيد أن اقتناء شيء آخر غير الذهب والنقصة لا يكون إلا قصد التمكن في النهاية من مبادلته في السوق بالذهب والنقصة. هذا التصور للنفود يفترض مبادلة تتم في الشكل التالي: نفود ملعة. نفود.

(١٢١) المقدمة. ص ٣٦٤.

أساس العمران الانساني في تطوره : نظرية للعمل في القيمة يصوغها في شكل عام ، ويدفع بها حتي الي التوصل الخافت الي فكرة فائض القيمة^(١٢٢) : فأصحاب الجاه (أي أقوياء الأرض) في جميع أصناف الماش أكثر بسارا وثروة من فاقد الجاه . فالناس يسيرون بأغراضهم في جميع حاجاتهم ، فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم (أي من كسب أصحاب الجاه) . فهم يستعملون في جميع معاشاتهم « الناس من غير عوض » . فتوفر عليهم قيم أعمال الناس . فصاحب الجاه يكون بين قيم للأعمال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة الي اخراجها أي فرضها خراجا (أو جزية) علي تابعيه^(١٢٣) . هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسي ابتداء من منتصف القرن السابع عشر .

* * *

وعليه يظهر ابن خلدون ، في صدر مجتمع يقوم علي انتاج المبادلة البسيط ، كرائد لنظرية العمل في القيمة . وهي نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم . لكي يتحقق ذلك كان من اللازم أن تشهد طريقة الانتاج ، أي الواقع الاقتصادي ، تحولا جذريا جديدا ، تحولا يسمح للانسان بأن يعي كل متناقضات انتاج المبادلة وكل المتناقضات التي تحتويها السلعة نفسها ، وهو الوعي الذي يتبلور في مولد الاقتصاد السياسي كعلم . وهو ما يتحقق في المرحلة الرأسمالية .

(١٢٢) وهو يصل بطريق غير مباشر حتي الي تصور إمكانية ترجمة العمل المركب الي عمل بسيط ثم ، أن الصنائع منها البسيط ومنها المركب . والبسيط هو الذي يختص بالضروريات . والمركب هو الذي يكون للكاليات . والمقدم منها في التعلم هو البسيط ، لبساطته أولا ، ولأنه يختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي علي نقله ، فيكون سابقا في التعلم ويكون تعليمه ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصنافا (أي أصناف الصنائع البسيطة ، م.د.) ومركباتها من القوة الي الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا علي التدرج حتي تكمل . ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصل في أزمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة الي الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية ، فلا بد لها أذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع في الأعمار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط . فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الرف فيها الي استهلاك الصنائع خرجت من القوة الي الفعل . المقدمة . ص ٤١١ .

الفصل الثاني

مولد الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية

يتركز اهتمامنا في هذا الفصل على الجزء من المرحلة الرأسمالية الذي يمتد من قيام طريقة الإنتاج الرأسمالية إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر. في إطار هذه الفترة يمكن أن نميز مرحلتين من مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية بما يقابلها من فكر اقتصادي : مرحلة الرأسمالية التجارية^(١) التي تمثل الوسط التاريخي للفكر الاقتصادي للتجارين^(٢) ، ومرحلة الرأسمالية الصناعية^(٣) التي شهدت مولد علم الاقتصاد السياسي .

الرأسمالية التجارية والفكر الاقتصادي للتجارين^(٤)

يبدأ قيام طريقة الإنتاج الرأسمالية بمرحلة تحول برزت فيها قوى المجتمع الجديد في سبيلها إلى تحقيق سيادتها . وقد وجدت بذور هذا التحول . كما رأينا . في المجتمع الإقطاعي وحتى في المجتمعات السابقة عليه فيما يتعلق برأس المال التجاري . ونمت هذه البذور من خلال أزمة تمكك الإقطاع ، ليم التحول من خلال عملية مركبة أبعد عن أن تكون خطية في مرحلة أولى من مراحل التطور الرأسمالي غطت الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر . وهي مرحلة انتقالية تسبق فترة لاحقة نرى كامل تطور قوى المجتمع الجديدة . هذه المرحلة الانتقالية تسمى عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية^(٥) .

Commercial capitalism: capitalism commercial.

(١)

The Mercantilist economic thought: la pensée économique mercantiliste

(٢)

Industrial capitalism: capitalism industriel.

(٣)

(٤) استعنا في إعطاء هذه الصورة للتحول الرأسمالي بالمراجع التالية :

O.C. Cox. The foundations of Capitalism, Peter Owen, London, 1959. ch. XVI - XIX - M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism. Routledge & Kegan Paul, London, 1959. ch. 3 - 4 Dobb. Papers on Capitalism, Development and Planning. Routledge & K. Paul London, 1967, p. 2 - 33 - J. Esten. Political Economy. Lawrence & Wishart, London, 1958. ch. 3 - E. Fromm. The fear of Freedom. Routledge and K. Paul, London, 1961, p. 33 and sqq. - A. Gray. The Development of Economic Doctrine. Longmans, London, 1944. ch. 3 - E. Lisbon. The Economic History of England. Vol. II. The Age of Mercantilism. Adam & ch. Black, London, 1943 - R. Mousnier, Les XVIe et XVIIe Siècles. Histoire Générale des Civilisations. Tome IV. F.E.F., 1961 p. 85 - 107 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis. part II. ch. 3 & 7 - Southgate. English Economic History, ch. VI - XXII - R.R. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism. John Murray, London, 1942. p. 66 & sqq.

(٥) اعتبار الرأسمالية التجارية كمرحلة انتقالية في تطور الاقتصاد الرأسمالي يعني أننا لا نستخدم هذا الاصطلاح « الرأسمالية التجارية » ، كما يفعل البعض خطأ ، للتصنيف عن نظام متميز (من ناحية طيبة وروابط الإنتاج التي ينمو عليها) ، كالتحريف للإنتاج الإقطاعية وسابق على طريقة الإنتاج الرأسمالية .

وقد شهدت هذه المرحلة نمو دوا بط الإنتاج الجديد (الرأسمالية) في الزراعة وفي الصناعة عن طريق عملية تغير جذري يسيطر من خلالها رأس المال على الإنتاج. هذه العملية تحتوي تغيرات تمثلت في نمو التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفي داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين في المدينة) على نحو يدفع الى نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (أغنياء الفلاحين وأرباب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق بشراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم (ومن ثم يلعون دورالتاجر) ويستخدمون الأقطر من الفلاحين والحرفيين كعمال أجراء، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدم على الأقل جزئيا لزيادة الإنتاج في الفترات القادمة (للتراكم)، ويغير من طبيعة عملية الإنتاج ليصبح موحها للسوق. ومن ثم يكون المنتج قد بدأ يلعب دورالتاجر كذلك فهو يرتبط مباشرة بالسوق ويتيح له. كما إحتوت هذه العملية (عملية التغير الجذري الذي يتحقق سيطرة رأس المال على الإنتاج) في نفس الوقت تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في الزراعة والصناعة في أيدي قلة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين الذين ينفصلون عن هذه الوسائل، الأمر الذي يبلور الاستقطاب الاجتماعي التدريجي وتميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي: الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا)، ويكون رأس المال قد قطع شوطا كبيرا في سيطرته على الإنتاج. ولكن، لكي يتم ذلك كان من اللازم أن يكون رأس المال قد تطور في أقدم أشكاله التاريخية: أى في شكل رأس المال التجاري الذي نشأ وتطور في التداول (أى في السوق) بعيدا عن الإنتاج. وهو تطور يمثل الأساس التاريخي لطريقة الإنتاج الرأسمالية (التي هي بطبيعتها إنتاج للمبادلة) لنسوق^(١). إلا أن هذا التطور وإن مثل الأساس التاريخي لا يقدر بذاته لا على تحويل طريقة الإنتاج الى شكلها الرأسمالي ولا على تفسير هذا التحول. لزوم تطور رأس المال التجاري كأساس تاريخي للتحويل إلى الإنتاج الرأسمالي أدى بالبعض أن يتصور، على غير صواب، هذا التحول آخذا طريقه من خلال تحول التجار، في أوروبا الغربية وفي إنجلترا بصفة خاصة، إلى رأسمالين صناعيين محققين بذلك سيطرة رأس المال على الإنتاج.

لبيان كيفية بروز طريقة الإنتاج الرأسمالية في هذه المرحلة، أولى مراحل تطورها، ولتفادى الوقوع في هذا الخطأ، سنرى:

أولا: المقصود برأس المال التجاري، وهنا نحرص على التعرف عليه في حركته، في

(١) هذا القول يصدق فقط بالنسبة لأوروبا الغربية. إذ الظاهر أن التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية قد أخذ مسارا مختلفا في روسيا واليابان، غالبا عن طريق تحول التجارة إلى رأسمالين صناعيين. انظر دراسة المؤرخ الاقتصادي الياباني Kucharski Takahashi المشار إليها في ص ١٤ من كتاب Al Doh بعنوان أبحاث في الرأسمالية والتطور والتخطيط السابق الإشارة إليه. هذا لا يعني أنه لم يحدث أن تحول بعض التجار في أوروبا الغربية إلى رأسمالين صناعيين، على النحو الذي سنراه.

تتطور . وكيف أن هذا التطور يمثل الأساس التاريخي لطريقة الإنتاج الرأسمالية وأن التحول
نفسها لم تتم أساساً عن طريق هبة التجار .

ثانياً : التكتيفية التي تتم بها التحول أي اتجاهات المختلفة للنشاط الإقتصادي .

ثالثاً : وأخيراً الفكر الإقتصادي نتاج هذه المرحلة الإنتاجية .

أولاً - رأس المال التجاري (تتطور) :

الواقع أن رأس المال التجاري (أو رأس مال التاجر) هو أقدم من طريقة الإنتاج
الرأسمالية ، بل هو أقدم وجود رأس المال تاريخياً . وجد لأداء وظيفة تتمثل في التوسعة في
التبادل . ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع . متي وجد هذا التبادل أمكن لرأس
مال التجارى أن يؤدي وظيفة تصرف النظر عن الأساس الاجتماعي للإنتاج ، أي يستوى
في ذلك أن يتم الإنتاج في إطار جماعة بدائية لا تبادل للمنتجات في داخلها وإنما يتم
التبادل بينها وبين جماعة أخرى على سبيل الاستثناء ، أو أن يقوم الإنتاج على أساس العمل
العبودي (كما رأينا في اليونان القديمة) أو على أساس عمل الاقنان أو عمل الحرفي الصغير
(كما رأينا في أوروبا الإقطاع) أو على أساس العمل الأجير (كما سنرى لطريقة الإنتاج
الرأسمالية) . ولكن إذا كان وجود رأس المال التجاري دهي بوجود التبادل أيا كان الأساس
الاجتماعي للإنتاج فإن مدى دخول المنتجات في التجارة يتوقف على نوع الإنتاج . ففي
اقتصاد يقوم أساساً بقصد المبادلة يتسع مدى دخول المنتجات في التجارة عنه في اقتصاد
طبيعي لا تتم المبادلة فيه إلا في حدود ضيقة . من ناحية تساعد التجارة بدورها على إضفاء
خصيصية اقتصاد المبادلة على الإنتاج على التفصيل الذي سنراه في التو . فالسلعة إذن ،
النتائج الذي يكون محلاً لمبادلة ، هي شرط وجود رأس المال التجاري الذي يقوم بتنشيط
حركة السلع .

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر في تبادل السلع بعضها البعض ، ومن
حيث الشكل في تحويل السلع الى نقود (البيع من جانب التبادل الأول) ثم تحويل النقود
الى سلع (الشراء من جانبه في مرحلة تالية) . وظيفة رأس المال التجاري هي مساعدة
التبادل . وتم بأداء عمليتين تتطور أولاهما في التخلي عن النقود لشراء السلع بواسطة
التاجر ، ليقوم في مرحلة ثانية بثانيتها أي ببيع هذه السلع في مقابل النقود التي تتضمن
الربح . في وجود رأس المال التجاري لا يمكن إذن تصور التبادل الذي يتم كتبادل عار يقع
بين المنتجين المباشرين (أي من يقومون ببذل الجهد الواعي اللازم لإنتاج السلع) . ففي
الإنتاج القائم على عمل العبيد وفي الإنتاج الإقطاعي ، صاحب العبد أو شريف الأرض أو

الدولة (بالقدر الذى تحصل فيه على جزء من الفائض مباشرة إذا كانت مالكة نسيب أو لأرض أو بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات الممثلة للنتائج الفائض الذى يمكن طرحه في السوق . هؤلاء ، وليس المنتجين المباشرين ، هم الذين يظهرون كبايعين للسلع التي يشتريها التاجر والتاجر يشتري ويبيع لعدد كبير ، وفي يده تتركز عمليات الشراء والبيع ، وعليه لم تعد هذه العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة . ولكي يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائما في شكل النقود^(٧) ، وهي تعمل دائما كرأس مال . في حركة تتمثل في التخلي عن النقود أولا في سبيل السلع ، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود (التي يفوق قدرها مقدار النقود الأولى) ، أى أنها تتمثل في : نقود - سلعة - نقود (أكثر) . وعليه يكون الهدف من المبادلة هنا . ليس قيمة الاستعمال (اذ التاجر لا يشتري السلعة لاستعماله هو) وإنما قيمة المبادلة في شكلها النقدي (اذ التاجر يشتري السلعة لما لها من قدرة على أن يتبادل بغيرها من السلع) . وعليه تكون هذه الحركة هي التي تميز حركة رأس المال التجارى عن التجارة وبين المنتجين المباشرين (كما إذا باع الفلاح كمية من القمح في السوق واشترى بما حصل عليه من نقود مخراتا يستخدمه في عملية الإنتاج) ، وهي حركة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم استخدام النقود في شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الأولى في أغراضه الاستهلاكية أو الإنتاجية ، وتأخذ إذن شكل : سلعة - نقود - سلعة . ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الاستعمال^(٨) .

وبهذا يتحقق لنا تعريف أولى برأس المال التجارى ، نقول أولى لأن التعريف عليه ، شأنه في ذلك شأن أية ظاهرة تكون محلا للمعرفة ، لا ينضبط إلا إذا إخذناه في تطوره . في أشكال التنظيم الاجتماعى للإنتاج السابقة على الرأسمالية ، وخاصة في ظل الإنتاج الطبقى الذى كان يعرف دائما بالتبادل في اطار محدود ، كان رأس المال التجارى يمثل الشكل الغالب لرأس المال ، إذ إلى جانب سيطرة رأس المال التجارى على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال يسيطر على مجالات الإنتاج . هنا يظهر رأس المال التجارى ، بإعتبار وجوده المستقل ، ليؤدى وظيفة رأس المال . كل وظيفة رأس المال . إذ يمثل هذا الوجود المستقبل لرأس المال التجارى (الثروة التجارية) انفصال عملية التداول (التبادل) عن أطرافها المتباعدة ، أى عن المنتجين المتبادلين أنفسهم الذين يبقون منفصلين عن عملية التداول حيث لا يتعلق الأمر بإنتاج موجه بطبيعته الى المبادلة . فتكون عملية التداول بما تحتويه من رأس مال تجارى منفصلة عنهم . إذا كان الإنتاج بطبيعته غير موجه للتبادل فإن

(٧) وهي تأخذ هذا الشكل أيا كان شكل التنظيم الاجتماعى للإنتاج الذى يتم معه تبادل السلع نادلا يتم بواسطة رأس المال التجارى .

(٨) من هذا نستنتج إمكانية وجود التجارة دون وجود رأس المال التجارى .

المنتجات لا تصبح سلعة إلا عن طريق التجارة ، فالتجارة هي التي تحولها الى سلع ونقد . ومن ثم يظهر رأس المال أولاً في عملية التداول ، إذ فيها تتحول النقود الى رأس مال . ولكنه رأس مال لا يسيطر على أطراف الإنتاج التي يتوسط بينها ، كما أنه لا يخلق هذه الأطراف ، إذ وجوده قاصر على التداول . بمعنى آخر ، هناك دائرة الإنتاج ودائرة التداول . في الأولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الإنتاجية ثم يتم التبادل (في حدوده) عن طريق دائرة التداول . في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تحتوي دائرة الإنتاج مجالات مختلفة منه ما زال تركيبها الداخلي ميبها بصفة رئيسية على أساس إنتاج قيم استعمال (للإشباع المباشر) وليس إنتاج مباديء . التبادل الذي يتم في حدود ضيقة نسبياً بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج يتم من خلال التداول ، أي في دائرة التداول . في هذه الدائرة يتعين وجود ما يقوم بدور الوسيط في التبادل بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج . لوجود هذا الوسيط لزم تطور النقود الى رأس مال تجارى يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلاً عن عملية الإنتاج بمجالاتها المختلفة التي تمثل أطراف التداول . ويقام رأس المال التجارى بهذه الوظيفة تتميز دائرة التداول ويتم فيها ربط مجالات الإنتاج المختلفة (التي يتم التبادل بينها) بواسطة ثالث : هو رأس المال التجارى . عملية التحول هذه تعني شيئان : أولاً أن التداول لم يسبقه على الإنتاج ، وإنما هو مرتبط به ارتباطاً أساساً له يحدد من خارجه (أى من خارج التداول) ، وثانياً أن عملية الإنتاج لم تستوعب بعد (أى لم تحتص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية . لكي يتحقق هذان الأمران لابد لرأس المال من أن يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وإنما كذلك على دائرة الإنتاج . فإذا ما سيطر على الإنتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذي يسيطر على شروط عملية الإنتاج في شكلها الاجتماعى الجديد) ويصبح رأس المال التجارى مجرد مرحلة في دورة رأس المال التي تحتوى الإنتاج والتداول . ولكن لكي يتم لرأس المال السيطرة على أطراف عملية التداول (أى على مجالات الإنتاج) لابد له أن يتراكم في عملية التداول (رأس مال تجارى) تراكمه يمكنه من هذا التحول التكمي ويعلمه السيطرة على دائرة التداول .

اختصاراً يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلى :

● النقود تتحول الى رأس مال تجارى .

● رأس المال التجارى يسيطر على دائرة التداول (دون أطرافها . أى دون الإنتاج) : التداول يكون منفصلاً عن الإنتاج .

● رأس المال التجارى مدفوعا بالربح يتراكم (أى يتراكم تحول النقود الى رأس مال تجارى) ويتحول على نحو يمكن رأس المال من السيطرة على عملية الإنتاج التي تتركز . في شكلها الجديد . أساسا على التداول الذى يصبح في ذات الوقت مجرد مرحلة عبودية للإنتاج يتم فيها تحقيق الناتج الذى تم إنتاجه كسلعة (أى أنتج بقصد المبادلة) ، كما يتم فيها استبدال مدخلات إنتاجه (أى العوامل التي استهلكت أثناء إنتاجه ، بعد أن أصبحت هي الأخرى سلعا) . هنا يظهر رأس مال التاجر (الذى نشأ مباشرة من التداول) كمجرد شكل من أشكال رأس المال في دورة تجده ، مؤديا بذلك وظيفة نوعية بعد أن كان يؤدي في الماضي (في ظل طرق الإنتاج السابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال . ونكون بصدد طريقة إنتاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الإجتماعية الغالبة ويعطيها بذلك شكلا إجتماعيا تتميز به عن شكلها في ظل المجتمعات الأخرى (في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه) . ويكون فيها الإنتاج إنتاج مبادلة . ومبادلة نقدية معممة^(٩) .

وعليه نستطيع أن نفهم لماذا ظهر رأس المال التجارى كالشكل التاريخي لرأس المال من زمن بعيد قبل أن يحقق رأس المال سيطرته على الإنتاج . فهو يظهر في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بإعتباره رأس المال ، ويقوم بوظيفته ، ثم هو يتطور لمستوى معين كأساس تاريخي للتحول الى طريقة الإنتاج الرأسمالية : كأساس لتركيز الثروة النقدية . ولأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تقتض إنتاج المبادلة ، أى البيع على نطاق واسع وليس لمستهلك فرد . وهنا تبدى كذلك أهمية دور التاجر الذى لا يشتري لإشباع حاجاته هو وإنما يركز مشتريات العديد من المشترين في مشترياته هو . يضاف الى ذلك أن كل تطور لرأس المال التجارى يميل الى اعطاء الإنتاج (على نحو متزايد) خصيصا إنتاج المبادلة وتحويل المنتجات الى سلع .

وقد تم هذا التحول ، الذى أدى برأس المال الى السيطرة على عملية الإنتاج مؤديا

(٩) وعليه يكون تحول رأس المال التجارى من الوجود المستقل خارج عملية الإنتاج الى الوجود التابع لرأس المال المنتج ، الذى أصبح مسيطر على عملية الإنتاج التي تأخذ طابعا صناعيا في انساع مستمر . يكون هذا التحول مظهرا للتطور الاقتصادي العام للمجتمع . ويكون الوجود المستقل لرأس المال التجارى وسيادته مرادفا لعدم خضوع عملية الإنتاج لرأس المال . ومن ثم مرادفا لتطور رأس المال يركز على تنظيم اجتماعي (غير رأسمالى) للإنتاج ويكون هو (أى رأس المال التجارى) عريبا عنه . هذا يعني أنه ، عند المستوى من تطور المجتمع الانساني السابق على طريقة الإنتاج الاشتراكية . يقوم التطور المستقل لرأس المال التجارى في علاقة تناسب عكسية مع التطور الاقتصادي العام للمجتمع . (هذه الفكرة يمكن أن تكون هاديا عند دراسة جذور التحول في الاقتصادات الرأسمالية المختلفة . اذ تبين في هذه الحالة البحث عن العوامل التي أدت الى عدم تحول رأس المال التجارى (الوطني) للسيطرة على الإنتاج وكذلك البحث في الدور الذى لعبه رأس المال التجارى في ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الأم) على الاقتصاد المتخلف .

بذلك الى تحول طريقة الإنتاج القطاعية الى طريقة الإنتاج الرأسمالية عن طريق تسليط رأس المال التجارى لاهتمامه على الإنتاج جزئيا بهدف استغلال الإنتاج القائم استغلالا اكثرا يزيد من ربح رأس المال التجارى . وكذلك لتحويل الإنتاج (أى تغيير الكيفية التي يتم بها) ليكون في خدمة أسواق أوسع ونحقق بالتالى ربحا أكبر . أما فيما يتعلق بالكيفية التي نلاحظ بها رأس المال التجارى اهتمامه على الإنتاج تاريخيا فيمكننا أن نميز ، من الناحية التحليلية ، سبلا ثلاث :

● السبيل الأول تمثل في تحول التاجر الى رأسالى صناعي ، وهو ما تم بالنسبة للحرف التي تركز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكفالية . هذه السلع كانت تستورد من بلاد أجنبية بواسطة التجار . ثم ما لبث هؤلاء أن أنشأوا صناعات لإنتاجها . قامت في بدايتها على استيراد المواد الأولية والتمال المهرة من البلدان الأجنبية التي كانت تنتج هذه السلع الكفالية . كما حدث في إيطاليا في القرن الخامس عشر عندما أقام التجار صناعات تنتج سلعاً كان يجري استيرادها من قسطنطينية^(١) .

● أما السبيل الثاني فيتمثل في أن يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأساليا . فيقوم هو بتركيب رأس المال (القمدى) وممارسة النشاط التجارى بأن يشتري بنفسه المواد الأولية اللازمة ويبيع السلعة المنتجة ، ويبدأ في تنظيم إنتاجه على أسس رأسمالية ، يميز بذلك إنتاجه كيقيا عن الإنتاج الزراعى الطبيعى والإنتاج الحرفي بما كان يغله من قيود التنظيم الطائفي في العصور الوسطى . هذا السبيل هو السبيل الثورى اذ يقوم على أحداث تغييرات جوهرية (جذرية) في الطريقة التي تتم بها عملية الإنتاج سواء من حيث نوع قوى الإنتاج (القوة العاملة + وسائل الإنتاج) أو من حيث تنظيم الوحدة الإنتاجية .

● أما السبيل الثالث فقد تبلور عندما بدأ عدد من أفراد طبقة التجار الموجودة من قبل في تحقيق سيطرتهم المباشرة على الإنتاج . مثل ذلك ما كان يتم في صناعة الملابس بالبحريرا حتى القرن السابع عشر . حيناً كان تاجر الملابس يزود النساجين ، أى المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالإنتاج بنفس الطريقة التي كانت سائدة من قبل أى وفقا للطريقة القديمة ، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الأولية (الصوف) ويشتري منهم النسيج . فهؤلاء المنتجين المباشرين يعملون في الواقع لحساب التاجر الذى يخص نفسه بفائض عملهم . هذا السبيل ، وإن كان قد خدم تاريخيا كنقطة إنتقال (نحو الإنتاج الرأسمالى) لا يستطيع بذاته أن يسهم في القضاء على طريقة الإنتاج القديمة . بل بالعكس يميل الى الاحتفاظ بها

(١٠) أنظر ما سبق من ٨٣ وما بعدها .

والإبقاء عليها بإعتبارها أساس وجوده (أى وجود رأس المال التجارى) . فهو اذ يضمن سيطرته على المنتجين يقيهم على طريقة إنتاجهم القديمة . فهو لا يغير إذن من مستوى قوى الإنتاج . بل يزيد على ذلك أنه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال . ولذا لا يلبث هذا السبيل أن يصبح عائقا أمام طريقة إنتاج رأسمالية حقيقية ، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة .

إذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاث من الناحية التحليلية فإن واقع مرحلة التحول الرأسمالى قد شهد هذه السبل مختلطة ، كما شهد اختلافا في سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للإنتاج وكذلك في أماكن تطورها . الأمر الذى يؤدى الى اختلاط المصانع وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع في التحالفات الإجتماعية والسياسية التي تتكون في المجتمع) اختلاطا يميز بصفة عامة مرحلة الانتقال من طريقة الى أخرى من طرق الإنتاج . ورغم ذلك تشير الاتجاهات العامة لهذه المرحلة الى الزيادة المستمرة في سيطرة رأس المال ، ورأس المال الصناعى ، على الإنتاج ^(١١) .

من هذا يبين أن تطور رأس المال التجارى مستوى معين وإن كان يمثل الأساس التاريخى لتطور طريقة الإنتاج الرأسمالية إلا أنه لا يقدر بذاته لا على دفع التحول نحو طريقة الإنتاج ، عن طريق التغييرات التي تنصيب قوى الإنتاج نفسها . وعلى الأخص العمل . وهى تغييرات لم تحدث بفعل طبقة التجار إلا بالقدر المحدود الذى تحول به نفر من التجار الى رأسماليين صناعيين ومن هنا لزم التعرف ، ولو بقليل من التفصيل ، على هذه التغييرات .

(١١) وهذا ما يقصد عندما يقال أن التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية الحرفية والزراعية الاقطاعية الى نشاطات تقوم بها الوحدات الانتاجية الرأسمالية (المشروعات) . فمن طريق التجارة تطورت المنتجات الى سلع بما تزودها به من سوق تبايع فيها وبما تعفقه من بادرة تدريجية للتكاثر بين السلع المتبادلة . والتجارة هى التي تزود الانتاج بالمواد الأولية والمواد المساعدة الجديدة . ومن ثم فهى التي تؤدى الى اقانة فروع جديدة تقوم من البداية على التجارة (أى للمبادلة) سواء في السوق المحلية أو العالمية . في هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية أمامه وكان من اتبعه عليه أن يقارن دائما بين الثمن الذى يشتري به وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج ليتوصل في النهاية الى أن يبيع السلع على النحو الذى يحقق أكبر ربح . الأمر الذى ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة في الصناعة) . ولكن ما أن تكتسب الصناعة البدوية ، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير . قوة كافية . تقوم بدورها بفتح أسواق لنفسها عن طريق أسرها للأسواق بواسطة ما تنتجه من سلع . عند هذا الحد تصبح التجارة في خدمة الصناعة ويمثل الانساع المستمر للسوق ضرورة حيوية بالنسبة للصناعة . ويستمر الانتاج الكبير الذى يتوسع باستمرار في غمر الأسواق الموجودة بالسلع . ولا يتوقف بالتالى عن سعيه الى توسيع أكبر للسوق . أى الى تعظيم القيود التي تحد من توسعه . هنا لم تعد التجارة (باعتبارها التعبير عن الطلب القائم) هى التي تحد من هذا الانتاج الكبير . وانما الذى يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومستوى تطور انتاجية العمل . (ومن هنا جاء السعى المستمر لتراكم رأس المال وزيادة انتاجية العمل) . وهنا يبلل الرأسمال الصناعى عمل التاجر . فهو الذى يجد هنا السوق العالمية أمامه . وهو الذى يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند انتاجها وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج .

ثانيا : الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي :

نبادر بالقول بأن التغييرات التي تم من خلالها التحول الرأسمالي أعطت لهذه المرحلة الأولى صورة عامة يمكن أن نحدد من الآن ملامحها الرئيسية^(١٢) . فتميز مرحلة الرأسمالية التجارية ، كمرحلة تالية لتفكك الإقطاع ، بما شهدته من البورجوازيين أساسا في شكل رأس المال التجارى على حساب سادة الإقطاع من ناحية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين من ناحية أخرى . وهى عملية تزداد اتساعا وعمقا في شكل استقطاب إجتماعى لطريقة إنتاج المبادلة البسيطة التي وجدت جذورها مع تفكك طريقة الإنتاج الإقطاعية ، استقطابا يتبلور في خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين (في الزراعة والصناعة) وطبقة من العمال الآجراء الاحتماليين . هذا الاستقطاب تم عن طريق تحولات كيفية في الزراعة والصناعة ، وزاد من سرعته التوسع التجارى وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، في وقت كانت فيه الزراعة والصناعة مازالتا تحت سيطرة التجارة . هذا التوسع التجارى عمل بدوره على تطور اقتصاد نقدى في أوروبا . أخيرا تتميز هذه المرحلة بقيام الدول المركزية بإنشغالها بتوسيع السوق الداخلية ، عن طريق خلق الوحدات السياسية القومية ، والسوق الخارجية عن طريق اكتساب المستعمرات وتحقيق السيطرة على أعالي البحار .

في الزراعة شهدت هذه المرحلة عملية التحول نحو الزراعة الحديثة : الإنتاج يتم للمبادلة ، وهو ذى طبيعة فردية تنافسية ، تدفعه المصلحة الذاتية وتحقيق الربح ، ويتخذ قراراته المزارع المستخدم للعمل الأجير . هذا الإنتاج يقوم بطبيعة الحال الى جانب إنتاج السوق الذى في وحدات الفلاحين المستقلين . بالنسبة للزراعة الإنجليزية ، شهدت هذه المرحلة بداية حركة التسييج^(١٣) التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر بعد أن عرفت وقتا من التراجع في القرن السابع عشر . مضمون هذه الحركة ، التي بدأت في واقع الحياة الإجتماعية ثم أضفى عليها القانون طابع « الشريعة » ، هو قيام كبار الملاك وأقوياء الريف بتوسيع ملكياتهم العقارية عن طريق احتواء الأراضي التي كانت للاستعمال المشترك في القرية وكذلك أراضي صغار الملاك من الفلاحين وبناء سور حول ملكيتهم الكبيرة . وهو ما يمكنهم

(١٢) هدف تقديم هذه الصورة العامة محدود فالقصد هو أن نبرز الخصائص الجوهرية للمرحلة على نحو يسهل فهم الفكر الاقتصادي لهذه المرحلة . وعليه فإن عدم الكلام عن المظاهر الأخرى لعملية التحول لا يعني اغفال دورها (كالنشاط المصرفي والمالى وقضايا دور الدولة .. الى غير ذلك) . من ناحية أخرى كلامنا ، عند تقديم هذه الصورة . عن نظام جديد في الإنتاج وانتشاره وحلوله محل آخر لا يعني أنه يظهر لأول مرة ، ولكن القاعدة هو وجود هذا النظام (وانما كجبن أو كظاهرة غير سائدة) في ظل التنظيم السابق أو الأسبق . أخيرا نوضح بصدد هذه الصورة أن معالجة كل ناحية من نواحي النشاط استغلالا لا تعني إمكانية فهم طبيعة الجزء دون رده الى الكل ، وذلك للارتباط العضوى بين كل أجزاء التنظيم الاقتصادي .

من أن يوسعوا من مساحة الوحدة الإنتاجية الزراعية واستخدامها كمرعى للأغنام وتكون النتيجة أن يصبح بعض صغار الملاك بلا أرض يفلحونها . وكذلك قام كبار ملاك الأراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين بزرعونها لإنتاج الحبوب بتحويل ملكيتهم الى مرعى لتربية الأغنام . وبما أن المرعى لا تحتاج نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الأرض بمحصولات غذائية اذ هي أقل كثافة لاستخدام القوة العاملة ، تكون النتيجة ان يصبح بعض الفلاحين مستأجرين الأرض بلا أرض يزرعونها . في الحالتين لا يكون أمام صغار الملاك الذين انتزعت ملكيتهم وصغار المستأجرين الذين أبعدوا عن الأرض إلا الانخراط الى سوق العمل في المدينة يبيعون فيه قدرتهم على العمل ، ويزودون الصناعة الجديدة المتوسعة بالقوة العاملة ويمثلون بذلك الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) وهي تتكون تاريخياً .

يفقد هذه الطبقة كذلك ، كما سنرى ، الخرفين الذين يتحولون الى عمال أجراء . وهكذا يمكن هذا التغير الزراعي من الاستجابة لحاجة الصناعة الجديدة (التي لم تزال في أغلبها صناعة للمنسوجات والمنسوجات الصوفية) المزدوجة : حاجتها الى الصوف كإداة أولية وحاجتها الى الأيدي العاملة الرخيصة^(١٤) .

كما شهد القرن السادس عشر قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات الإقطاعية الكبيرة على نطاق واسع . ورغم أن معظم هذه الاستثمارات تمت للمضاربة أو للحصول على ريع الأرض (وليس للحصول على ريع من طريق القيام بالنشاط الزراعي) ، إلا أن بعضها أدى الى الانفاق على تعمير الأرض واستغلالها على أسس رأسمالية (باستخدام العمال الأجير ووسائل إنتاج يملكها الرأسمالي صاحب المزرعة) . وهو ما يصدق بصفة خاصة على المرعى الكبيرة التي خصصت لتربية الأغنام .

كما شهد هذا القرن نمو كبيراً في الزراعة التي يقوم بها أغنياء الفلاحين المستقلين the rich Yeomen الذين يقومون بها على أرض يستأجرونها ويضيفون عليها

(١٤) في هذا الوقت وجد التناقض بين زراعة القمح وتربية الأغنام للصوف . وقد أثار أبعاد الكثير من الفلاحين (صغار الملاك أو صغار المستأجرين) عن الأرض نتيجة لتحويلها من زراعة القمح الى مرعى ، كثيراً من النقاش ، خاصة حول المصير الاجتماعي هؤلاء المصيرين . وهو ما أدى في النهاية الى مناقشة أسس المشكلة الزراعية . هل تستل المشكلة في البحث عن أسس طريقة لاستخدام الأرض بقصد إعاشة عدد من السكان ، أم في البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة ؟ في هذه الحالة الثانية يتحدد استثمار الأرض بما هو أكثر ربحية . في هذا الوقت وجد من يتنادى بضرورة البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة على أساس اعتبار المصلحة الذاتية (لمصاحب رأس المال) والحرية الاقتصادية (له) وكذلك ، بطبيعة الحال ، الأساس الطبيعي للمجتمع الاساني . انظر

بالاستئجار أو بالشراء أو بالتسييج بالنسبة للأرض التي كانت توجد خارج نظام الحقول المفتوحة ، ويعتمدون في الزراعة أولاً على عملهم وعمل أفراد عائلتهم . الى أن أصبحوا في نهاية القرن مزارعين يعتمدون على العمل الأجير الذي يقدمه ضحايا التسييج أو من يجاورهم من فقراء الفلاحين . كما وجد هؤلاء الفلاحين الأغنياء مصدر دخل آخر في الربا الذي كانوا يحصلون عليه بإقراض صغار الفلاحين المجاورين . والظاهر أن معظم التحسينات في الإنتاج الزراعي قد أدخلت بواسطة هذه الطبقة من أغنياء الفلاحين .

وفي الزراعة الفرنسية ، كان هناك اتجاه نحو استئصال الفلاحين حتي منتصف القرن السادس عشر ، إلا أن كبار ملاك الأراضي (ربما فيهم من أغنياء من المدن اشتروا ملكيات عقارية كبيرة) تمكنوا من أن يعكسوا الاتجاه ويستعيدوا الأراضي المفقودة . في الفترة التي تلت حرب المائة عام (التي بدأت بين إنجلترا وفرنسا في ١٣٣٩) . التي قضت على كثير من سكان الريف ، قام كثير من برجوازي المدينة باستئجار الأرض ثم تأجيرها من الباطن لمزارعين أو لفلاحين يزرعونها بالمشاركة ، ويحصلون الإيجار نقداً أو عيناً في صورة جزء من المحصول يبيعه البرجوازي في السوق . كما قام البرجوازيون بشراء الأرض من كبار ملاك الأراضي لزراعتها مباشرة . كذلك كان كبار ملاك الأراضي يشترون الأرض من صغار الفلاحين الذين يعجزون عن سداد الديون التي عقدوها بمناسبة زراعة الأرض أو الذين لا يقدرون على زراعتها لما أصابها من تخريب بواسطة الحرب . بعض هؤلاء الملاك البرجوازيون وكذلك من حدا حذوهم من النبلاء كانوا يعرفون كيف يراقبون الأسواق ويقومون بتخزين المحصولات انتظاراً لأنسب وقت لبيعها بأعلى ثمن ، وهم لذلك يدخلون المحصولات التجارية ويحسنون منها ، كما يلحقون في كثير من الأحيان بملكياتهم الزراعية بعض الآلات التي تستخدم في عمليات صناعية . إلا أن هذه التغييرات لا تمثل اللازم حدوثها في الزراعة لتحقيق التحول الرأسمالي ، إذ لا يتحقق بها التحول الى روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة لأنها لا تؤدي الى تطوير التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين المنشغلين في انتاج المبادلة البسيط على نحو يؤدي الى تميز عدد (محدود) من اغنياء الفلاحين يقومون بالانتاج للمبادلة ويرتبطون ، مباشرة بالسوق في ظل شروط تسمح بزيادة انتاجية العمل مما يسمح بحلق فائض (بيع في السوق) ويمكن المنتج من القيام ببعض التركيم ؛ كما يؤدي الى أن يقوم الاقفر من الفلاحين بالعمل في مقابل اجر ، اي يصبحون عمالاً اجراء . هذا يعني ان تحول الزراعة الفرنسية الى زراعة رأسمالية لا يتم الا في مرحلة لاحقة على تلك التي تحولت فيها الزراعة الانجليزية .

وهكذا يتغير التنظيم الاجتماعي للزراعة في اتجاه سيطرة رأس المال على الإنتاج الزراعي .

تغييرا يؤدي الى تركيز الملكية العقارية في أيدي قليلة وإلى فصل صغار الفلاحين عن وسائل الإنتاج وتحويلهم الى عمال أجراء. كما أن هذا التغيير يمكن من إحداث التغيير في الفنون الإنتاجية الزراعية ويزيد من سرعة ادخالها : ادخال الدورة الزراعية ، نظام الصرف ، ادخال محاصيل جديدة ، وأدوات عمل جديدة ، استخدام الأسمدة ، الى غير ذلك مما يستلزم التوجه الى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم لهذه التغييرات في الزراعة .

وفي الصناعة^(١٥) يحقق رأس المال سطوته على الإنتاج عن طريق التحول التدريجي للنشاط الصناعي وتفكك نظام الطوائف . وتدرجيا تصبح وسائل الإنتاج البلورية المادية لرأس المال ، إذ يفصل عنها العامل يمتلكها الرأسمالي رب العمل . يتم عن طريق سلسلة من التحولات^(١٦) تبلور أولا في نظام الصناعة المنزلية^(١٧) الذي ظهر بصفة أساسية في صناعة المنسوجات ، وغالبا ما كان يتم في خارج المدينة وخارج نطاق سلطان الطوائف الحرفية القديمة (الأمر الذي يعكس التناقض بين التجار وأرباب هذه الحرف) . في إطار هذا النظام يقوم التاجر رب العمل بتزويد الحرفيين بالمادة الأولية . هؤلاء يقومون بالعمل في مساكنهم مستخدمين أدوات عمل مملوكة لهم في مرحلة أولى (كثيرا ما كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة للحصول على هذه الأدوات) . في مرحلة ثانية كان التاجر رب العمل يزودهم كذلك ببعض أدوات العمل . كما أنه يدفع للعمال أجرا ، ويكون الناتج ملكا له . فالعامل يعمل لحساب التاجر تحت سيطرة رأس المال ، ويفقد بذلك استقلاله السابق . هذا ولم يؤد نظام الصناعة المنزلية الى تغييرات جوهرية في طريقة الإنتاج إلا في الحالات التي يتحول فيها التاجر الى رأسمالي صناعي ينشغل أساسا بعملية الإنتاج ويقوم بالنشاط التجاري خدمة لها . أما في الحالات الأخرى . فلم يشهد هذا النظام إلا تغييرات محدودة ناتجة عن حرص التاجر على أن يحصل على السلع المنتجة بأقل تكلفة .

الى جانب هذا النظام الذي ساد النشاط الصناعي حتي أوائل القرن السابع عشر وجد نظام الصناعة اليدوية^(١٨) ، خاصة في الحالات التي تحول فيها أرباب الحرف (أو نفر من التجار) الى رأسماليين صناعيين . في عملية التحول هذه كان رب الحرفة ، الذي نجح في إقامة علاقة مباشرة بالسوق (لاعبا بلذاتك دور التاجر كذلك) وفي تركيز بعض رأس المال ،

cf. Southgate, op. cit., p. 80 & seq

(١٥)

(١٦) وضح لنا من دراستنا لجمعية المدينة في أوروبا الاقتران أن عملية التحول كانت قد قطعت شوطا كبيرا في داخل المدينة في أواخر القرون الوسطى عندما بدأ مد الإنتاج الصناعي للمبادلة بغير المعاش التي كانت تعيها الطوائف وتحول الحرفي الى مركز التبادل في علاقته برب العمل . ولكنه كان تطوراً يتم خلال أزمة تفكك النظام الانقطاعي .

Domestic industry (putting out system); industrie domestique.

(١٧)

System of manufacture; système des manufactures

(١٨)

ينظم الإنتاج ، في علاقته بالافقر من الحرفيين ، على أساس من نظام الصناعة المنزلية ويدفع
للمعامل الحرفي أجرا نقديا أو بتماقد معد من الباطن (يشترى منه ما ينتجه) . وهو نظام ما
ليست أن تطوّر الى نظام الصناعة اليدوية . هنا يجمع العمال بأعداد كبيرة للعمل في أماكن
مملوكة لرب العمل مكونين بذلك الوحدة الإنتاجية^(١٩) الرأسمالية أو المشروع الرأسمالي^(٢٠) .
في مرحلة أولى كانوا يستخدمون أدوات عمل مملوكة لهم ، ثم بعد ذلك أدوات عمل يملكها
الرأسمالي رب العمل . هنا نلاحظ أن هذا التجميع يعني ازدياد في الطبيعة الاجتماعية لعملية
الإنتاج إذا ما قورنت بعملية الإنتاج التي كان يقوم بها ، في داخل الوحدة الإنتاجية ، عدد
محدود من أفراد عائلة الفلاح (في الزراعة الاقطاعية) أو من الحرفيين (في ظل التنظيم
الحرفي في مدن القرون الوسطى) . هذا النظام الذي بدأ في الانتشار في القرن السادس عشر
حتى القرن الثامن عشر (ليحل محله مع الثورة الصناعية نظام المصنع القائم على الإنتاج
الآلي) يقوم على تقسيم العمل في داخل المشروع ، أي تقسيم عملية إنتاج ناتج واحد الى
عمليات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمال يقتصرون على القيام بها . وقد تطوّر نظام
الصناعة اليدوية بإتباع سبيلين : يتمثل الأول في تجميع عدد من الحرفيين كان كل منهم
يقوم استقلالا بحرفة معينة يلزم الاستعانة بها في إنتاج ناتج معين . ويتخصص كل منهم
في عمله بعد تجميعهم وإنما بالنسبة لإنتاج هذا الناتج فقط . فمثلا لصناعة عربة كان من
اللازم الاستعانة بعمل الحرفي صانع العجلات (كل أنواع العجلات) وعمل الحرفي الحداد
(كل أنواع الحدادة) وعمل الحرفي المنجد (كل أنواع التجديد) ، وهكذا . في ظل التنظيم
الجديد ، يتم تجميع هؤلاء ولكن ليتخصص كل في عمله بالنسبة لإنتاج العربات فقط ،
وهذا النوع من العربات . ومن ثم يتخصص صانع العجلات في إنتاج النوع من العجلات
اللازم لهذا النوع من العربات ، ويتخصص الحداد في إنتاج ما يلزم هذا النوع من العربات
من أجزاء معدنية وفراجل ، وهكذا . أما السبيل الثاني فيتمثل في تجميع الحرفيين الذين كانوا
يقومون بحرفة واحدة ، إنتاج الدبابيس مثلا ، ومع الزمن تقسم عملية إنتاج هذه السلعة الى
عمليات صغيرة متتالية : تحويل الحديد الساخن الى أسلاك ، جعل هذه الأسلاك مستقيمة ،
تقطيع السلك ، جعل طرف كل قطعة مدببا ، سحقه من الطرف الآخر لاستقبال الرأس ،
وهكذا . في كل من هذه العمليات يتخصص عدد من العمال لا يقومون إلا بها .

إبتداء من هذا التقسيم الداخلي للعمل تكمن الخصيصة الأساسية للصناعة اليدوية في
العامل الجماعي الذي يتكون بتكوين عدد من العمال « الجزئيين » : زيادة التقسيم الداخلي
للعمل والتخفيض وإن أدبنا الى رفع إنتاجية العمال أي قدرتهم على إنتاج فائض للرأسمال

Productive unit: unité productive.

(١٩)

The capitalist enterprise: l'entreprise capitaliste.

(٢٠)

لأنها جعلت معها سبباً من العمل كرمية حتى الاستثناء من طريق زيادة قدرته المخلقة. فبعد أن كان العامل الحرفي يحرث كل عمليات صناعة السلعة ويطور بعمله مستقلاً، أصبح لا يعرف إلا التجميع بعملية صغيرة من عمليات صناعة السلعة دون أن تكون له معرفة ببقية العمليات، الأمر الذي يحد من بين القيام بالإنتاج استقلالاً. وعليه سئل «العامل التجاري» عن العامل الحرفي: «ما كان في الماضي نتاجاً لعمل الحرفي، أصبح الآن نتاج «العمل الجاهز»». نتاج عدد محدود من أعمال ذوي الخبرة القليلة وعدد كبير من العمال غير المؤهلين. هذا وقد تشعبت الصناعة اليدوية على تكييف العامل للعمل المتخصص، وإنما قامت كذلك بتكييف الأدوات التي يستخدمها، مبدأ تكييف كل أداة من أدوات العمل لتصبح ملائمة للقيام بعملية معينة أو لتحقيق غرض معين في سلسلة العمليات اللازمة لإنتاج السلعة. وهو ما يعني تبسيط وتطوير (مضاعفة عدد أدوات العمل) بحيث يتيسر لتقنياء بوضوح خاصة تكون عامل «جزئي»، عن هذا النحو، تحقق في ذات الوقت الشروط المادية اللازمة لاستخدام الآلة التي تشمل في تجميع الأدوات بسيطة بحل كل جزء منها مثل عملية كان يقوم بها العامل (وذلك في مرحلة ثانية).

وقد نتج عن ذلك التحول أن أصبحت الصناعات الآلية تدار في إنجلترا على أسس رأسمالية في المرحلة التي عطلها الرأسمالية التجارية: صناعة المنسوجات (النسوية والتقطنية والخزيرية)، صناعات الزجاج والملاح والصابون والورق، صناعات الحديد والنجاس، تدخين التبغ والتقصير والرصاص، وصناعات البناء وبناء السفن^(٢١). في إطار هذه الصناعات تمثلت التغييرات التكنولوجية (أي تلك المتعلقة بالطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج) في إدخال منتجات جديدة واستخدام فنون جديدة في مجالات التعدين وصهر المعادن، ويمكن القول بصفة عامة أن «تقرير» السادس عشر والسابع عشر شهدا التحول من تكنولوجيا الحاسب (وإستخداماته في البناء والورق) والماء (كمصدر للقوة المحركة) إلى تكنولوجيا الحديد والفحم^(٢٢).

وهذا تكون الصناعة قد بدأت تشهد تغيراً جديداً وفنونا إنتاجية جديدة وإستفادات من قوة عاملة رخيصة نتجت عن تكسير الملكيات الإقطاعية في أوروبا الغربية، وخاصة في هولندا وإنجلترا، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر، والالتقاء بعدد كبير من لا أرض لهم في سوق العمل، الذي كان يستقبل كذلك الأثناك الهاربين من الريف. رخص اقوة العاملة يعني إمكانية تحقيق ربح أكبر في جو يسرده ارتفاع أثمان السلع والإتساع المستمر في

٢١. E. Lipson The Economic History of England, Vol. II, p. XXVIII — XXIX.

٢٢. J. Journal. Science in History, p. 270 & p. 282 — 283.

والتي لا تتجسد في صورة غير مادية في صورة السلع ووسائل الصناعة . الذين كانوا يملكون في يومنا هذا وحدهم على المواد الأولية من المستعمرات . يضاف إلى ذلك ، النسبة لأجلها ، أن مناطق النشاط الصناعي فيها عرفت نظاما لدفع الأجور مؤداه أن يكون العمال مسئولين عن تسويق السلع التي ينتجونها ، وأن قبضهم لأجورهم لم يكن إلا بعد قيامهم ببيع السلع . وهو ما يعني أن العمال هم الذين كانوا يتحملون مخاطر الإنتاج الرأسمالي الوليد^(٢٣) . وهذا تتوفر لرأس المال الصناعي شروط السيطرة المتزايدة على عملية الإنتاج . ولكنها سيطرة رهينة بما يتم في إطار النشاط الزراعي .

لستطيع أن أستخلص مما قلته أنه يوجد بين الزراعة والصناعة اعتماد متبادل يلزم ضرورة التمييز هنا ويظهر في ذات الوقت التناقض بين رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي ، وهو يمثل التباين الهائل بين التوليد والمدينة في المجتمع الرأسمالي . الصناعة في توسعها تحتاج إلى أيدي عاملة من التريف . كما تحتاج إلى مواد غذائية (كالتفاح مثلا) لتغذية أهل المدينة . وتحتاج كذلك إلى مواد أولية تقوم بتحويلها (كالصوف مثلا) . وهي تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق اشتداد بين التريف والمدينة ، أو بصورة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية في السوق العالمية واستخدام الآليات في استيراد ما ينتجه للصناعة (بما في ذلك الآلات) . وعليه يكون الربح في الصناعة متوقفا على مدى إنتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد وخاصة السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة *main goods* بأثمان منخفضة . ويكون توسع الصناعي متوقفا على ذلك . أما الزراعة فتحتاج في توسعها إلى أدوات عمل (كالآلات مثلا) ومواد أولية (كالأسمنت مثلا) تنتجها الصناعة . كما يقوم سكان التريف باستهلاك سلع صناعية . ومن ثم تتوقف ارباحية رأس المال في الزراعة على مدى إنتاجية العمل الصناعي وإمكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة . ويكون التغير في الزراعة مترسقا مترسقا بما تقامد الصناعة والتجارية التي تقدمه بها . فالاعتماد المتبادل يتضح التناقض بين

of T.S. Ashton, The Industrial revolution, p. 32.

(٢٣)

يرجع على ذلك أن الإنتاج العام في الألمان الذي صاد أوروبا الغربية في القرن السادس عشر أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية ، أي القدر من السلع الذي يستطيع العامل أن يشتريه بجزء الفلوس أي بكمية النقود التي يتلقاها كأجر . وتوقع أن موقف العمل يفسد عامة في واقعته مع رأس المال . كان يتميز في القرن السادس عشر بوجود طبقة عاملة تعيش في فقر شديد في الغالب ، معرضة لمخاطر البطالة ونحوا لظلمات النشاط الاقتصادي وتوجد صعوبات في اكتساب عرض العمل في صناعة نسج الصوف ، وكنفس القوة الحركية المثابة في صناعة الحديد . وكوجود طلب موسمي (في الشتاء أمثلة) على المواد بالنسبة لصناعة الفحم ، طبقة أهدت فعلا وحده كبير من الأرض ، وغالبا ما تعمل بعيدا عن مساكنها . وعليه لم يكن من القريب ... أما يعتبر البعض أن العلاقة بين السيد وعبده تقرب من العلاقة بين صاحب المزرعة وعبده في مستعمرات الأمريكيا أكثر مما كان يتوقع في بلد كإنجلترا .

Lapson, Vol. II, p. XXX — XXXI.

وأصبح أن الأمر يتعلق هنا بإنجلترا . انظر .

رأس المال الصناعي (الذي يهتم بالحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية بأقل من
مستخدمة) ورأس المال الزراعي (الذي يهتم بتسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها
حقي يحصل في مقابلها على أكبر قدر من السلع الصناعية). ومن هنا كان تناقض المصالح
الذي تبلور في المجتمع الإنجليزي في هذه المرحلة بين القائمين على الإنتاج الصناعي والقائمين
على الإنتاج الزراعي (منتجي القمح والصوف وقد وجدوا أنفسهم متحدين في مواجهة
الصناعيين^(٢١)).

تلك هي التغيرات التي شهدتها الزراعة والصناعة (وعلى الأخص في إنجلترا). وهي
تغيرات تبين اتجاه رأس المال في سبيل سيطرته على الإنتاج: الإنتاج الزراعي والإنتاج
الصناعي. ورغم أن هذه التغيرات تعلن بروز طريقة للإنتاج تختلف كميًا عن طريقة
الإنتاج الإقطاعية (بروزها ليكتمل تطوره في مرحلة لاحقة تسود فيها الصناعة، والصناعة
الرأسمالية) إلا أن الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي كانا ما زالوا في مجموعهما تحت سيطرة
رأس المال التجاري، وخاصة التجارة الخارجية. هذه التجارة الخارجية تمارس ابتداء من
القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التي عادة ما كانت احتداها تشترك الإنجليز مع
مملكة معينة من العالم. وقد عرفت هذه التجارة توسعا غير مسبوق في القرن السادس عشر
فحصل تطوّر لقرون الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعماري^(٢٢) والاتجار

(٢١) وكان القاموس على الإنتاج الصناعي يطالبون بالأبصار على من الإنتاج الحلي من القمح والصوف وبأن يسمع بحرية
استيرادها من الخارج دون أية قيود وذلك لكي تتحقق ثلاثة نتائج: الأولى انخفاض قيمة ثلث القاموس على
أمر الإنتاج الزراعي بإجبار انتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الأجنبية. وقد تمتعت الدولة في نهاية القرن السابع عشر
باصدار قانون The Corn Bounty Act بمعنى تشجيع القمح دون أن يعنى تشجيع المواد الأولية. وقد استمرت هذه الحماية حتى
القرن التاسع عشر بما أثارته من مشكلات، خاصة ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر عندما أصبح الإنتاج الحلي من القمح لا
يكفي الاستهلاك الداخلي. انظر: Lipson, J. p. LXVIII — LXIX (الذي يقول أن القانون صدر في ١٦٧٢)
وكذلك Ashton ص ١٤٥ حيث يقول أن القانون صدر في ١٦٨٢.

(٢٢) ابتداء من القرن الرابع عشر استخدم مسجون البارود في صنع الأسلحة وتحسنت البوصلة البحرية وأدوات الملاحة
الأخرى. وقد أقام البرتغالي هنري اللام (١٣٩٤ - ١٤٦٠) أول مدرسة بحرية ووضع خطة ليدور حول أفريقيا (للقضاء على
الإسلام واستعادة الأراضي المقدسة بالاستعانة مع مملكة في الحبشة يقال أنها مسيحية، وكذلك لإقامة علاقات مباشرة (أي
بدون وساطة مصر) مع أسواق أفريقيا الشرقية التي تورد الذهب والرفيق). وفي السنوات بين ١٤١٩ - ١٤٤٥ بكتشف البحارة
البرتغاليون الجزر الموجودة في مواجهة الساحل الغربي لأفريقيا. كما يتم اكتشاف مصب نهر الكونغو في ١٤٨٢. وفي عام ١٤٨٧
يتعدى دياز Bartolomeu Diaz الطرف الجنوبي لأفريقيا. ويكتشف فاسكو دي جاما Vasco de Gama في عام ١٤٩٨
الطريق البحري المهد مارا برأس الرجاء الصالح.

وفي السنوات من ١٤٩٢ إلى ١٤٩٨ يكتشف الإيطالي (من جنوة) كريستوف كولومب (١٤٥١ - ١٥٠٦) كوبا وأمريكا
الوسطى لحساب أسبانيا. كما يتم في عام ١٤٩٧ اكتشاف أمريكا الشمالية بواسطة ملاح فلورنسي (إيطاليا)
يسمى Giovanni Caboto كان يعمل لحساب إنجلترا ويبحث عن طريق الهند. ويتم اكتشاف البرازيل في ١٥٠٠ بواسطة
البرتغالي كاربال Pedro Alvares Cabral ثم بقية بلدان أمريكا اللاتينية وفي ١٥١٩ - ١٥٢١ يقوم فرديناند
ماجلان Ferdinand Magellanes بأول رحلة حول العالم مارا بالطرف الجنوبي لأمريكا اللاتينية (الذي أصبح يسمى فيما بعد
تضيق ماجلان). وذلك لحساب أسبانيا. وتبدأ أسبانيا والبرتغال في استغلال مستعمرات أمريكا اللاتينية في الفترة من ١٤٤٥

من المستعمرات بفضل التجارة مع المستعمرات تضمن الاقتصاديات الأم (المستعمرة) الحصول على المواد الأولية ونسوي منتجاتها النهائية. كما تغطي أرباحا كبيرة من بيع منتجات مستعمراتها إلى بلدان أوروبية أخرى. يريد على ذلك أن تجارة الرقيق^(٢٧) والأرباح التي تحققها شركات النقل البحري تمثل مصدرا إضافيا لتراكم رأس المال في صورته النقدية^(٢٨). في شكل معادن نفيسة تأتي بصفة خاصة من العالم الجديد (أمريكا اللاتينية أساسا)^(٢٩).

اختصارا، الأمر يتعلق بمحلة التراكم البدائي لرأس المال^(٣٠). جوهر هذا التراكم يتمثل في نمو روابط الإنتاج الرأسمالية عن طريق نمو التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين والحرفيين وتركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد طبقة جديدة، الطبقة الرأسمالية الصاعدة، ليس فقط على حساب الطبقة الأرستقراطية وإنما كذلك على حساب صغار الملاك (في الزراعة وفي الصناعة الحرفية) على نحو يجعل من هؤلاء ومن الأفقر من الفلاحين والحرفيين (في علاقتهم بالأغنياء من الفلاحين وأرباب الحرف) نواة الطبقة العاملة، التي تنفصل عن وسائل الإنتاج، وتصبح قدرتها على العمل سلعة تباع في سوق العمل في مقابل الأجر. هذا التراكم ارتفع معدله وازدادت سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات واستغلالها. في هذا الإطار من الواقع الاقتصادي ندمج، على صعيد الفكر، الاقتصاد السياسي في شكله الجيني.

منذ ١٤٩٦ وانتقل مراكز التجارة من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى غرب البحر الأبيض والمحيط الأطلسي وتوسعت التجارة الخارجية توسعا هائلا. انظر:

Hermann Kinder & Werner Hilgemann, Atlas historique, édition française, Librairie Stock, 1968, p. 217 et 221.

(٢٦) ازدهرت أفريقيا سوق العبيد بحوالي ١١ مليون نسمة سنويا بداية القرن التاسع عشر، «الطلس التاريخي»، المرجع السابق، ص ٢١٧.

«على أساس التقدير القائل بأنه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربي، فإن خمسة أفريقيين أما قتلوا في أفريقيا أو ماتوا في أعالي البحار، يؤكد دي بوا أن الرق كان يعني بالنسبة لأفريقيا الخسارة الرهيبة التي تقدر بحوالي ستين مليون شخص». ص ١٣٠ من الترجمة العربية التي قام بها أحمد فؤاد بليغ لكتاب جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١. هكذا يبنى الرجل الأبيض حضارته السلمية بتحويل الرجل الأسود إلى سلعة. ويكون من الطبيعي أن ينعكس ذلك في مجال الفكر في ازدهار نظريات عنصرية تقول بتفوق الرجل الأبيض. انظر:

O.C. Cox, Caste, Class & Race, p. 331 & seq.

(٢٧) بالنسبة لعلاقة الاقتصاد الأم بالمستعمرات يقول ج. كاري John Caray «إنه المستعمرات تشتري منتجات... وتزودنا

بالبضائع التي يمكن إما تصنيعها هنا أو إعادة تصديرها...» (أي المستعمرات) توجد مجالا لتشغيل قرائنا ونشجع ملاحظتنا. An Essay on the State of England in Relation to its Trade, Bristol, 1695

مشار إليها في ص ٣٨٤ من كتاب أسس الرأسمالية السابق الإشارة إليه.

Southgate, op. cit., p. 72 et seq.

(٢٨)

Primitive accumulation of capital. L'accumulation primitive de capital

(٢٩)

فإننا : الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة .

إبتداء من القرن الخامس عشر ، وتحت تأثير التحولات التي أصابت الحياة الإجتماعية الأوروبية ، ينتقل مركز الانشغال الفكري للإنسان من القضايا الدينية الى القضايا الزمنية (الدنيوية) . إذ لم يعد ينظر الى الإنسان على أنه «حاج في طريقه الى السماء "viator mundi"» وإنما كمتألق ومسيد للعالم "faber mundi" . وفي إطار الانشغال بالقضايا الزمنية تبرز بعض الأفكار الإجتماعية . الاقتصادية منها يتبن عن الاقتصاد السياسي في مرحلة الخشنة . والواقع أن المسافة التي كان يتعين على الاقتصاد السياسي أن يقطعها - في إطار الفكر - بين ابن خلدون ومولده إبتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر مسافة قصيرة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن حين الاقتصاد السياسي يقطعها على نحو غير مباشر ، بدوران . في أثناء هذا الدوران يثرى بالعديد من المشكلات الجديدة ويحدث تحت تصرفه كما هائل من المعلومات العلمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي . في أثناء هذا الدوران يتحد الملتزم مع انشغال الناس بالمشكلات الاقتصادية بوصفها هذا . وهي انشغال يفرضه انشغالهم في واقع النشاط الاقتصادي الذي وصل في تحوله المستمر أن مرحلة جديدة . وقد انشغلوا بهذه المشكلات فرادى بهدف معرفة إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة لمخاضها في واقع انشغالهم الاقتصادي ، مما جعل الفكر الاقتصادي للمرحلة من نتاج بعض رجال الإدارة ورجال الأعمال . وقد أطلق على هؤلاء الرجال فيما بعد «التجار يرون» (٣١) .

فقد أثار تدفق المعادن النفيسة في القرن السادس عشر وما ارتبط به من ثورة في الأمان تساؤلات تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة (التي يتعين تعريفها) وتجارتها ، وإنتاجها ، وانحياز من المعادن النفيسة التي يتعين على الأمة الاحتفاظ به ، كما تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة وإنتاجها (٣٢) (الذي يمثل التسجيل الخاص بصادرات الأمة ووارداتها من النسيج) . وكذلك بالنسبة للإجراءات التي يتعين اتخاذها لكي يكون هذا الميزان ، أو على

(٣١) J. Ortiz : Les Mercantilistes les Mercantilistes . أنعم من أنشأ الفكر التجاري مع أورتيز . (١٦٥٨) . ود . دي أوليفاريس . (١٦٢١) . بالايغال . أ . سيررا . (١٦١٤) . في أسبانيا (السنوت تشير الى تواريخ نشر أهم مؤلفاتهم) ، وجان برون . Jean Bodin . (١٥٩٠ - ١٥٩٦) ، وأنطوان دي مونكريان . A. de Montchretien . (١٥٧٦ - ١٦٢١) ، دسيلي . (١٥٥٩ - ١٦٤٠) ، وكولبير . (١٦١١) . (١٦١٢) . في فرنسا ، وتوماس مور . Thomas Mun . (١٥٧١ - ١٦٤١) ، وجون تشابلد . John Child . (١٦٣٠ - ١٦١١) ، ريتشم تامل . W. Temple . (١٦٢٨ - ١٦٩٨) . انظر شوميز ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٣٣٥ وما بعدها . وكذلك :

E.F. Hecksher, Mercantilism. Translated by M. Shapiro, London, 1935 — J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin, Paris, 1964, p. 72 - 85 — E. Mandel, Traité d'économie marxiste, T. II, Julliard, Paris, 1962, p. 332 et seq.

Balance of Trade: Balance de commerce.

(٣٢)

التي هي من المميزات (٣٢١) (التي جعل التسجيل الخاصي لكل العمليات ، متوفرة في
الكتاب ، حيث يمكن ان تكون هذه العمليات ذات أهمية ، ولكن السبب الرئيسي
في التراجع هو اننا لم نكن نأخذ بعين الاعتبار ان زيادة حاد في مواجهة
السلع من الزيادة) . كما ان هذه التغيرات تحدث في الواقع حول سياسة التورط وكيفية
زيادتها .

المشكلة الأولى لتسلي التجاريين هي تلك الخاصة بظيفة التورط . حيث نجد فكرة شائعة
في الكتابات المتعلقة بالفكر الاقتصادي تؤدي هذه الفكرة ان التورط (في صورة المعادن
النفيسة ، وخاصة الذهب والفضة) تعتبر عند التجاريين عنصر جوهري في تكوين التورط ان
لم تكن مرادفاً لها . هذه الفكرة هي في الواقع على خلاف (٣٢٢) ولا يمكن اعتبارها مثلاً
لفهم التجاريين للتورط (٣٢٣) .

ولكن يبدو أنها وجدت في كتابات الأرائل من التجاريين من أنصار السياسة
المعدنية (٣٢٤) . فبالنسبة هؤلاء تمثل الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية في اجتذاب المعادن
النفيسة . ويمكن أن نفهم السبب في هذا الفكر إذا ما تذكرنا أن القول به نعم في وقت
تمثلت المشكلة الأساسية فيه في التزكيم النقدي أي في التركيز على تحويل السلع إلى نقد
(وهو ما يتم في حال التداول أي المبادلة ، في السوق) ، باعتبار أن تراكم رأس المال
النقدي إلى حد معين شرط ضروري وسابق لتحول إنتاج المبادلة المسيطر إلى الإنتاج

Balance of payment, balance des paiements.

(٣٢٢)

(٣٢٣) بهذا آدم سميث هذه الفكرة التي يسميها في التجاريين في عصرهم ويشرحها في ذات معنى ، أنظر .

A Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Ward, Lock & Co., London, 1834 p. 371 &
399.

أما كثير فهو يحاول أن يعيد إليها اعتبارها :

J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, London 1934 p. 332 & 399.

على العكس من ذلك يقول ليس في الفكر التجاري لا يركز على هذا أهميته ، أنظر .

E. Lipson, The Economic History of England, vol. II, p. LXXX, LXXXIII and Vol. III, p. 62 & 399.

M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 281.

أنظر كذلك :

(٣٢٤) الواقع أن غالبية الكتاب عن التجاريين يقولون بذلك . وهو ما ليس بمتعجب . أنظر على سبيل المثال ، تيب شقور .

R. Lokachman, A History of Economic Ideas, p. 37 & 399. وكذلك : ٧٧ - ٧٧ :

في هذا المعنى يقول جرد ستوروت ميل : عندما كان يسود النظام التجاري كان يفترض صراحة أو ضمناً في كل سياسة التورط
التورط تتكون فقط من النقود ، أو المعادن النفيسة التي يمكن تحويلها مباشرة إلى النقود إذا لم تكن في صورة نقود ، مشتقات
من كتاباته هي :

W.B. Robertson, Political Economy: Expositions of its Fundamental Doctrines Selected from the Best Writers. The
Walker & Co. Publisher, London, 1965, p. 25 - 26.

الرأسمالي ، الذي هو بطبيعته إنتاج مبادلة وإنما من نوع : نقود . سلعة . نقود . في هذه الأونة كانت النقود تأتي من المعادن النفيسة ، هذه لا تنتج في داخل اقتصادات أوروبا الغربية ، وإنما تستورد في مقابل تصدير السلع . كان التركيز اذن على الثروة في مظهرها النقدي لأن تراكم المعادن النفيسة مرادف لتراكم رأس المال النقدي الذي يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية . من هنا كان البحث عن طبيعة الثروة في تدفق الذهب والفضة ، (وهو ما يعني أن تزيد الصادرات على الواردات ، أي أن يكون في ميزان التجارة فائض يقابله دخول كمية من المعادن النفيسة) ، أي في مجال التداول .

ثم كان التركيز على خلق فائض في الإنتاج ، وإنما منظوراً إليه من وجهة نظر التداول ، على نحو يكون معه فائض الإنتاج ممثلاً في فائض نقدي ، أي في ربح . هذا الربح يمثل بالنسبة للأمة فائض في الميزان التجاري . هنا لا يرى الربح إلا عند تحقيقه في السوق ، اذ لا يستطيعون التغلغل الى مجال الإنتاج لرؤيته عند انتاجه . ونكون مازلتا في اطار التركيز على مجال التداول ، ولكننا نقرب أكثر من الإنتاج . الأمر يتعلق هنا بتداول يستند الى الإنتاج ، فلزيادة المعادن النفيسة يتعين زيادة الصادرات ، ولكني يتم ذلك يتعين زيادة الإنتاج (٣٦) .

أما بالنسبة للتجارين الأوانشو ، فلم يعد هناك لبس : « ثروة بلد ما يمثل في نتاج الأرض ، والعمل أو الصناعة ، ... أما « الذهب والفضة » فليس إلا « مقياس التجارة » (٣٧) . ومن ثم نكن أهمية المعادن النفيسة في أن النقود تصنع منها وهذه هي عصب الحرب وأساس الائتمان . كما أن المعادن النفيسة تكتسب أهميتها من اعتبارات أخرى ، كجاذبيتها الخاصة كسلع ولأنها لا تنفي ولأن نقصها يعني نقص كمية النقود الأمر الذي ينعكس في نقص في الطلب على السلع . كما أن زيادتها تعني زيادة كمية النقود الى حد معين وهي زيادة تسهل من المبادلة وتجعل الاقتصاد أكثر سيولة ، وزيادتها عند حد

The Bullionists; Les Bullionistes.

(٣٥)

في عام ١٦٦٢ يقول أحد الكتاب أن النقود ، هي ثروة وترة الدولة بالمعنى الصحيح ، ويقول بولكسن الذي كان مسؤولاً عن التجارة والمزارع الكبيرة في المستعمرات أن الذهب والفضة « هما ثروة الأمة الوحيدة وأكثرها تمناً » . أنظر في ذلك وفي مقتطفات أخرى :

E. Lipson, Vol. III, p. 62.

(٣٦) هذه الفكرة يتعين استبقاؤها في الذهن عند المقارنة بين فكر التجارين وفكر الحديدين . انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

Ch. D'Avenant, Discourses on the Public Revenues and on the

(٣٧)

Trade of England, London, 1698, quoted by K. Marx, Theories of Surplus Value, Lawrence and Wishart, London,

1954, p. 25.

E. Lipson, vol. III, p. 63 - 65.

أنظر مقتطفات أخرى بهذا المعنى في

مبين لجأت إلى ارتضاع الأثمان (ونقص الطلب على الصادرات).

وبالرغم من أن هؤلاء الملاحزين من التجارين يجدون الثروة في المنتجات (ومن ثم يبحثون البعث عنها في مجال الإنتاج ، لا المبادلة) فإن تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة كبيرة في المطالبة بتحقيقها في القرن السابع عشر. والظاهر أنهم يستفيدون من هذه أصبحت اتفاقية لتبرير إجراءات يعتبرونها مواتية على أسس مختلفة. فقد تمثل الانشغال الرئيسي الذي أعطى لكتابات التجارين في القرن السابع عشر طابعاً موحداً في البحث عن تحقيق ميزان تجارى مواتٍ للبند ، مرات بمعنى تحقيقه للتوسع في الصادرات توسعاً لا يوازيه اقتحام المنتجات الأجنبية للسوق المحلية. إذ لما كانوا يعتبرون السوق المحلية محدودة (ضيقة) هدفوا جميعاً إلى تحقيق توسع في الصادرات توسعاً يمثل إضافة للمبيعات. ولكن يتوازن ميزان التجارة الذي يكون في صالح البند (وهو ما يسعون إليه) يتعين ، كشرط لهذا التوازن ، أن تدفق المعادن النفيسة. وعليه يتمثل الهدف الذي يسعون إليه في ضمان سوق إضافية (في الخارج) لسلعهم لا في المعادن النفيسة التي لا تكون إلا وسيلة تحقيق هذا الهدف^(٢٨).

من هنا نستطيع أن نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية ، وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق إزالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة للإقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات^(٢٩) ، ولكن مع الاحتفاظ بها للسلع القومية ، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية : اتخاذ إجراءات حماية بقصد بها حماية الإنتاج المحلي بالحد من الواردات (عن طريق فرض ضريبة جمركية عليها أو منعها من الدخول) ، واتخاذ إجراءات ضمن اكتساب الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية ، مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى ، تطوير الأسطول التجارى للنقل والبحري لاكتساب المستعمرات والحفاظ عليها^(٣٠) : فهم إذن يطالبون بتدخل الدولة لتظيم الحياة الاقتصادية^(٣١) . ده لا يكون تدخل الدولة على هذا النحو إلا مظهر من مظاهر الدور الذي

of M. Debb. Studies in the Development of Capitalism, p. 138 & seq.

(٢٨)

E. Lipson, Vol. II, p. LXXIII and seq.

(٢٩)

Ibid., p. IV -- ٤

(٣٠)

(٣١) وقد اختلفت صورة تدخل الدولة من بلد إلى آخرى ، فقد غلب على تدخل الدولة في أسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر إقليم الدولة. وفي إنجلترا تمثل تدخل الدولة في المساعدة في إقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة ، وخاصة التجارة الخارجية ، والنقل البحري. أما في فرنسا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولامت على تنفيذ سياسة كبرى باتخاذ كافة الوسائل التي تؤدي إلى التوسع الصناعى. بقصد زيادة الصادرات. فهي تقيم المشروعات التي تنهضها بلزمها وخاصة في الحروب ، كما تشجع قيام المشروعات الفردية عن طريق منح الاعانات والمالي والمساكن لاقامة الصناعات وكذلك تقديم القروض مع تخفيض سعر الفائدة. كما أنها تخفض الربح الذي تدفعه المشروعات الفردية مقابل استخدام الأراضي الملكية.

تلعب في عملية تحول المجتمعات الزراعية الاقطاعية الى مجتمعات صناعية يكون رأس المال في سبيله للسيطرة عليها ، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعي بين الأمم في السرق العالمية . في هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل أعلى من معدل تحول الأمم الأخرى . معدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال . ومن هنا كان من اللازم الالتجاء الى وسائل قهرية تعجل من تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد كبار الملاك في الزراعة وفي الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الإنتاج التي يملكها صغار المنتجين المباشرين ، كما أن هذه الوسائل تزيد من سرعة تركيز رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيلة ضمان الأسواق والحصول على المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة) ، كما أن هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات ونحصى الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية . وتكون النتيجة أن تدفق المعادن النفيسة التي تزيد من كمية النقود في التداول ، الأمر الذي يدفع بالأمان الى الارتفاع ويخلق الضغوط التضخمية . هذه الضغوط التضخمية تضعف أعضاء الطوائف فتسهم بذلك في خلق العمل الأجبر ، وهي فوق ذلك تؤدي الى انخفاض الأجور الحقيقية فتفيد الطبقة الرأسمالية التي ترتفع أمان السلع التي تبيعها .

هذا الدور الذي تقوم به الدولة إنما تقوم به باسم « الأمة » في صراعها من غيرها من « الأمم » . وعليه لا تكون الصفة القومية للنظام التجارى مجرد كلمة على شفا من يتحدثون باسمه . فباسم عنايتهم بثروة الأمة وموارد الدولة يعلن التجاريون في الواقع مصالح الطبقة الرأسمالية وتجميع الثروات بصفة عامة كهدف نهائي للدولة التي تختلف في طبيعتها اذن عن الدولة الالهية القديمة . ولكنهم يعون في نفس الوقت أن تطور الإنتاج الرسمى إنما يمثل أساس القوة القومية وأساس الصعود القومى في المجتمع الحديث .

هذا عن موقف التجاريين من طبيعة الثروة والعلاقة بينها وبين الإنتاج والتجارة الخارجية وما يترتب على هذا الموقف من توصيات خاصة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية . تمثل مشارفهم هذا ، كما رأينا ، في تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الى أوروبا الغربية .

وتخفف الضرائب المباشرة وتعطى الإعفاءات الضريبية . كما تدخل لتوفير الأيدى العاملة اللازمة للتوسع الصناعى (إعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سن العشرين - إعفاء الأسر العديدة الأولاد من الضرائب - منع هجرة العمال - اجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في الصناعة - اجبار الآباء على توجيه أبنائهم لتعليم حرف صناعية - تشجيع قدوم العمال المهرة الأجانب - نول الطوائف أمر التنظيم الفني - ضمان الدولة للمشروعات ، حرية التعامل مع الطوائف الحرفية والخروج على القيود التي تضعها هذه الأخيرة لحماية أعضائها) . يزيد على ذلك أن الدولة كانت تضمن للصناعات الحصول على المواد الأولية عن طريق الإعفاء من الضرائب الجمركية والترخيص لها بالحصول على الأخشاب من الغابات الملكية . كما تضمن للمشروعات تسويق منتجاتها عن طريق الدولة بالشراء أو ضمان احتكار هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة ، أو تخصيص السوق المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلعة الأجنبية . أنظر في دور الدولة في هذه المرحلة مؤلفنا : دراسات في الاقتصاد المالى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ - ٢٥ .

وما صاحبه من ثورة في الأثمان في القرن السادس عشر، ما هو فكرهم المتعلق بظاهرة القيمة هذه ؟

مع انتشار التجارة والمبادلة، وجدت الغالبية من المفكرين المتأخرين من الصعب توليق بين فكرة الثمن العادل وما يتم في واقع الحياة العنسية. ابتداء من هذه الصعوبة، أصبح من الأوفق بيان أن الثمن الذي يدفع فعلا - الثمن الاتفاقي - هو الثمن العادل. وذلك على أساس أن من يقبل أن يشتري السلعة ويدفع فيها ثمنًا يزيد على ثمنه إنتاجها، الثمن الجاري، إنما يقوم بذلك لأن هذا الثمن يمثل « القيمة الحقيقية » للسلعة بالنسبة له، وهو ما يعني البدء في إعطاء بعض الأهتمام إلى التقديرات الذاتية للمستهلك الفرد. أما بالنسبة للتجارئين وموقفهم من الثمن وتزايدهم، فمن الصعب تسجيل فكرة عامة عنهم، وذلك لكبر عدد كتابهم وكونهم وجدوا في عديد من البلدان ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي. ورغم ذلك يمكن تمييز الأفكار الآتية بالنسبة للثمن :

- أن في فكرهم تتطابق القيمة مع الثمن، الثمن الجاري في السوق.
- في فكرهم نجد التفرقة بين قيمة السلعة (المرادفة لثمنها في نظرهم) ومنتجها، كما أنهم يقيمون نوعا من علاقة السببية بين الاثنين.
- أن فكرهم يتحوى اجابات عديدة بالنسبة لتحديد مستوى الثمن، الثمن الجاري : البعض يقول أن الثمن يتحدد بكمية النقود، البعض الآخر بالعلاقة بين الطلب والعرض^(٤٦). وبعض ثالث بالاحتياجات، وبعض رابع يرجع تحديد الثمن إلى كل هذه العوامل مجتمعة. هنا نلاحظ بصدد ملاحظة أساسية تفرض نفسها : كل هذه تشترك في أنها تنحصر في مجال التداول. في السوق، تبحث فيه عن العوامل التي تحدد الثمن الجاري

(٤٦) في هذا يقول نيقولاس باربون Nicholas Barbon, A Discourse of Trade : « الثمن السلعة هو قيمته الحالية... والسوق هو غير حكم بالقيمة الحقيقية. لا تعرف كمية السلع ونوعها وأنى الطلب عليه... م. د. في السوق عن طريق توافر المشترين وبيعها : فالأشياء تستحق قدرها معينا. وهو القدر الذي يمكن أن يكون له عند البيع. وفقا لقاعدة القديمة التي مؤداها أن الكمية المباعة تحدد القيمة... ».

« أن ثمن السلع الذي هو القيمة الحالية ينتج عن حساب استعمالها مع الكمية المخصصة لهذا الاستعمال... من استعمل على التاجر أن يعرف عند شرائه السلع الثمن الذي سيباعها به : فقيمتها لتوقف على الفرق بين فرصة البيع : أى الطلب عليها... م. د. » فكمية... وعليه إذا أدت كثرة السلع إلى خفض الثمن قام التاجر بإعدادها متى تستهلك الكمية (المقروضة في السوق... م. د.) ثم يرفع الثمن... ».

« أن قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها... فالأشياء التي لا منفعة لها لا قيمة لها... ومنفعة الأشياء هي في تزويد الإنسان بشيء يحتاجه... قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها : كما ينتج علاؤها وراحتها من كثرتها وندرتها... مشار إليه في... ».

ولكن البعض من التجاريين الأواخر^(٤٣) لا يكتفي بالقول بأن « السوق » هو الذى « يحدد » الثمن ، ويسمى باحثا خلف تقلبات الأثمان في السوق . تلك التقلبات التى تعرض الباحث عن طريقه عند الاستقصاء . عن عامل مستقر يتميز بدرجة من الثبات يشرح لغز الثمن في اقتصاد في طريقه لأن يكون اقتصاد المبادلة المعممة .

إلا أن الفكر المتعلق « بالقيمة » لن يكون من نتاج التجاريين ، ولكن من نتاج مفكرين آخرين يعيشون مرحلة أخرى من مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية تطورا بحقوق سيطرة رأس المال ، ورأس المال المنتج ، على الإنتاج الذى يبدأ الطابع الصناعى في أن يغلب عليه . مرحلة الرأسمالية الصناعية ، حيث رأس المال الصناعى يشق سبيله ليصبح الظاهرة السائدة ، مخضعا بالتالى رأس المال التجارى الذى كان يسود التداول . ومؤذنا بانتقال مركز اهتمام الفكر من مجال التداول والعودة به الى مجال الإنتاج حيث غور الظواهر الاقتصادية .

٢ - الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسى :

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ، كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية . وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنبا الى جنب مع اختفاء الاحتكار نحو المنافسة . ويمكن العامل الذى أنتج هذين الاتجاهين . وهو يتقوى في نفس الوقت بفعالها - في تطور الإنتاج الصناعى تطورا يصبح مبررا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ، الفترة التى تعلن الثورة الصناعية في إنجلترا : أى التحول الكيفى الذى يصبح به النشاط الصناعى السائد في الاقتصاد القومى . يتم ذلك عن طريق تحولات كيفية في فنون الانتاج وطرق تنظيمه ، على نحو يغير من قوى الإنتاج ويبلور روابط الإنتاج في المجتمع الرأسمالى .

فبالنسبة لفنون الإنتاج الصناعى ، يتمثل التحول الكيفى في الانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، حيث يتم العمل استعانة بآلات تدار بالقوى المحركة . ما الذى يقصد بالإنتاج الآلى ؟ .

الآلة : هى مجموعة من الأجهزة يتم تجميعها على نحو يمكنها من استئصال نوع من الطاقة ونقلها لكى تحقق أثرا معينا . وكل آلة تتكون على هذا النحو من ثلاثة أجزاء مختلفة : المحرك (أو الموتر) ، ناقل الحركة أو الموصل ، الأداة الآلية : فالمحرك يعطى الحركة الأولية ، الدفع . وهو يختلف في طبيعته : قوى عضلية للإنسان ، قوة حيوان . آلة بخارية . اذا ما أعطى المحرك الدفع الأولى تعين نقل الحركة أو توصيلها . يتم نقل هذه الحركة الأولية

(٤٣) أنظر ماندل ، الجزء الثانى من المرجع السابق الإشارة اليه . ص ٣٩٣ .

باستخدام مجموعة العجلات والتروس والروافع والسيور . هذه المجموعة تنقل الدفع الأول للمحرك إلى الأداة الآلية . في هذه الأخيرة نجد الأجهزة والأدوات التي يستخدمها الحرفي أو الصانع اليدوي (كالبصرة التي تستخدم في الخياطة ، السكين أو المقص الذي يستخدم في القطع ، المكوك الذي يستخدم في النسيج .. إلى غير ذلك) وإنما في أشكال مختلفة . فقد تحولت الأدوات اليدوية للإنسان إلى أدوات آلية تقوم كل منها بعملية من العمليات اللازمة لإنتاج الناتج .

تلك هي الآلة بالأجزاء المكونة لها . لنرى الآن كيف تطور كل جزء من هذه الأجزاء . تحققت أول ثورة فنية (تكنولوجية) (٤٤) في القرن الثامن عشر عندما خرجت أداة الإنتاج

(٤٤) تستل أهم مظاهر التقدم الفني التي شهدتها الفترة محل الدراسة في الآتي .

أولا فيما يتعلق بالمحرك من ١٦٧٥ - ١٧٠٠ دي جبرج De Guericke بصمم أول آلة البكتوستاتيكية (محرك كهربائي) - هيوستن Jouguen بكتشف السام (في إطار الآلة البخارية) - من ١٧٠٠ - ١٧٧٥ : آلة بركومن Newcomen البخارية - ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : التوربين المائي لسنجر Senger - ١٧٥٠ - ١٧٥٥ : الآلة البخارية لجيمس وات J.Watt (آلة كاملة بمكثف ومضخة وجهاز لقياس تغير قوة التوتر) - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : اكتشاف ضغط البخار بواسطة آتانس - تريفينك - Avans Trevithick (في إطار الآلة البخارية) - متبروخ محرك يعمل بخلاف الإصاءة من الصمم ليون - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : مبدأ الآلة البخارية المركبة لولف Wolf - ستيفنسون Stephenson بصمم النقل المعروف بـ Systeme Bielle Manivelle - تنصاه يمكن تحويل حركة خطية لبادلية إلى حركة دائرية موحدة والعكس .

ثانيا : تدخل تعديلات على افنوك الكهربائي ثم تتولى التعديلات والاكتشافات

ثالثا : نالسة للصناعة الحديثة : ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : هابر Hayon يستخلص الأكسجين بنسخين الأكسيدات - ١٧٠٠ - ١٧٢٥ : ميل بصمم الآلة الكاتبة - فهرنهايت Fahrenheit يتبرخ الترمومتر - ١٧٢٥ - ١٧٤٠ : جون كاي John Kay يتبرخ المكوك الطائر - دي Dairy واستخدام الفحم في الصناعات المعدنية - ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : الكرونومتر - بناء كوني حديدي في بريطانيا - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : كارترايث Cartwright بصمم أول آلة نسيج ميكانيكية - المعدن يحل محل الخشب في صناعة الآلات - استعمال الكاونشوك في الصناعة - ادخل نظام القياس المترى - باركرز Parkers وإنتاج الأحمت الصاعى - إنتاج حامض الكبريت - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : غاز الإصاءة - آلة حاكك Jacquard الميكانيكية للنسيج - مصباح الإصاءة في المناجم - الكبريت - ١٨٢٥ - ١٨٥٠ : ماكينة الخياطة أيتيمويه Thimomier - وفر Woolher اكتشف الألومنيوم - إصاءة الكبريت إلى الكونشوك لزيادة مقاومته مع الإبقاء على مرونته وهي عملية ترجع إلى جودير Goodyear - سبر Bessemer بكتشف طريقة صنع الصلب - صناعة الألومنيوم .

رابعا : فيما يخص المواصلات : ١٦٥٠ - ١٦٧٥ : أول دراجة ذات ثلاث عجلات - ظهور الانويس تحرة الأحصنة - ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : بدء استخدام قاة مبدى Mudi في جنوب فرنسا - أول قضبان حديدية - ١٧٠٠ - ١٧٥٢ : بايان Papiet يتبرخ أول سفينة بخارية - ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : آلان Allen يبنى عربة السكة الحديد في أول شكل لها - ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : أول قضبان حديدية - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : جوفروي دابنن Joulfroy d'Abhans يطلق السفينة البخارية - بلاشار Blanchard بمر المائش في بالون - جسيب Jessap يتبرخ القضبان الحديدية الحديثة - جبرين Germerin يتبرخ المظلة المائية - فلتون Fulton يبنى غواصة بالروحة - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : تريفينك Trevithick يبنى أول قاطرة بخارية ثم يبنى واحدة تطفح ١٤ كيلو متر في الساعة - أول أنويس بخاري في إنجلترا - ديريز Drax يتبرخ الدراجة البخارية - بناء أول خط سكك حديد في فرنسا - ثم تتولى الاختراعات والتعديلات .

وقد كانت هذه الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للإنتاج - فهي تقضي بصفة نهائية وروابط الإنتاج السابقة على الرأسمالية وتدفع إلى المقدمة روابط الإنتاج الرأسمالية - ولكنها تحدث هذا الأثر في ظل ظروف تاريخية سياسية

من يد الإنسان لتستعملها الآلة . هذه القوة تخفض الكون الثالث فقط ، أى الجزء من الآلة المتمثل في الأدوات الآلية . أما القوة المحركة فقد تكون في البداية العامل نفسه ثم الخوان والرياح والمياه . في كل هذه الحالات توجد صعوبة أساسية ، وهى أن حجم الدفع يتناسب تنبته بالقدر اللازم ، كما أن للظاهرة الدافعة حدود حسابية في حالة الإنسان والحيوان ، وبسبب السيطرة عليها في حالة القوة المحركة الطبيعية (الرياح والمياه) . وعليه كان من اللازم التوصل إلى قوة محرك جديدة تزيد هذه الصعوبة . هذه تتمثل في الآلة البخارية التي تبنتها إني جيمس وات J. Watt . في عام ١٧٨١ : هنا نجد أول محرك قادر على توليد قوته المحركة عن طريق استهلاك الماء والبخار (لتحويل الماء في حالة السيولة إلى بخار) ويستطيع الإنسان أن يضبط درجة قوته . وعليه أصبح من الممكن استخدام محرك واحد لإدارة أكثر من أداة آلية . ومع تزايد عدد الأدوات الآلية التي تعين تشغيلها في نفس الوقت يكبر المحرك ويتحول الموصل إلى جسم متزايد في الاتساع والتعقيد . في نهاية عملية التطور هذه نجد نظام الآلة - الأداة ، إذ تصبح الآلة مكونة أساساً من مجموعة الأدوات الآلية التي تقوم بعمليات إنتاج الناتج ، وتستخدم الوحدة الانتاجية الواحدة عدداً كبيراً من هذه الآلات . كل هذه الآلات تستقبل الحركة اللازمة لتشغيلها بواسطة ناقل (موصل) واحد يسمى بالناقل المركزي (الأوتومات) ، وهو يحرك كل الآلات في آن واحد . ذلك من نظام الصناعة الأتوماتيكية .

من هذا بين أن التحول من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي ، عن طريق الاستخدام المنظم للآلات في الإنتاج ، وهى بظهور الحركات الميكانيكية . إلا أن مجرد ظهور هذه الأوتومات (اختراعاتها) لا يعنى استخدامها ، إذ هذا الاستخدام يعنى بتوفير شروطه المادية . هذه الشروط تتمثل في تطور الصناعة اليدوية على أساس من تقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية على نحو يحوز من العمليات اللازمة لإنتاج السلعة ويبسطها ، ومن ثم يبسط من الأدوات اللازمة ويهيئها ويضعف من عددها ، على النحو الذى رأيناه عند الكلام عن الصناعة اليدوية . كما تتمثل وهذا شرط أساسى ، في أن الموقف كان يتميز في المثلثات ، في فترة سيادة الصناعة المنزلية بعد قيامها بأن العمل الاجبر كان محدوداً نسبياً نظراً لأن الطبقة العاملة الوليدة كانت فيما يتعلق بجزئها الآلي من الريف ، ما زالت مرتبطة جزئياً بالزراعة . هذا النقص النسبي قد يدفع بالأجور نحو الارتفاع ، الأمر الذى يؤدي إلى البحث عن فنون انتاجية توفر من العمل وتزيد من إنتاجيته .

اجتماعية واقتصادية متعددة . هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفني فقط ، إذ هى نتائج النشاط الملوس لأعضاء المجتمع ، لصراعهم الاجتماعى . للنور الذى تلعبه العوامل الجغرافية ، التنظيمية ... إلى آخره . من ناحية أخرى ، تؤدي الثورة التكنولوجية إلى تحول المجتمع تحولاً جذرياً ، وبما أنها تحدث في واقع اجتماعى يختلف من مجتمع إلى آخر . تختلف طبيعة التحول الذى تحدثه من مجتمع إلى آخر .

أما بالنسبة لطرق التنظيم الصناعي ، فيتمثل التحول الكيفي في الانتقال الى نظام المصنع^(٤٥) القائم على التقسيم الفني للعمل . هنا يتركز الإنتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالإنتاج على نطاق متسع ، أى بالإنتاج الكبير الذي يوجه ليس فقط للسوق الداخلية وإنما كذلك للسوق الخارجية . في هذا المجال نشط المنظمون^(٤٦) ، أى أصحاب المشروعات القائمة على إستخدام العمل الأجير والتي تنتج للسوق ، الذين كانت تختصهم الصناعة اليدوية الرأسمالية في القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر . حيث كانوا يمثلون صغار المنظمين الذين يملكون رأسمالا صغيرا أو متوسطا ، بما لهم من طموح وقدرة على اتخاذ المبادرة ومعرفة لصيقة بالإنتاج ، وارتباط بأوساط التجارة إرتباطا يمكنهم من تكملة رأسمالهم بالائتمان (أى اقراض لفترة معينة يرد في نهايتها أصل الدين والفائدة المستحقة عليه) الذين يحصلون عليه من التجار . في هذا المجال اذن تأكد سيطرة رأس المال الصناعي على الإنتاج ، وإنما في شكل الإنتاج الآلي الكبير .

كما تأكدت سيطرة رأس المال على الزراعة من خلال الثورة الزراعية (في إنجلترا) في القرن الثامن عشر . فقد بلغت حركة التسييج ذروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ونضوج روابط الإنتاج الرأسمالية في الزراعة ، نضوجا تمثل في قيام طبقة من المزارعين يزرعون مزارعهم المسيحية استخدما للعمل الأجير . كما شهدت العقود الأولى من القرن الثامن عشر ثورة فنون الإنتاج في الزراعة الإنجليزية^(٤٧) . زادت من إنتاجية العمل الزراعي وبالتالي من الجزء من فائض الإنتاج الزراعي المعد للتسويق لتغذية العاملين في الصناعة في تزايدهم المستمر . لهذه التطورات في الزراعة وجه آخر يتمثل في التوسع المستمر في السوق الداخلية (اذ زيادة القدرة من الفائض الزراعي المعد للتسويق تعني زيادة امكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية) وفي تكون الطبقة العاملة تكونا ساهم النمو السكاني في القرن الثامن عشر في سرعته .

Factory System: système d'usine

(٤٥)

The Entrepreneurs: les entrepreneurs

(٤٦)

(٤٧) أصبح اتباع الدورة الزراعية المعروفة بدورة نوروفولك Norfolk ذاتا ، فحلت بذلك محل نظام الحقول المفتوحة . ولم تعد تترك الأرض سنة دون زراعة ، وإنما أصبحت تزرع سنة قمحا وسنة نباتات جذرية وبرسيم ، لتزرع قمحا في السنة الثالثة . وقد حل ادخال النباتات الجذرية مشكلتين : مشكلة اجهاد التربة الناتج عن زراعة القمح . اذ الجذور التي تتركها هذه النباتات تعيد اليها بعض خصوبتها ، ومشكلة تغذية الماشية في فصل الشتاء . الأمر الذي يكون له أثر في مجال تربية المواشي . كما أدخلت فنون انتاجية جديدة وآلات زراعية ، كآلة البذر ، وأدخلت تحسينات كثيرة في تربية المواشي لإنتاج اللحوم والصوف . وأقيمت المزارع النموذجية المعروفة على آثار الفنون الزراعية الجديدة . أنظر Southgate : المرجع السابق الإشارة اليه . ص ١٠٩ - ١١٨ .

ينضاف إلى هذا الاتساع المستمر في السوق الداخلية التي شهدت تجارة الصادرات. فقد تمتعت إنجلترا في القرن الثامن عشر بالمركز التجاري المتميز الذي كانت تتمتع به هولندا في القرن السابع عشر (١٨).

نميل فنقول أن هذه المرحلة تركز رأس المال في يد أرباب الصناعة. مرحلة يتحرر فيها النبيل الزراعيون والحرفيون من الناحية القانونية من سيطرة سيد الأرض وقبود الطاقة. ولكنهم يفصلون في ذات الوقت عن ملكية وسائل الإنتاج ولا تكون لهم إلا قدرتهم على العمل تباع كسلعة في السوق. العلاقات بينهم وبين الرأسماليين الصناعيين ينظمها السوق. مرحلة سيادة النشاط الصناعي. الزراعة نفسها تصبح نوعاً من الصناعة. والائتمان يجمعها السوق. الاقتصاد القومي كله يصبح اقتصاد مبادلة. وإنما هي المبادلة التي تبدأ من النقود، والتحول التحول إلى سلع، لتتحول هذه الأخيرة إلى نقود (أكثر).

وعليه يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعي الجذري: نضوج أشكال جديدة للإنتاج، ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، من الحكومات، من الأفكار الاجتماعية. أشكال كانت كلها بطيئة ومتردة في صراعها ضد القديم ثم لبثت أن تطورت وتغلبت عليه بسرعة مذهلة: إنه التغير الكمي البطيء الذي ما

(٤٨) من هذا بين أنه لا يمكن تفسير الثورة الصناعية بعامل واحد. أو بما يسمى «بالسببية البسيطة» simple causation، إذ لا يمكن تفسير نقط التحول التاريخي إلا بالسببية المركبة complex causation. نضوج اجتماعي في مجموعه بما يتنوعه من مجموعة من العوامل تفضي كلها في نفس الوقت لأن كل منها يكون لازماً بقدر معين إذا أردنا للتبعية الخاصة أن تتحقق. عامل أساسي يكمن وراء هذه الثورة الصناعية (التي احتوت في آن واحد التوسع في الإنتاج (بالتوسع في الاستثمار) واستخدام الآلات في الإنتاج وإدخال فنون إنتاجية جديدة) في القلة النسبية للعمل الأجير. إذ يمكن القول بأن نشأة الصناعة الرأسمالية المترتبة بره إلى توافر العامل الذي لا يزال يباشر بعض العمل الزراعي (ما نجدنا بصدد قوة عاملة نصف بروليتارية). ومع التوسع في الصناعة المنزلية واليدوية يصبح عرض هذا العمل محدوداً نسبياً. الأمر الذي يدفع إلى التمييز من حركة التحولات في الزراعة (التبسيط والثورة الفنية)، مما يوفر (مع الزيادة في السكان) العمل. ولكنه إذ يتوفر مدرحة تسهل من الاستثمار في بناء المصانع لا يكون. مع ذلك. من الرخص لدرجة لا تدفع إلى البحث عن طرق إنتاج نوهر العمل من طريق استخدام الآلة. سبب آخر في تفسير الثورة الصناعية يتمثل في وجود سوق داخلي للإنتاج الكبير (وهو ألا يفسد إلا بالثورة الزراعية. الأمر الذي لم يحدث في بلدان أوروبا الغربية. فها عدا إنجلترا التي سبقهم في ذلك. إلا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر على أن تأخذ في الاعتبار أن نمو السوق الداخلي هو نتاج لنمو الرأسمالية نفسها: نمو التفسير الاجتماعي للعمل وزيادة إنتاجية العمل كما يمكنه من إنتاج فائض يزيد على الاستهلاك الضروري للمستعدين. هذا الفائض يجد في السوق، وزيادة الفائض المعد للتسويق تعني زيادة في إمكانية من يبيعه في شراء سلع أخرى. أي اتساع السوق. ويكون ذلك هو الوجه الآخر للتغيرات التي حدثت في روابط الإنتاج. أي التي حدثت في صنع العمل أساساً الذي تغير. كما رأينا، عن طريق خلق التميز الاجتماعي في داخل عملية إنتاج المبادلة البسيطة. في الزراعة. هذه العملية لها في الواقع مظهران: زيادة الإنتاجية تعني زيادة الفائض الذي يمكن مبادلته الأمر الذي عني اتساع السوق الداخلية. كما أن زيادة الإنتاجية. وهذا هو المظهر الثاني، تعني زيادة في عرض العمل الأجير. النظر إلى هذه العملية على هذا النحو بين أن السوق، كعامل في التطور يلعب دوراً مختلف عن دور السوق، كعامل خارجي مستقل، وفي معنى معين ونهائي. ومن ثم «عرضي». أنظر:

يفتا أن ينعكس عند مرحلة معينة من تراكمه في تطور كيني سريع^(٤٩).

من خلال هذه العملية يبدأ الاقتصاد السياسي ، العلم الذي ننشغل به ، في الوجود بتحديد معالم موضوعه ، الذي يشهد تناسقا داخليا ، وبلورة منهجه . فالتوسع نطاق نشاط المبادلة لكي يصبح الظاهرة السائدة حيث غالبة الإنتاج عوجة للسوق الذي يصبح المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية والذي يظهر كالمشتق الذي تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية يطور النشاط الاقتصادي ويبرز أهميته في الكل الاجتماعي ، وتوسع النشاط الصناعي وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب بما يتميز به من سرعة التكرار في فترة زمنية قصيرة بالنسبة للنشاط الزراعي (تكرار نشاط زراعي) ، وليكن إنتاج القمح ، يستلزم مرور سنتين ، في حين أن إنتاج سلعة صناعية ، كالمنسوجات ، يتكرر آلاف المرات في يوم واحد) ، نقول اتساع إنتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعي فرضا على الباحث حقيقة أن الظواهر الاقتصادية ، وخاصة في مجال الإنتاج ، تحكمها قوانين موضوعية يمكن ويلزم الكشف عنها . فإذا أضفنا الى ذلك أن الجو الفكري كان يسوده الانشغال العام بالمشكلات المنهجية (في نشاط استخلاص المعرفة العلمية) انشغالا أنتج وعيا بإمكانية استخدام منهج البحث العلمي في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية ، أمكننا أن نفسر مولد علم الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة . هذا المولد يعلن عن نفسه بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين (في إنجلترا وفرنسا) يمثلون رواد المدرسة التي يحقق فكر مؤسسها ميلاد العلم . وهي المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية^(٥٠) . سنرى أولا الفكر الاقتصادي لرواد المدرسة التقليدية الأنجلز والفرنسيين ، لتعرض ثانيا للفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية نفسها ، وإنما أساسا فيما يتعلق بميلاد علم الاقتصاد السياسي ، أي بتحديد معالم موضوعه وبلورة منهجه .

أولا - رواد المدرسة التقليدية :

إذا أردنا أن نبحث عن الخصيصة الأساسية التي تميز - على الصعيد الفكري - الفترة التي عاشها رواد المدرسة التقليدية ، وحرصنا أن يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا

(٤٩) أنظر فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة :

T.S. Ashton, The Industrial Revolution — O.C. Cox, The foundation of capitalism, ch XX — XXII

— M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 255 and seq.

— J. Auliel, Histoire des faits économiques, Payot, Paris, 1952, p. 242 et seq.

P. Mantoux, La Révolution Industrielle au 18 Siècle, Editions Génin, 1953

K. Marx, Capital, Vol. I, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959, ch.

XV, Machinery and modern industry, p. 271 & seq. — G. Kolb, p. 92 - 149

Engels, ch. 13 - 18

The Classical School i. Ecole Classique. (٥٠)

الأساسية ، أى تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسي ، لوجدنا هذه الخصصة في أنها الفترة التي يوز فيها الاهتمام بمشكلكي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول الى مجال الانتاج : طرحها كترادفين في بعض الأحيان ، وكمتميزين في أحيان أخرى . ثم أنا نجد نفرا من الكتاب يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث أن يواجه ، وهو في بحثه عن حل لهذه المشكلة ، بمشكلة القيمة . الأمر الذي يحتم علينا أن نعي الفرق بين الثروة والقيمة . ورغم أن التعرف على هذا الفرق بكل أبعاده يتأتى لنا من تتبعنا لأفكار رواد المدرسة التقليدية وأفكار أصحاب المدرسة التقليدية نفسها ، إلا أن تلسمه من الآن يسهل علينا تتبعنا لهذه الأفكار .

الثروة^(٥١) هى مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال ، أى من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (اشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الانتاج ، وهى على هذا النحو تنبع من الانتاج أيا كان شكله الاجتماعى وسواء أكان يقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أو يقصد المبادلة . أما القيمة^(٥٢) فهى ظاهرة مرتبطة بانتاج المبادلة ، وانتاج المبادلة فقط ، وتمثل في خصصة اجتماعية تعجل الناتج ، الذى أصبح سلعة ، قابلا لأن يكون محلا للمبادلة ، وتعر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها (أى قيم استعمالها) . لبيان الفرق والعلاقة بينهما نضرب مثلا : إذا سلمنا ولو مؤقتا بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وأنها تقاس بعدد ساعات العمل (الاجتماعى) ، وإذا كانت وحدة واحدة من السلعة أ . ولكن القلم الذى تظهر قيمة استعماله في الكتابة ، تنتج في ساعة عمل ، فاننا نكون بصدد كمية من قيم الاستعمال مساوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل على هذا النحو جزء من ثروة المجتمع) ، وتكون قيمة هذه الوحدة من السلعة مساوية لساعة عمل . فإذا فرض أن إرتفعت إنتاجية العمل عما كانت عليه (بفضل تحسن التكوين الفنى للعامل مثلا) وأصبح من الممكن للمجتمع أن ينتج في ساعة عمل واحدة قلمين بدلا من قلم واحد ، نقصت قيمة الوحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل الى نصف ساعة عمل ، في الوقت الذى زاد فيه عدد الأقلام الى الضعف وأصبح من الممكن اشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلا من شخص واحد ، أى زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع . هنا نشهد زيادة في ثروة المجتمع مع نقص في قيمة السلع المنتجة .

ابتداء من هذه الخصصة الأساسية لهذه الفترة يجرى التمييز عادة ، في إطار رواد

المدرسة التقليدية ، بين الرواد الانجليز والرواد الفرنسيين (الطبيعيون) . في تعرفنا على هذا الفكر سنقتصر على أهم الرواد الانجليز ، ويليام بتي ، وأب الطبيعيين ، فرنسوا كينييه .

الرواد الانجليز للمدرسة التقليدية^(٥٣) : انتج هؤلاء الرواد ، وعلى رأسهم ويليام بتي William Petty أفكارا عن الثروة وطبيعتها ، عن قيمة (مصدرها وقياسها) ، عن النقود والفائدة ، وعن التجارة الخارجية وضرورة أن تكون حرة .

أما ويليام بتي^(٥٤) ، فيعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد السياسي^(٥٥) . وذلك لأنه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها ولأنه كان واعيا بأنه يستخدم منهجا جديدا في البحث ، بل أكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشئ علما جديدا .

لنرى أولا بالنسبة لموضوع بحثه القضايا التي انشغل بها ونوع النشاط التي تقع في إطاره : في تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات أو السلع . وهو في تحليله يتخذ القمح مثلا لهذه السلع يصدق عليها ما يقوله بالنسبة له . فإذا ما عرف الثروة تسأل أين تنتج ؟ وتكون اجابته بأنها تنتج في مجال الإنتاج ، وعليه يكون التركيز على هذا المجال لا مجال التداول ولكن أى أنواع الإنتاج ؟ هنا نستطيع أن نرى من خصائص الإنتاج الذي يتكلم عنه أن الأمر يتعلق بإنتاج المبادلة ، والمبادلة التي تتم بواسطة النقود . وعليه يكون اهتمامه بإنتاج المبادلة . وهنا يجد نفسه مواجهها بمشكلة القيمة التي تفرض نفسها عليه .

فإذا ما ووجه بمشكلة القيمة طرحها بطريقة منتظمة تبين ادراكه لطبيعتها وبأنها تمثل المشكلة المحورية . فبالنسبة لقيمة السلعة ، التي يسميها ويليام بتي بالثمن الطبيعي^(٥٦) ، يجيب عن سؤالين :

- أولها خاص بالمظهر الكيفي لظاهرة القيمة : ما هو مصدر القيمة ؟ يجيب ويليام بتي

(٥٣) أهم هؤلاء الرواد هم : ويليام بتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧) ، د. نورث Dudley North (١٦٤١ - ١٦٩١) الذي يعتبر أن الثروة تتكون من الأموال العينية ويدافع عن حرية التجارة ، جون لوك (١٦٣٠ - ١٧٠٤) وبخاصة أفكاره عن النقود والفائدة ، جون لوك John Law (١٦٧١ - ١٧٢٩) ، دافيد هوم David Hume (٧١١ - ١٧٧٦) ، جيمس ستيوارت (١٧١٢ - ١٧٨٠) .

(٥٤) أهم مؤلفات بتي هي :

A Treatise of Taxes and Contributions, 1662 — Political Arithmetic, written in 1665 published in 1691.

وقد رجمنا عند كتابة السطور الخاصة بأفكار ويليام بتي الى الترجمة الفرنسية لمجموعة أعماله الاقتصادية :

Les Oeuvres Economiques de Sir William Petty; traduit par H. Dussauze et Pasquien, V. Giard & E. Brière, Paris, 2 tomes, 1905.

K. Marx, Theories of Surplus-value, p. 15. (٥٥)

Natural price; prix naturel (٥٦)

على ذلك بأن القيمة تجد مصدرها في العمل . ويعلم في هذا الخصوص جملته المشهورة بأن « العمل هو أب الثروة والأرض أمها »^(٥٧) (والأمر يتعلق بالقيمة رغم استعماله للفظ الثروة) . وهو يقصد بالأرض هنا الطبيعة . وإذا مثل «ولاء» أي العمل والطبيعة ، «المعبرين الطبيعيين عن كل قيمة» ، تمثلت « المشكلة المحورية للاقتصاد السياسي في ترجمة أحدهما إلى الآخر » ، أي في « التوصل إلى علاقة طبيعية للتساوي بين العمل والطبيعة على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منها » . وهو أمل لترجمة الطبيعة إلى العمل ، أي للتعبير عن القيمة بواسطة العمل .

- فإذا وجدت القيمة مصدرها في العمل ، تعلق السؤال الثاني بالمظهر الكامن لظاهرة القيمة : ما هو مقياس القيمة ؟ على ذلك يجب ويليام بي بأن القيمة تقاس بكية العمل . فقيمة السلعة تحددها كمية العمل التي تحتويها السلعة^(٥٨) .

وماذا عن العمل^(٥٩) ؟ كيف تتحدد قيمته ؟ تتحدد هذه القيمة بوسائل المعيشة الضرورية^(٦٠) .

ثم يشير ويليام بي مسألة الربح^(٦١) . وهو الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك

(٥٧) "Le Travail est le père et le principe actif de la richesse de même que la terre en est la mère". L'Anatomie politique de l'Irlande, p. 204, aussi, Traité des taxes et contributions, p. 34 - 43

(٥٨) في ذلك يقول بي : (إذا استطاع شخص أن يحضر إلى لندن أوقية من الفضة المستخرجة من أرض يزرع مستقراً في هذا الجهد نفس الوقت الذي يستطيع فيه أن ينتج كيلاً معيناً من القمح (في إنجلترا) ، فإن أحد هذين الناتجين يمثل الفن الطبيعي للآخر . فإذا ما أصبح من الممكن للشخص أن يستخرج من مناجم جديدة وأسهل في الاستغلال أوقيتين من الفضة بنفس الجهد الذي كان يستخرج به أوقية واحدة (من المناجم القديمة التي يصعب فيها الشروط الطبيعية للاستغلال ، م . د .) . كانت هاتان الأوقيتان الفن الطبيعي لتلكيل من القمح (الذي لم يتغير قيمته) على فرد بقاء الأشياء الأخرى على حالها (أي على فرض بقاء شروط إنتاج القمح دون تغير وخاصة بالنسبة لإنتاجية العمل ، م . د .) .

Traité des taxes et contributions, p. 51.

(٥٩) وترداد إنتاجية العمل بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية . هنا بين ويليام بي مزاجاً تقسيم العمل ليس فقط في صناعة الساعات وإنما كذلك في كل الصناعات التي توجد في مدينة ما أو حتى في بلد ما .

cf. Autre essai en arithmétique politique, p. 521; et Arithmétique politique, p. 282 - 283.

رغد رأينا كيف أهتم ابن خلدون ، وأرسطو طاليس من قبله ، بتقسيم العمل ، وأما بالتقسيم الجغرافي للعمل ، وسرى كيف أهتم آدم سميث مقتفياً في ذلك أثر ويليام بي ، بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية ، أي في داخل المشروع الرأسمالي .
(٦٠) يمين القانون الذي يحدد الاجور ألا يعطى للعامل إلا ما هو لازم لحياته (أي ما هو ضروري لإبقائه على قيد الحياة) ، أي لتجديد قدرته على العمل ، م . د . م . أما إذا أعنى الضعف فإنه لن يقوم إلا بنصف العمل الذي يمكنه القيام به والذي كان يقوم به في حالة ما إذا كانت الظروف مختلفة .
Traité des taxes et contribution, p. 103.

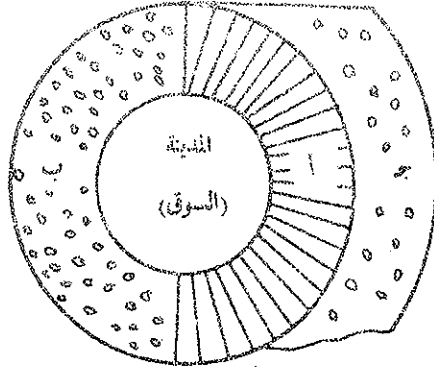
The rent; la rente. (٦١)

الأرض . هذا الجزء يساوى ، في رأى نبي الناتج الكلى مطروحا منه الأجور والبذور . فهو من الفائض المحقق في الإنتاج الزراعى ، وهو يتضمن الربح الذى لم يتميز عنده بعد . وعليه يتوزع الناتج الزراعى (الصافى) بين الأجور (أى ما يحصل عليه العمال) والربح (أى ما يحصل عليه مالِك الأرض) (٦٢) .

بالإضافة الى ذلك نجد عند ويليام نبي فكرة الربح الفرقى (٦٣) . هذا الربح يرد عنده الى سببين : اختلاف الأرض في الخصوبة ، واختلاف الأرض في موقعها (قربا أو بعدا) من السوق . لفهم فكرة الربح الفرقى نضرب المثل الآتى : كنقطة بدء تفتل الأرض هبة الطبيعة ، عندما توجد الأرض بوفرة ولا تكون محلا لاحتكار فئة أو طبقة اجتماعية يكون في استطاعة أى فرد استغلالها دون أن يضطر الى دفع مقابل لذلك (في صورة جزء من الناتج يتخلى عنه عينا أو نقدا) . نفترض في هذه الحالة أن حاجة سكان مدينة ما الى القمح يتم اشباعها بزراعة المساحة أ بالقمح . على هذه الأرض (التي لا بدفع في مقابل استخدامها أى مقابل) تتمثل نفقة إنتاج وحدة القمح في عشرة قروش . هذه النفقة تتضمن ربحا مساويا لثلاثة قروش . عليه يكون ثمن بيع هذه الوحدة في السوق هو عشرة قروش . في هذه الحالة لا يقوم من يستغلون الأرض أ بدفع ربح في مقابل استغلالهم لهذه الأرض . نفترض في مرحلة ثانية أن طورا إرتفاع على ثمن القمح (اثارته زيادة في الطلب من مدينة مجاورة مثلا) . وأصبح ثمن وحدة القمح ١٢ قرشا . استجابة لهذه الزيادة في الطلب يتوسع الإنتاج عن طريق قيام الأفراد باستغلال أرض إضافية : الأرض إضافية : الأرض ب ، وهى أقل خصوبة من الأرض أ ولكنها على نفس البعد من السوق ، والأرض ج . وهى

(٦٢) هنا يرى ويليام نبي في ربح الأرض الشكل العادى للفائض بصفة عامة بينما لا يزال وضع الربح غير محدد . فالربح الذى حصل عليه الرأسمال (أى من يستغل الأرض استخداما لوسائل إنتاج يملكها ملكية فردية وللصل الأجور) يظهر على أحسن الفروض وكأنه جزء من الفائض ينتزعه الرأسمال من مالِك الأرض . هذه النظرة نجد تفسيرها في الخصائص التي يتميز بها الموقف في الوقت الذى كان يكتب فيه ، حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الاغلبية الساحقة في المجتمع ، وحيث ملكية الأرض ما تزال تظهر كالمشروط الأساسى للإنتاج ويظهر مالِك الأرض كالشخص الذى يختص مباشرة بالعمل الفائض من المنتجين وذلك لما يتمتع به من احتكار لملكية الأرض .

والواقع أن المسألة بتبين أن توضع وضعا مختلفا في إطار الإنتاج الرأسمالى حيث يوجد الى جانب مالِك الأرض الرأسمالى الذى يقوم على النشاط الزراعى مستغلا الأرض استخداما لوسائل إنتاج أخرى يملكها ملكية فردية (وقد يجمع شخص واحد بين صفتي الرأسمالى وصاحب الأرض) ، كما يوجد الى جانبها العمال الأجور وتربطهم بالرأسمالى علاقة مباشرة . هنا ينتج العمال الاجراء (المنتجون المباشرين) الناتج والمجزء منه الذى يمثل الفائض ، ويخص رأس المال نفسه بالفائض بطريقة مباشرة ، وتحصل ملكية الأرض في النهاية على جزء من الفائض في إطار الإنتاج الرأسمالى . هذا ويتبين أن تطرح مسألة الربح من وجهة نظر هذا الإنتاج (الرأسمالى) ، ويكون السؤال الذى يطرح نفسه هو الآتى : كيف يتألف الملكية الأرض (مشخصة فيمن يملكها) أن تحصل من رأس المال (مشخصا فيمن يسيطرون على عملية الإنتاج) على جزء من الفائض الذى اختص رأس المال نفسه به بطريقة مباشرة من خلال علاقته بالمنتجين المباشرين (وهو العمال الاجراء) الذين أنتجوا هذا الفائض .



متساوية في الخصوبة مع الأرض أ ولكنها أبعد منها الى السوق . هنا نجد نفقة الإنتاج على الأرض ب والأرض جـ أعلى من نفقة الإنتاج على الأرض أ (وهذه الأخيرة تبقى على حالها دون تغيير ، أى عشرة قروش للوحدة من القمح) . وتكون نفقة الإنتاج أعلى على الأرض ب لأن خصوبتها أقل من خصوبة الأرض أ . وتكون أعلى على الأرض جـ لأنها وإن كانت تتمتع بنفس درجة خصوبة الأرض أ إلا أنها أبعد من السوق الأمر الذى يرفع من نفقة النقل . نفترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على الأرضين ب و جـ هي ١٢ قرشاً متضمنة ربما قدره ثلاثة قروش . في هذا الموقف الجديد يكون ثمن بيع الوحدة من القمح هو ١٢ قرشاً ، وهو ثمن يبيع به كل المنتجين أيا كان نوع الأرض التي يزرعونها . ويحقق كل المنتجين ربها قدره ثلاثة قروش في كل وحدة يبيعونها سواء منهم من ينتج على الأرض أ أو من ينتج على الأرض ب أو من ينتج على الأرض جـ . إلا ان صاحب الأرض أ ، التي تستمر نفقة الإنتاج عليها مساوية لعشرة قروش ، يبدأ في ان يختص نفسه بنوع من الدخل مساو لقرشين لكل وحدة قمح . هذا الدخل هو ريع يأتي من الفرق بين ارضه والاراضي الأخرى في ب ، وجد اذ تفرق ارضه عن الأرض ب بأنها أكثر خصوبة ، كما انها تفرق عن الأرض جـ بأنها اقرب من هذه الأخيرة الى السوق .

أما من ناحية المنهج فنلاحظ أن بقي يتميز بوعى منهجي ، أى بوعى بالنسبة للمناهج التي يستخدمها ، وعيا بمتراج بوعيه بأنه ينشئ علما جديدا . منهجه في البحث يتركز على الملاحظة وينشغل بالتوصل الى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضوع الدراسة . في مقدمته لكتاب « الحساب السياسي » يقول ويليام بقي :

« أن المنهج الذى استخدمه لتحقيق هدفى في الدراسة ليس شائعا بعد (أى يختلف عن المنهج المتعارف عليه حتى الآن ، م . د .) ، وذلك لأنه :

- بدلا من أن أقصر على المقارنات والصفات وحجج المضاربة فلاني أعتق منهجا يمثل

في :

- ⊗ أن أرى من نفسي في صورة أعداد وأوزان ومقاييس ..
 - ⊗ أن أستخدم فقط الحجج التي تعطيها التجربة المحسوسة ..
 - ⊗ ألا أعتبر إلا الأسباب التي يكون لها أساس مرئي في الطبيعة .
- .. ما أقوله من أفكار يكون إذن مبنيا على الملاحظة وعلى التأكيدات المعبر عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس « (٦٤) .

من هذا يبين كيف بدأ بتوضيح موضوع البحث الاقتصادي في دورانه حول ظاهرة القيمة كما تظهر في مجال الإنتاج وكيف أن هذا الموضوع يمكن معالجته استخداما لمنهج تجريبي كان قد استقر في مجال الدراسات الخاصة بالظواهر الطبيعية . بدء بلورة هذا الموضوع بالتركيز على مجال الإنتاج ثم ذلك وانما بأبعاد مختلفة على يد الرواد الفرنسيين للمدرسة التقليدية . وخاصة فرنسوا كينييه .

الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية : الطبيعيون (٦٥) : يرى الطبيعيون ، وعلى الأخص أبوهوم فرنسوا كينييه Francois Quesnay ، ذلك الطبيب « الذي جعل من الاقتصاد السياسي علما » (٦٦) ، أن الثروة تتمثل في « الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الإنتاج السنوي لهذه الأموال » . فالثروة تتمثل في المنتجات : فما يلزم منها لإعاشة أفراد المجتمع وما يلزم منها لضمان استمرار الإنتاج في الفترات الانتاجية المقبلة . هذه الثروة تنتج في مجال الإنتاج لا مجال التبادل . وهي لا تنتج في نظر فرنسوا كينييه إلا في مجال الإنتاج المادي . أي الإنتاج الذي تبلور نتيجته في شكل ناتج مادي ملموس . وعليه يستبعد نشاط الخدمات كششاط منتج للثروة . في مجال الإنتاج المادي تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج . إذ في الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الانسان من أن ينتج ما يزيد على ما استخدم في الإنتاج الزراعي ، أي تمكنه من إنتاج « ناتج صافي » *produit net* يتمثل في الفرق بين الناتج

(٦٤) Antiquité polonaise, p. 268 - 269

(٦٥) يطلق اسم الطبيعيين Les Physiocrates على مجموعة من المفكرين يوحد على رأسهم فرنسوا كينييه تضيق فكرته من فكرة النظام الطبيعي L'ordre Naturel التي خلفها الفكر الكلاسيكي وسادت القرن الثامن عشر (وكم سبى عند اكلام عن المدرسة التقليدية) وكونوا مدرسة لها أساسها النظري ومدنها ونوعياتها من الناحية السياسية الواضح ادعاء . وهم أفراد عدة المدرسة ، بعد فرنسوا كينييه ، هم : ماركيز دي ميرابو Le Marquis de Mirabeau (١٧١٥ - ١٧٨٩) . مرسية دي لاريفييه Mersie de la Riviere (١٧٧٠ - ١٧٩٣) . ديون دي بيور Dupont de Nemours (١٧٣٩ - ١٨١٧) . شومبييه . تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٢٢٣ وما بعدها .

(٦٦) هو مؤسس المدرسة الطبيعية (١٦٦٤ - ١٧٧٤) . كان طبيبا بارزا . شغل مركز ستراتيجه في حية مدبرة لباريس وفرساي في منتصف القرن الثامن عشر . أنظر بالنسبة لفكره وكتاباته :

1- L'Or. Francois Quesnay, et le Physiocrate, Tomes I & II, Paris, 1958

2- L'Or. Les Schémas de reproduction , ch. I & II

الكل وما يستخدم في الانتاج الزراعى من أدوات انتاج ومواد أولية ومواد غذائية لاستهلاك العاملين في الزراعة^(٦٧). فالزراعة وحدها هي التي تنتج فائضا. ولكن أية زراعة؟ هنا يفرق فرنسوا كينيه بين الزراعة الصغيرة^(٦٨) التي تقوم بها عائلة الفلاح على أساس عمل أفراد الأسرة مستخدمة الثيران كقوة جر، والزراعة الكبيرة^(٦٩) التي يقوم بها المزارعون^(٧٠) على مساحات أكبر يستخدمون فيها رأس المال والعمل الأجير وتحمل فيها الخيول محل الثيران في الجر. بمعنى آخر اذا كانت الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج فإن فرنسوا كينيه يعني الزراعة التي يتم فيها النشاط على أساس رأسمالى. أى أن الأمر يتعلق بالانتاج الزراعى الذى هو من قبيل انتاج المبادلة ذى الطبيعة الرأسمالية.

ومن هنا كان تقديم فرنسوا كينيه لرأس المال في النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة متراكمة من قبل متمثلة في شكلها المادى في سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء في عملية الانتاج التي تستخدم في أنشائها. رأس المال هذا يأخذ في كينيه ثلاث صور: تشمل الصورة الأولى الجزء من رأس المال الذى يخصص لاستصلاح الأرض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف، ويسميه كينيه بالتسيقات العقارية^(٧١). وتشمل الصورة الثانية الجزء من رأس المال الذى يمثل في أدوات الانتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة انتاجية كالمباني والآلات، ويسميه كينيه بالتسيقات الأولية^(٧٢). أما الصورة الثالثة فتتعلق الجزء من رأس المال الذى يخصص للحصول على المواد الأولية التي يجرى تمويلها في عملية الانتاج وتستخدم كلية في فترة انتاجية واحدة وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين في الانتاج. هذا الجزء الأخير من رأس المال هو ما يطلق عليه كينيه «التسيقات السنوية»^(٧٣).

في هذا الانتاج الزراعى ذى الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعى الذى يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده نوع روابط الانتاج السائدة. فلكل الأراضي يحصلون بفضل ملكيتهم للأرض على الناتج الصافى، بينما يحصل العمال على الاجور التي تتحدد، وفقا لفرنسوا كينيه، على أساس حد الكفاف، أى يلزم، كحد أدنى ضرورى، كمعيشة العمال strict nécessaire أى أن مستوى الاجور يتحدد بالحد الأدنى اللازم للمعيشة.

(٦٧) K. Marx, *Manière de la Philosophie*, Editions Sociales, Paris, 1961, p. 113

La grande culture (٦٨)

La Petite culture (٦٨)

Les avances foncières (٧١)

Farmers: fermiers (٧٠)

Avances annuelles (٧٢)

Avances Primitives (٧٢)

ويجب أن نلاحظ أن تصويره للعملية الاقتصادية في مجموعها كعملية
 إنتاج ناتج اقتصادي من قديم الزمان ، وتعد هذه العملية فيما يسمى الجدول
 الاقتصادي بـ "Le Tableau" يخصص التفصيل ما يمثله هذا الجدول الاقتصادي
 "Le Tableau".

اعتاد من واقع الاقتصاد الفرنسي في نهاية القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن
 الثامن عشر يقوم فرنسيو كينيه ببناء جدولته الاقتصادية أو ما يمكن تسميته نموذجه لتجديد
 الإنتاج (١٧٢٤) . بحسب طاعة يمكن القول أن هذا الواقع كان يتميز بظهور الأهمية الكيفية
 لطريقة الإنتاج الرأسمالية وهي تنطق طريقها في إطار المجتمع الانقطاعي . ذلك المجتمع الذي
 كانت فيه الاقتصادية قد استغلت ليس فقط بفعل الأزمة في داخل النظام نفسه وإنما
 كذلك بسبب ارتفاع القفلة للحروب التي كانت تخوضها فرنسا .

في عهد الآونة كان النشاط الزراعي هو النشاط السائد . غالبية السكان العاملين
 يشتغلون بالزراعة ذات النصيب الأكبر في الناتج الاجتماعي . وكانت عائلة الفلاح ، التي
 تستغل مساحة صغيرة من الأرض ، تمثل الشكل الاجتماعي الغالب للوحدة الانتاجية . الى
 جانب ذلك كانت المزارع الكبيرة - وخاصة في شمال فرنسا - تمثل في عام ١٧٥٧ سبع
 المساحة المتوزعة في فرنسا . في هذه المزارع كان الدور الرئيسي لرأس المال والعمل المأجور :
 الانتاجية أكثر ارتفاعا من الانتاجية في الأرض التي تزرعها عائلات الفلاحين ، اذ يزيد
 المزارع الغني الذي يستغل مساحة كبيرة ، الصفقات التي ترفع الانتاجية (انتاجية العمل
 الزراعي) وتساعد على زيادة الربح ، كاستميد الأرض وزيادة القوة الجارية ، الى غير
 ذلك . بالنسبة لكينيه يمثل هذا النوع الأخير من مستغلي الأرض « مصدر رخاء الأمة
 وقوتها » .

أما النشاط الصناعي فكان ما يزال قائما على نشاط الوحدات الحرفية ووحدات الصناعة
 المنزلية . وكانت صناعة المنسوجات هي أهم الصناعات . والصناعة في مجموعها كانت ما
 تزال تابعة للتجارة ، وخاصة التجارة الخارجية . ومن هنا كان التركيز التجاري للصناعة في
 المناطق المحيطة بالموانئ الكبرى . هذه المراكز كانت نواة تطور الصناعة الرأسمالية . ولكن
 الحرفيين بانتاجيتهم المنخفضة كانوا ما زالوا يسيطرون على المسرح الصناعي ، ومن ثم لم يكن
 هؤلاء بالنسبة لكينيه أكثر من جزء من « الطبقة العقيم » .

أما التجارة فكانت أبرز مجالات المبادرة الرأسمالية ، سواء في ذلك التجارة الداخلية التي

كانت تقوم على تجارة الحبوب ، أو التجارة الخارجية التي شهدت دعومات قوية على الأخص في التجارة البحرية . وبفضل هذه التجارة تراكمت الثروة في الموانئ والمدن التجارية . الطبقة البرجوازية تستخدم جزء من هذه الثروة في شراء الأرض مظهر العلو الاجتماعي في مجتمع ما زالت تسوده قيم المجتمع الاقطاعي . ويخصص الجزء الآخر من هذه الثروة لتمويل الصناعة الوليدة .

ورغم تطور طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه النشاطات المختلفة ظلت الزراعة المركز الانتاجي الأكثر أهمية : فهي لا تغذى فقط الغالبية العظمى من السكان من فلاحين وأرستقراطيين . وإنما تمد الصناعة بالقوة العاملة وبالمواد الأولية وتركز عليها تجارة الحبوب أكثر الفروع نشاطا في التجارة الداخلية والخارجية . من هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة في تحليل كينيه .

هذه الصورة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالي لم تكن كاملة الوضوح اذ كان يشوبها ظلال الأنظمة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاقطاعي التي كانت لا تزال سائدة . عن طريق الضرائب الملكية وضرائب سادة الاقطاع وغيرها من الاستقطاعات كان الجزء الغالب من الناتج الزراعي يذهب الى الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا : كبار الملاك يمثلون أهم فئة اجتماعية ، اذ لم يكن بيدهم الجزء الأكبر من الأرض والوظائف المدنية والحربية والدينية فحسب وإنما كانوا يسيطرون كذلك على رأس المال المصرفي تقريبا في وقت كانت فيه الثروة المتقولة لا تزال تابعة للثروة العقارية . في الوقت الذي كان يعاني فيه المزارعون من حالة مديونية دائمة ويحصل فيه العامل (الزراعيون والمشتغلون في نواحي النشاط الأخرى) على ما يكفي بالكاد لبقائهم على قيد الحياة ، ظهرت طبقة ملائذ الأراضي (والفئات الاجتماعية التي تتبعها) كمركز للقرارات المالية والسياسية يسيطر على نشاط اقتصادي . من هنا جاء الدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الطبقة في تحليل فرنسوا كينيه .

في هذا الاطار يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدول اقتصادي في صورة نماذج لعملية اقتصادية تجدد انتاج نفسها من فترة لأخرى (من سنة الى سنة) على افتراض أن مستوى النشاط الاقتصادي لا يتغير عبر الزمن ، فالأمر يتعلق بما يسمى بتجديد الانتاج البسيط (٧٩) . الهدف من بناء هذا النموذج هو :

(٧٥) Reproduction Scheme; Schema; schéma de reproduction

(٧٦) من الناحية المنهجية يتميز تحليل كينيه في بنائه لنموذج لتجدد الانتاج بالآتي :

١ - أن النموذج هو نموذج لتجدد الانتاج البسيط

Simple reproduction; reproduction simple

١- في ضوء ما سبق ، فإن دراسة الإنتاج الاجتماعي كعملية للإنتاج ولتعدد الانتاج : والتوصل
إلى نتيجة نهائية على أساس الإنتاج الاجتماعي وبيان كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية .

٢- لذلك ، فإن كيفية تحقيق شروط وجود انتاج الناتج الاجتماعي في أثناء عملية
التداول ، وما يفترضه من مجلد انتاج رأس المال الاجتماعي كشرط ضروري .

لتحقيق هذا الهدف المزدوج بتصور كيفية العملية الاقتصادية عند مستوى معين من
التجريد (٧٦) ككل عضوي مكون من أجزاء توجد بينها علاقات اعتماد متبادل . فهو يتصور
الامة مكونة من ثلاث طبقات اجتماعية تتحدد بحسب وظائفها الاقتصادية ، تلك هي :
« الطبقة المنتجة » (٧٨) طبقة المنظمين الزراعيين : هذه الطبقة هي التي تنتج الناتج
الكللي السنوي (ذلك هو ما يعتقد كنيه على أساس أن الزراعة وحدها هي النشاط
المنتج ، كما رأينا من قبل . وفي الواقع - كما سنرى من تصويرنا الشكلي لعملية الانتاج - ينتج
الناتج الكلي في القطاعين الزراعي والصناعي) . يتم الانتاج في الزراعة عن طريق استخدام
هذه الطبقة لرؤوس أموال ثابتة ومتداولة . الأولى ويسميا كنيه « التسيقات الأولية » تتمثل
في المباني والأدوات الزراعية « وهي مواد مصنوعة » . وهو يفترض أن قيمتها ١٠ مليار

مشتاد في حجم الناتج الاجتماعي ذو قيمة صافية . أما في القطاع الصناعي ، على اعتبار السنة مثالا لهذا الرأسمال لعملية الانتاج .
١- التحليل هو من النوع التحليلي المسمى « production » . لا يأخذ الاعتبارات الاقتصادية من وحدات اجتماعية كنيه
مستقلة بل يحسب العلاقة بين ما أنتج أحد مكانا من الطبقات الاجتماعية الثلاثة التي تتحد ، وهذا هو الطابع الاقتصادي .
٢- يستلزم هذا النوع من الدراسة وجود نظام من رأس المال ، والتدفقات المالية « مضمونة » بما يغطيها من تدفقات نقدية . ولكن
لأنه لا يوجد بالأول « مورد نقد » في نظر كنيه ، أساسا دور الوسيط في مبادلة السلع . ولكنها كذلك غفل الشكل الذي
يأخذه رأس المال في أحد مراحل دورة الانتاجية .

٣- التحليل ليس تحليليا وصفيًا فقط وإنما هو تحليل تأصيلي *genetic, générique* كذلك ، إذ هو يبحث عن مصدر
الناتج الاجتماعي والكيفية التي يتوزع بها وكيف أن تداول عناصر هذا الناتج مشروط بالظروف الاجتماعية للانتاج .

(٧٧) يتحدد مستوى التجريد بالفروض التي يفترضها كنيه حرجية أو ضئلا ويقوم بتحليله على أساسها . هذه الفروض
هي :

١- في تحليله للنظام الاقتصادي كوحدة قومية يعزى كنيه من أثر التجارة الخارجية فهو يفترض اقتصادا مغلقا لا يؤثر على الخارج
ولا يتلقى من الخارج أي أثر .

٢- يفسر التحليل على المبادلات التي تتم بين الوحدات الاجتماعية الثلاثة فقط . فهو لا يأخذ في الاعتبار المبادلات التي
تتم بين أفراد كل وحدة من هذه الوحدات الكبيرة . بمعنى آخر يعزى كنيه من المبادلات التي تأخذ مكانا بين أفراد كل طبقة
من الطبقات .

٣- يفترض أن جميع المبادلات التي تأخذ مكانا بين الطبقات في خلال الفترة محل الاعتبار تتم في نهاية الفترة (وليس في
أثناءها) على نحو يعمل من كل السلع التي انتجت خلال الفترة تحت التصرف التام للطبقات المتبادلة ويضع الناتج الاجتماعي في
حالة استعداد للتداول لهذه عملية جديدة للانتاج في الفترة التالية .

٤- يفترض كنيه أن النظام يعمل في ظل المنافسة الحرة . فهو يزد من آثار الأشكال الأخرى للسوق .
٥- أخيرا يفترض كنيه في تحليله أن الأمان تقي كما هي في أثناء الفترة محل الدراسة . كما أنها لا تتغير من فترة لأخرى .

(فرنك) وأن عمرها هو عشر سنوات وأنها تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا ، ويتم استبدال ما يستهلك منها سنويا (أى ما قيمته ١ مليار) عن طريق شراء مواد مصنوعة من الطينة العقيم . أما رؤوس الأموال المتداولة ، ويسمى كينيه « التسيقات السنوية » فتتمثل في المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للطبقة المنتجة ، وهى تملك باستخدام دفعة واحدة في أثناء الفترة الانتاجية . ويفترض كينيه أن قيمتها ٢ مليار .

على هذا النحو تستخدم الطبقة المنتجة التى تستأجر الأرض من طبقة الملاك رأس مال قدره ٣ مليار (٢ مليار فى شكل تسيقات سنوية + ١ مليار فى شكل الجزء المستهلك سنويا من التسيقات الأولية) . وتحصل فى وقت الحصاد على ناتج كل زراعى قدره ٥ مليار ، محققة بذلك « ناتجا صافيا » قدره ٢ مليار .

« طبقة الملاك »^(٧٩) : هى الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشية وملاك الأراضي وجزء من رجال الكنيسة . وهى تملك الأرض ولا تسهم فى عملية الانتاج . ملكيتها للأرض تمكنها من أن تحصل على الناتج الصافى فى صورته النفسية ، تحصل عليه فى صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة . وتعيش طبقة الملاك على اتفاق دخلها ، أى الصورة النقدية للناتج الصافى ، على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية .

« الطبقة العقيم »^(٨٠) : وهى معادلة تقريبا للطبقة البرجوازية ، وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون فى نشاطات غير النشاط الزراعى ، ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة الاجتماعية . اذ يقوم فقط ، فى نظر كينيه ، بتحويل جزء من الناتج الزراعى الى شكل آخر . شكل السلع المصنوعة . هذه الطبقة تكاد لا تستخدم رأس مال ثابت (أى أن أدوات الانتاج التى تستخدمها هى من الضالة لدرجة تسمح بنجاهلها) وإنما هى تستخدم رأس مال متداول (مواد أولية زراعية) قدره ١ مليار . ويستهلك أفراد هذه الطبقة أثناء قيامهم بنشاطهم سلعا استهلاكية زراعية قدرها ١ مليار . فى نهاية الفترة الانتاجية يعطى القطاع غير الزراعى سلعا مصنوعة قيمتها ٢ مليار^(٨١) .

هذا ويلاحظ أن كينيه لم يحدد كمية النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات

La classe des propriétaires (٧٩)

La classe stérile (٨٠)

(٨١) فى هذا النموذج للتكوين الطبقي للمجتمع لا يجد العمل مكانا محددا كافيا . ازاء ذلك يمكننا اتباع أحد سبيلين : - اما اعتبار القوة العاملة كطبقة رابعة . وهذا هو السبيل الأفضل من وجهة نظر التحليل السوسيولوجى . - أو إضافة القوة العاملة الى الطبقتين الأولى والثالثة (المنتجة والعقيم) . وهو افضل من وجهة نظر انتاج الناتج الاجتماعى بصفة عامة والناتج الصافى بصفة خاصة .

الثلاثة ، ويكتفي بالقول بأن كمية النقود يجب أن تكون متناسبة مع المدخول . وقد حدد كارل ماركس في دراسته النموذج كينيه في تجديد الانتاج^(٨٢) كمية النقود من ١ الى ٣ مليار . كما حددها هـ . ووج في دراسة من أهم الدراسات للجدول الاقتصادي^(٨٣) ، بـ ٣ مليار . والواقع أنه ما دام يتم استبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت في الزراعة (وقيمة ١ مليار) عن طريق التبادل بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيم يكون من المستساغ أن تتحدد كمية النقود اللازمة لتداول عناصر الناتج الاجتماعي بمقدار ٣ مليار (٢ مليار قيمة الصافي + ١ مليار للتسبيقات السنوية للطبقة العقيم) . في هذه الحالة يأخذ رأس المال المتداول للطبقة العقيم الشكل النقدي . على هذا النحو تكون كمية النقود المساوية لثلاثة مليارات وحدة نقدية في حوزة الطبقتين : الطبقة المنتجة تحوز ٢ مليار والطبقة العقيم تحوز ١ مليار .

الآن نستطيع أن نقدم بطريقة مبسطة تصوير كينيه لعملية الانتاج والتداول والشروط اللازم توفرها لتجديد الانتاج . في هذا التقديم نقسم العملية الانتاجية تقسيما تحكيميا الى مراحل يقصد منها ايضاح الأفكار الخاصة بالشروط اللازم توفرها لكي يكون من الممكن تجديد الانتاج في الفترة التالية :

K. Marx, Theories of Surplus-Value, p. 67 et sqq.

(٨٢)

H. Wogg, The Tableau Economique of Francois Quesnay, A. Franke, Berne, 1950.

(٨٣)

يتبين من هذا التقديم للمودج تجدد الانتاج عند كينيه أن الناتج الزراعى الذى تبلغ قيمته ٥ مليار لا يدخل كلية في التداول الذى يتم بين الطبقات . اذ لا يدخل في هذا التداول إلا منتجات زراعية قيمتها ٣ مليار وتستقي الطبقة المنتجة ما قيمته ٢ مليار من المنتجات الزراعية داخل القطاع الزراعى لتقوم بدور رأس المال المتداول في أثناء الفترة القادمة ، الفترة + ١ ، وهى تأخذ الشكل العيني لمواد استهلاكية ضرورية لمعيشة من يشتغلون بالزراعة (١ مليار) ومواد أولية لازمة للانتاج الزراعى (١ مليار) . كما تدخل في التداول كذلك منتجات صناعية قيمتها ٢ مليار . وتكون كل السلع المعدة للتبادل (وقيمتها ٥ مليار : ٣ زراعية + ٢ صناعية) محلا للمبادلات الآتية :

١ - تبدأ طبقة الملاك في اتفاق دخلها (وقدره ٢ مليار نقود) الذى حصلت عليه في شكل ريع الأرض تدفعه الطبقة المنتجة ، تبدأ هذه الطبقة في الاتفاق بشراء مواد غذائية قيمتها ١ مليار تشتريها من الطبقة المنتجة وتخصصها لاستهلاكها النهائي .

٢ - تشتري طبقة الملاك ، استخداما للجزء المتبقى من دخلها النقدي ، من الطبقة العقيم سلعا صناعية قيمتها ١ مليار تقوم باستهلاكها .

٣ - تشتري الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد غذائية زراعية ضرورية لمعيشتها قيمتها ١ مليار .

٤ - لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت (وهو يساوى ١٠ ٪ من التسيقات الأولية ، اى ١ مليار) تشتري الطبقة المنتجة من الطبقة العقيم سلعا صناعية (تأخذ الشكل العيني لسلع انتاجية) قيمتها ١ مليار .

٥ - اخيرا ، تشتري الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد اولية زراعية قيمتها ١ مليار .

عن طريق العمليتين (١) ، (٢) تنفق طبقة الملاك كل دخلها كما تبين العمليتان (٢) ، (٤) كيف أن الناتج الصناعى يتقل في مجموعه الى طبقة الملاك (للاستهلاك النهائي) والطبقة المنتجة (لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت) ، ومن ثم لا يبقى للطبقة العقيم شيء مما تنتجه ، اذ هى لا تستخدم ، وفقا لكينيه ، رأس مال ثابت كما أنها لا تستهلك منتجات صناعية في استهلاكها النهائي .

يتضح من ذلك أنه لكى يتمكن كل قطاع من الحصول على ما هو لازم لبدء الانتاج في الفترة القادمة ، اى لكى يمكن تجدد الانتاج في الفترة التالية ، يتعين :

أولاً : أن يتم التداول كعملية تبدأ باتفاق الطبقة التي تحصل على الناتج الصناعي في صورته النقدية لدخلها اتفاقاً يثير سلسلة من المبادلات تتحقق عن طريقها شروط تجديد الانتاج . على أن تحقق هذه الشروط رهين بما يرد في « ثانياً » ..

ثانياً : أى رهين بأن يتم التداول على نحو يحقق توازن النظام في نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من أن يجد نفسه في بداية الفترة التالية وتحت تصرفه نفس كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذى بدأ به الفترة الحالية . ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجديد الانتاج في الفترة التالية . فيما يتعلق بتوازن النظام بتعين أن نفرق بين التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك ، أى بالعرض الكلى والطلب الكلى ، والتوازن على مستوى القطاعات أو الوحدات الكبرى التي ينقسم إليها الاقتصاد القومي :

* بالنسبة لتوازن العام يتبين من تحليل كينيه أن الطلب الكلى على الاستهلاك (المنتج وغير المنتج) يتكون من العناصر التالية :

— طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نهائي (استهلاك غير منتج) يأخذ شكل مواد غذائية زراعية و سلع صناعية مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة على السلع الزراعية (استهلاك منتج يأخذ شكل مواد أولية زراعية ومواد غذائية زراعية) مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة لسلع صناعية تأخذ شكل سلع انتاجية لاستهلاكها استهلاك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج مساو لـ ١ مليار .

— طلب الطبقة العقيم على سلع زراعية تأخذ شكل مواد أولية ومواد غذائية قيمتها ٢ مليار .

$$V = 2 + 1 + 2 + 2 =$$

* أما العرض الكلى ، أى الناتج الكلى ، فيتكون من العناصر الآتية :

— الناتج الزراعى الكلى وقيمه ٥ مليار .

— الناتج الصناعى الكلى وقيمه ٢ مليار .

على هذا النحو ، العرض الكلى = ٢ + ٥ = ٧ ، وهو مساو للطلب الكلى .

وبالنسبة لتوازن على مستوى القطاعات ، والأمر يتعلق هنا بالقطاعات الزراعى

والصناعي ، فإن هذا التوازن يتحقق عندما يتساوى الطلب على منتجات القطاع مع ما ينتجه القطاع : ففي حالة القطاع الزراعي نجد أن الطلب على منتجاته هو $2 + 1 = 5$ ، بينما عرض السلع الزراعية مساو لـ ٥ . وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يتساوى الطلب على منتجاته (قيمته ٢ مليار من طبقة الملاك والطبقة المنتجة) مع ما ينتجه وقيمته ٢ مليار .

بضاف الى ذلك أن التبادل بين هذه القطاعات يتعين أن يتم على نحو يمكن كل قطاع من أن يحصل من القطاع الآخر (أو القطاعات الأخرى) على ما هو لازم لتجديد الانتاج فيه في الفترة القادمة وذلك لاستبدال ما استهلك من رأس مال ثابت به وضمان الحصول على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية للقوة العاملة التي تعمل بالقطاع .

ذلك هو تحليل كينيه الخاص بالجدول الاقتصادي ، أى بنموذجه الخاص بتجديد الانتاج . من هذا التحليل نرى :

١ - أن الناتج الاجتماعي ينتج في مجال الانتاج ، التداول لا يضيف شيئا الى هذا الناتج .

٢ - أن التداول هو وسيلة توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية ، اذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذا الناتج ، وهو نصيب يتحدد وفقا لنوع روابط الانتاج السائدة ، فطبقة الملاك هي التي تحصل على الفائض الذي ينتج في الزراعة .

٣ - أن الانتاج في غير الزراعة يحدد اساسه الطبيعي في الصفة المنتجة للعمل الزراعي . فاذا لم يكن الانسان قادرا على ان ينتج في يوم من أيام العمل كمية من وسائل المعيشة تفوق ما يلزم للعامل لكي يحدد قواه الانتاجية فانه لا يمكن الكلام عن ناتج فائض يمكن استخدامه لاعاشة قوة عاملة تعمل في نواحي النشاط الأخرى . بمعنى آخر ، يتمثل أساس كل المجتمعات في انتاجه للعمل الزراعي تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعي . هذه الانتاجية المرتفعة للعمل الزراعي هي فوق كل شيء أساس الانتاج الرأسمالي الذي يسحب عددا متزايدا من الأيدي العاملة التي تعمل في إنتاج المواد الغذائية الأساسية ويحوّلها الى قوة عاملة في مجالات النشاط الأخرى وخاصة النشاط الصناعي .

٤ - أنه بينما تم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع إلا ٣ مليار من النقود (الأمر الذي يتضمن سرعة معينة لتداول النقود) لكي يتم تبادل هذه السلع . على هذا النحو تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات (عينية ونقدية ، حيث يتحدد تداول النقود

بتداول السلع) أو ، بلغة أدق ، بتداول رأس المال .

د - أنه بفضل التداول في أثناء الفترة تتحقق شروط تجديد الانتاج بالنسبة للفترة
ت + ١ . في داخل التداول نلاحظ :

(١) أن انقاس الدخل الممثل للفائض الاقتصادي هو القوة المحركة للتداول ، اذ هو الذي
يثر مجموعة من المبادلات يتم عن طريقها تمكين القطاعات المنتجة من الحصول على
اللازم من رأس المال (الثابت والمتداول) لكي تتمكن من البدء في الانتاج في
الفترة القادمة . من هنا يأتي الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الطبقة التي تخصص نفسها
بالفائض الاقتصادي في عملية تجديد الانتاج .

(ب) أن التبادل بين الطبقة الزراعية والطبقة الصناعية هو الوسيلة التي يتحقق بواسطتها
رأس المال الاجتماعي اللازم لتجديد الانتاج ، اذ عن طريق التبادل تتمكن الطبقة
المنتجة من تعويض ما استهلك من رأس المال الثابت . وعن طريق التبادل تستطيع
الطبقة العقيمة أن تحصل على المواد الأولية ستصنعها خلال الفترة القادمة .

كما أنه عن طريق التبادل تتمكن القوة العاملة في الصناعة من الحصول على
المواد الغذائية اللازمة لمعيشتها .

٦ - أنه مع افتراض أن كل الفائض الاقتصادي يخصص للاستهلاك ، أي مع افتراض
أن الطبقة التي تحصل عليه في النهاية إنما تستعمله في أغراض استهلاكية تبدأ عملية الانتاج
في الفترة القادمة بنفس الشروط التي بدأت بها في الفترة الحالية ، وعليه لا يتغير مستوى
النشاط الانتاجي ، أي تنتهي في الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعي .
هذه هي حالة افتراضية لما يسمى بتجديد الانتاج البسيط . ابتداء من هذه الحالة نستطيع
أن نرى أن تخصيص جزء من الفائض الاقتصادي ، لا للاستهلاك وإنما لزيادة الطاقة
الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع (أي استثمار جزء من الفائض) يؤدي الى امكانية
بدء الانتاج في الفترة القادمة بشروط أحسن تمكن من زيادة الناتج الاجتماعي في هذه
الفترة . أي أن تجديد الانتاج يتم على نطاق متسع . ابتداء من تحليل كينيه الخاص بتجديد
الانتاج البسيط يمكن بناء نموذج لتجديد الانتاج على نطاق متسع^(٨٤) . وهو ما قام به كارل
ماركس في مرحلة لاحقة ، وإنما بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي وهو في أوج تطوره^(٨٥) .

من كل هذا يبين أن موضوع البحث الاقتصادي عند فرنسوا كينييه يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضوي المتمثل في العملية الانتاجية منظورا إليها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، المكونة للنظام الاقتصادي . هذا النظام الاقتصادي يكون - في نظر كينييه الذي شارك فلاسفة العصر فكرتهم عن النظام الطبيعي - نظاما من الوقائع الخاصة لقوانين فيزيقية مستمدة من طبيعة الأشياء . الظواهر الاقتصادية تحكمها إذن قوانين موضوعية ، قوانين مادية هي من طبيعة هذه الظواهر . وهي قوانين أبدية خالدة .

الكشف عن هذه القوانين ، وهو ما يمكن اذا استخدمنا نور العقل par les lumieres de la raison ، يعطينا نظاما من القوانين النظرية ، أى علما . ولكن أى منهج ينصحنا كينييه باستخدامه لاستخلاص هذه القوانين ؟ منهجه هو المنهج التجريبي . فهو يقوم بتحليل الظواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الظواهر والتي هي مستقلة عن ارادة الانسان . نقطة البدء هي الواقع في كله الشامل . ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لا يعد من جوهر الظاهرة محل الدراسة . ولكي يتم ذلك لابد من اتباع قواعد يتعين ألا نحدد عنها : « أولا ، الا نفترض اطلاقا ما لا تعلمه التجربة ، ثانيا ، ألا نحاول التوصل الى الحقائق التي تكشفها لنا التجربة باستخدام منطق تسلسل الآثار ، (أى بمجرد الاستنباط م . د .) » .

على هذا النحو يتطور فكر الرواد الذي يمثل جوهره في : طرح مشكلة القيمة كالمشكلة المحورية بواسطة ويليام بيتي ، فكرة بواجليير^(٨٦) الأساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين النشاطات الاقتصادية للمجتمع ، الأفكار النافذة لكانتونيون^(٨٧) الخاصة بالمبادئ العامة التي

(٨٦) P. de Boisguillebert ، اقتصاد فرنسي عاش بين ١٦٤٦ - ١٧١٤ . بدأ في كتاباته بدراسة الأحوال الاقتصادية في فرنسا ، ثم كتب كتابا عن طبيعة الثروة والنقد والنفود و D. l'argent et des tributs . Dissertation sur la Nature des richesses, de l'argent et des tributs . أنظر نقديا حسنا لفكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف اجزاء العملية الاقتصادية عند بواجليير ، الباب الأول من كتاب : J. Nagels, La reproduction du capital social selon Karl Marx, Boisguillebert, Quesnay, Leontiev, Université Libre de Bruxelles, 1970.

وقد جمعت كل كتاباته وكذلك عدد من المقالات عن هذه الكتابات في جزئين أصدرهما المعهد القومي للدراسات السكانية بباريس :

P. Boisguillebert, 2 tomes. I.N.E.D., Paris, 1966.

(٨٧) R. Cantillon (١٦٨٠ ؟ - ١٧٣٤) من أصل أسباني ، ايرلندي المولد ، فرنسي باقامته ومعيشتة في المجتمع الفرنسي في مؤلفه

Essai sur la nature du Commerce en général

الذي ظهر في عام ١٧٥٥ بعد وفاته ، نجد أول تصوير للمصلحة الاقتصادية ككل . وهو يناقش في هذا الكتاب مشكلات الثروة ، القيمة والأمان ، النقود والفائدة . كما يقدم نظرية في التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة (كالتربيع والأجور) ودخول غير متيقنة ، كدخول المظلمين (وهو أول من استخدم اصطلاح « المظلم » L'entrepreneur . وكتاب كانتونيون هذا خير تيسيم للطريقة الاستقرائية في البحث الاقتصادي . انظر طبعة I.N.E.D. باريس ١٩٥٢ .

تحكم العملية الاقتصادية ، ثم تحليل كينيه الخاص بعملية الانتاج الاجتماعى كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج (٨٨) .

هذا الفكر يعكس تركيزا ينقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجميد ، البحث عنه في الظواهر المكونة للعملية الانتاجية ، منظورا اليها كعملية للانتاج وتجدد الانتاج ، ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، قوانين يعتبرونها خالدة وأبدية . هذه الظواهر تتعلق بانتاج المبادلة ، والمبادلة الرأسمالية . واستخداما لمنهج تجريبي تطرح مشكلة الثروة وتطرح مشكلة القيمة . البعض يخلط بينها . والبعض يطرح على نفسه مشكلة الثروة ثم يجد نفسه مواجهها بمشكلة القيمة التي ما يلبث أن يضعها وضعها السليم ويحاول معالجتها . في هذا المجال يذهب بتي وأتباعه أبعد من فرنسوا كينيه وأتباعه ، اذ يعترفون للعمل على اطلاقه ، وليس للعمل الزراعى فقط ، بصفته كخالق للقيمة ، ولكنهم لا يتوصلون الى المقياس المشترك الحقيقي للقيمة ، اذ ما زال هذا المقياس يتردد بين العمل والطبيعة . الفكر هنا يعكس واقع الفترة التي يعيشها الرواد ، حيث طريقة الانتاج الرأسمالية بقيامها على الانتاج الصناعى ما زالت تشق طريقها في ظلال أنظمة الاقطاع بقيامه على الانتاج الزراعى .

ابتداء من هذه الأفكار ، واستخدما للجهاز الفكرى لفلاسفة القرن الثامن عشر les Philosophes (وخاصة فكرة النظام الطبيعى) وبلاستفادة من التطورات النهجية في البحث العلمى بصفة عامة . يتحقق البناء الكلاسيكى (التقليدى) بفضل جهود آدم سميث ودافيد ريكاردو (٨٩) ومع هذا البناء الكلاسيكى يولد علم الاقتصاد السياسى .

(٨٨) يضاف الى ذلك المناقشات الخلافية المتعلقة بالتقود والقائدة (وهي مناقشات تنور ابتداء من ثورة الاثمان التي بدأت في القرن الخامس عشر واستمرت حتى القرن السابع عشر) وكذلك دفاع د . نووت عن حرية التجارة الخارجية .

(٨٩) Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، فيلسوف واقتصادى اسكتلندى الأصل ، عمل أستاذا للمنطق والاقتصاد السياسى بجامعة جلاسجو وشغل مناصب أخرى في حياته . هو أول الكلاسيك الانجليز . نشر في ١٧٧٦ مؤلفه الرئيسى بعنوان « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » .

An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations

أما دافيد ريكاردو David Ricardo فكان رجل أعمال وميمايى وعضو مجلس العموم في إنجلترا . وقد بدأ في بناء نظرياته من نقد أفكار آدم سميث . وقد نشر في عام ١٨١٧ مؤلفه الرئيسى بعنوان « مبادئ الاقتصاد السياسى والضراب »

Principles of Political Economy and Taxation

هذا ويضيف البعض عند الكلام عن الكلاسيك أسماء أخرى مثل روبرت مالتس T.R. Malthus (١٧٧٧ - ١٨٤٣) الذى يستند اليه « مبدأ السكان » ، وجان باست ساي J. Baptiste Say (١٧٦٧ - ١٨٢٢) الذى أشاع أفكار آدم سميث على القارة الأوروبية . كما يرجد كذلك جون ستوررت ميل John Stuart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) ، الذى لم يسهم الا بقليل محدود في بناء النظرية الكلاسيكية وان كان يعد من أكبر مفكرى القرن التاسع عشر . فكتابه « مبادئ الاقتصاد السياسى » لا يبدو أن يمثل خير تجميع لأفكار المدرسة التقليدية . وعليه يمكن القول أن جوهر البناء النظرى التقليدى يتحقق على يد آدم سميث ودافيد ريكاردو .

ثانياً - المدرسة التقليدية^(٩٠) :

لكي يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذي نشأ فيه الفكر التقليدي ، سواء من حيث الواقع أو من حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة .

فمن وجهة نظر الوقائع الاقتصادية رأينا أن الأمر يتعلق بمرحلة تطور الرأسمالية الصناعية ، مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة . في هذه المرحلة يصل التوسع الى تحول كيني ينحكي في الثورة الصناعية التي تحقق تصنيع الاقتصاد القومي ، أي بناء الأساس الصناعي (الذي يتمثل في الصناعات الانتاجية الأساسية) ليس فقط للقطاع الصناعي وإنما للاقتصاد القومي بأكمله . الأمر هنا يتعلق بما يسمى « النمط التقليدي في التصنيع »^(٩١) ، إذ تم بناء هذا الأساس الصناعي خلال فترة طويلة اتجه الأغلب من الجهد في بدايتها الى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي خلق وجودها طلباً على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، على نحو حقق للاقتصاد القومي تدريجياً وجود النوعين من الصناعات وكفل في النهاية للصناعات الانتاجية الوزن الأكبر في البناء الصناعي .

(٩٠) نقصد بالمدرسة التقليدية مجموعة المفكرين أصحاب ذلك الجسم من النظرية الاقتصادية الناتج عن محاولات دراسة العلاقات الحقيقية للنتاج الرأسمالي ، والذي تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . هذا الجسم النظري يجد خير تمثله في آدم سميث ودافيد ريكاردو في عملها الفكري الخلاق . على هذا النحو لا نغني بالفكر التقليدي المعني الذي يعطيه له كيتز في كتابه « النظرية العامة في المالة »

The General Theory of Employment, Interest & Money, London, 1954, p. 3.

والذي يكاد يجعله مغنياً لكل فكر سابق عليه (أي على كيتز) . استخدام الاصطلاح بالمعني الذي أعطاه له كيتز غير سليم لا في مجال نظرية المالة والدورات الاقتصادية ولا في مجال النظرية الاقتصادية بصفة عامة :

أولاً : لأن موقف الفكر الاقتصادي السابق على كيتز من التقلبات الاقتصادية ومستوى المالة ليس واحداً ، فإذا كان من رأي المدرسة التقليدية أن الاقتصاد الرأسمالي يتطور على نحو متوازن وأنه يعمل - في غياب القوى التي تحول دون تحقيق المنافسة - عند مستوى التشغيل الكامل للموارد البشرية وغير البشرية التي تحت تصرف الجماعة فإن ماركس درس (كما فعل سيسوندي من قبله) الأزمة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ولاحظ اختلاف طبيعتها عن الأزمات السابقة عليه ، كما أدرك أن من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي أن ينمو من خلال الأزمات ، إذ تطوره غير المتوازن عبر الزمن قانوناً من قوانين التطور الرأسمالي . كما سنرى فيما بعد . أنظر في ذلك تعليقه في كتابه رأس المال ، وكذلك :

H. Bartoli, Les Théories marxistes, in: Fluctuations économiques, Editions Montchrestien, tome II, 1954, p. 261 - 316.

ثانياً : أنه يتعين التفرقة بين تحليل المدرسة التقليدية الذي يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة) ، وهو تحليل عني سير العملية الاقتصادية في مجموعها وبالعلاقات بين أجزائها المختلفة وتحليل المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) الذي يقوم على نظرية « ذاتية » تحاول أن تفسر القيمة (نظرية المنفعة) وهو تحليل يظل عليه طابع التحليل الوحدوي الذي يعني بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (مستهلك أو منظم) على افتراض انزاعاً عن بقية الاقتصاد . من الطبيعي ألا تحظى الدورات الاقتصادية - وهي ظاهرة تخص سير العملية الاقتصادية بأكملها - إلا بعناية قليلة من مفكرى المدرسة النيوكلاسيكية ، وذلك على النمو الذي سنراه فيما بعد .

أما من ناحية الفكر الاجتماعي بصفة عامة ، فيمكن القول أن الموقف كان يتميز ، في مرحلة تكوين البناء النظري للمدرسة التقليدية ، بالخصائص الآتية :

١ - انتصار النظرة العلمية للأمور وحلها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - كان الموقف يتميز في هذه الفترة بسيادة المناخ الفكري الذي تكون فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية .

٣ - يتميز الموقف كذلك بتحطيم الأساس الفكري والأخلاقي لصورة المجتمع القديم . لكي يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة :

(أ) النقد الفلسفي (وخاصة من جانب هيوم Hume ، ١٧١١ - ١٧٧٦ ، بايل Bayle ، ١٦٤٧ - ١٧٠٦) الذي تطورت ابتداء من النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية . فضا يخص العلاقة بين المادة والفكر تسود النظرة المادية خلال القرن الثامن عشر ، وعلى الأخص في فرنسا بفضل تعاليم أصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes ديدرو Diderot ، المير Aembert ، هولباك Hobbbact وهلفتييس Helvétius) وقد نتجت هذه النظرة عن تلاقي التيار المادي في فكر ديكارت Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) ، وهو تيار طوره لامترى La Mettrie (١٧٠٩ - ١٧٥١) ، مع التيار المادي الانجليزي الذي تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك . وفقا لهذه النظرة لا توجد الفكرة إلا نتيجة للوجود السابق للمادة . ومن ثم يكون للمعرفة أساس مادي . وهي معرفة لا يمكن استخلاصها إلا استخداما للمنهج التجريبي (٩٢) .

(ب) فكرة النظام الطبيعي l'ordre naturel التي خلفها الفكر المدرسي واحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر . وطبقا لهذه الفكرة تحدد الطبيعة نظاما كونيا (شاملا) خالدا من صنع الذات العلية . في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوي بفضل التدخل السماوي . لهذا النظام الطبيعي قوانين موضوعية

(٩١) The classical pattern of industrialisation

، ويسى ، كذلك تفرقة له عن النمط السوفيتي في التصنيع حيث يتم التصنيع بطريقة مخططة تضمن اعطاء الأولوية للصناعات الأساسية في علاقتها بالصناعات الاستهلاكية في خلال مرحلة بناء الأساس الصناعي للاقتصاد القومي .

cf. A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, op. cit., p. 26 - 34.

(٩٢)

(يقابلها قوانين وضعية) يمكن لنور العقل اكتشافها^(٩٣).

٤ - يتميز الموقف أخيراً بقيام الفردية^(٩٤) كـ فلسفة تهتم بالفرد (بالإنسان) ، وإنما ليس الفرد بصفة عامة ، وإنما بالفرد الذي ينتمي إلى طائفة معينة من الأفراد ، الفرد الناجع . كانت صورة هذا الفرد الناجع تمثل في هذه الآونة في رجل الأعمال ، في الرأسمال . ثم تحلل الفردية بعد ذلك الطبيعة الإنسانية وتجد جذورها في الأناية وانصلحة الشخصية . الأسر هنا يتعلق بالمفهوم التنفي^(٩٥) لفلسفة الفردية وأخيراً تقول الفلسفة الفردية بالانسجام بين الفرد (كما تتصوره) وبين المجتمع^(٩٦) .

في هذا الوسط التاريخي يتدخل التقليديون النظام على حالة السحت الاقتصادي :

فبالنسبة لهم يتعلق موضوع العلم الجديد^(٩٧) بالعملية الاقتصادية : الظواهر الخاصة بالنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي . هذا التوزيع تحدده شروط الانتاج . في مجال الانتاج يتعين البحث عن مصدر لروء الأمة ، وهي ثروة يتعين زيادتها ، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة ابتداء من العمل . ومن ثم كانت دراسة دور العمل وتقسيم العمل وأثر هذا الأخير على انتاجية العمل ، ورأس المال والأرض . من القيمة تدرس ظاهرة الأثمان ، ثم يدرس توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع بما تحصل عليه من دخول نقدية (الربح والفائدة ، الأجور ، الربح) . ثم تدرس الظاهرة النقدية ، وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولي للعمل . كما يكون تطور العملية الاقتصادية في مجموعها ، وهو تطور يجد محوره في تراكم رأس المال ، محلاً للدراسة .

هذه الظواهر الاقتصادية التي يدرسها التقليديون تحللها ، في نظريهم ، قوانين موضوعية . وهم يثأرون في ذلك بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعي للقرن الثامن

cf. M. de Wulf, op. cit. M. Dowidar, op. cit., p. 31-32.

Individualism: individualisme.

Utilitarian: utilitariste.

cf. J.S. Mill, Utilitarianism, Liberty, and Representative government.

Everyman's Library, London, 1934—B. Russel, op. cit., ch. XXVI, p. 740 & sqq.

(٩٧) تحديد موضوع العلم الجديد عند الكلاسيك إنما نستخلصه من كتاباتهم في مجموعها دون أن نقصر على ما يعلنه الكتاب صراحة بالنسبة لموضوع العلم . غدايد ريكاردو يقول لنا في مقدمة كتابه « المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسي هي مشكلة تحديد القوانين التي تنظم توزيع الناتج بين الطبقات الثلاثة التي يتكون منها المجتمع : طبقة العمال . وطبقة الرأسماليين وطبقة ملاك الأراضي .. الذين يحصلون على الأجور والربح وديع الأراضي » ص ١ من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب
Everyman's Library, London, 1937

ولكنه لا يتوصل إلى هذه القوانين التي تحكم توزيع الناتج الاجتماعي إلا على أساس دراسة للانتاج حيث يبدأ بالقيمة ومنها إلى الربح والأجور ، لينتقل في مرحلة تالية إلى النفود والتجارة الخارجية وتراكم رأس المال .

عشر: فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون. فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية، حقيقية، مادية، هي من طبيعة هذه الظواهر. ولكن التقليديون، تحت تأثير نفس الفكرتين، يعتبرون هذه القوانين خالدة لا تتغير. وذلك لأن النظام الطبيعي نظام مطلق وشامل وأبدى (ومن ثم تكتسب قوانينه نفس صفاته)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لأن الأمر يتعلق بمادية ميكانيكية إذ لا تؤدي الحركة وفقا لهذه النظرة الى تغييرات كيفية: فكل حركة تعود بنا، في نهاية الأمر، الى نفس مستوى نقطة البدء. عليه تكون الظواهر الاقتصادية في نظر التقليديين نظاما اقتصاديا أبديا^(٩٨).

يضاف الى ذلك أن هذه الظواهر ترد، تحت تأثير الفلسفة الفردية، الى أفراد اقتصاديون من نوع «الرجل الاقتصادي» *homo oeconomicus* هذا الرجل الاقتصادي يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي. وهو يتصرف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة، لتحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم^(٩٩). وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن أن يتحصل عليها والجهد الذي يبذله في سبيلها. وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة دقيقة..

تلك هي نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها. وهم يقومون بدراسة هذه الظواهر في الأطار التحليلي:

«المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية: الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج، الطبقة الأرستقراطية المتملكة للأرض، والطبقة العاملة التي تعطى العمل. هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة احداها بالآخرى في عملية الانتاج، هنا نجدنا بصدد نقطة بدء في غاية الأهمية في تحليل الكلاسيك، لأنهم يفترضون بوعي أو بلا وعي، أن الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد في عملية الانتاج إنما تمثل العامل الرئيسي المحدد للعلاقات القيمة (الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج) التي يتوقف عليها نمط وحركة النظام في مجموعة...»

(٩٨) تحت تأثير التفوق الساحق لطريقة الانتاج الرأسمالية (بالنسبة لطرق الانتاج السابقة عليها) رأى التقليديون في هذه الطريقة نظاما أبديا وخالدا. وقد بهرهم إنجازاتها السريعة الى حد لم يمكنهم من رؤية جوانبها السلبية رغم أن هذه كانت قد بدأت تكشف عن نفسها فعلا وعلى الأخص في صورة الأزمة الاقتصادية.

(٩٩) هذا القول يمكن استناده الى آدم سميث وليس الى ريكاردو. بالنسبة لهذا الأخير يقول شوبنر: «يتبر ريكاردو عادة من معني مبدأ الفعمية. والواقع أنه ليس كذلك. لا لأنه كان ذى فلسفة أخرى، ولكن لأنه لم يكن ذى فلسفة على الإطلاق» تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٤٧١.

مجتمع يركز فيه النشاط الاقتصادي على المبادلة (نشاط مرجه للسوق) التي تقوم بين أفراد من نوع الرجل الاقتصادي . هؤلاء الأفراد يحققون : وهم يسمون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادي ، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث « باليد الخفية » ، التي هي في الواقع القوى المتلقائية للسوق . في هذا الصدد يتعين أن يستتي ريكاردو الذي يقوم تحصيله على التناقض ، ولا التجانس . بين الطبقات الاجتماعية .

مجتمع نسود فيه المنافسة ، ليس فقط في داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدول . في هذا المجتمع لا تقوم الدولة إلا بدور الدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخل أو خارجي ^(١٠٠)) دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع الا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي .

ذلك هو تصور التقليديين لموضوع العلم الجديد : وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظريتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لهذه الظواهر يهدف التقليديون الى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها . وعليه يكون هدفهم علمي ، موضوعي . وفي هذا التحليل يركز التقليديون على المظهر الكمي للظواهر مستخدمين بصفة عامة طريقة التجريد ذات الطبيعة الاستقرائية . الاستنتاجية . في اطار هذا القول العام تحسن الفقرة بين آدم سميث ودايفد ريكاردو .

طريقة سميث في التحليل هي طريقة إسحاق نيوتن : التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق التعميم الذي يؤدي به الى الفكرة المركبة the synthesis, la synthèse . يعد ذلك يتوجه الى الأحداث الحقيقية للتاريخ في فترات مختلفة ويضع في مقابلها ما توصل اليه من أمكنوا ليستخلص من هذه الأحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، باختصار ، سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية .

أما ريكاردو ، فهو « رجل المنطق والمفكر النظري الذي يجد من كل العوامل الثانوية التي تتعرف بالذهن عما هو جوهري في الظاهرة ، وذلك بقصد التوصل الى الأفكار الرئيسية » ^(١٠١) مستخدما أساسا الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقي . فهو يبدأ من قروض تطابق في نظره الحالة الاقتصادية في وقته ، ومن هذه القروض يقوم باستنباط الأفكار التي تمثل المرة الخاصة بالظواهر التي يدرسها .

(١٠٠) J. A. Smith, Wealth of Nations, Ward Lock & co., London, 1883 p. 561 - 564.
(١٠١) H. Barton, Histoire de la Pensée, op. cit. p. 221.

(١٠٠)

(١٠١)

بفصل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون ، في دراستهم للظواهر التي تتعلق بها موضوع العلم الجديد ، الى بناء مجموعة من النظريات تمثل الجسم النظري لهذا العلم :

- فهناك أولا نظرية للانتاج تركز على نظرية العمل في القيمة^(١٠٢) . جوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة ، اذ لكي تكون السلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا ، أى صالحة لاشباع حاجة ما . ولكن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها^(١٠٣) . وذلك على تفصيل كبير فيها يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان . ليس هذا بطبيعة الحال مجال التعرض لنظرية القيمة عند الكلاسيك . وانما نكتفي بأن نقول ، من وجهة نظر موضوع علم الاقتصاد السياسي ، أنهم اقتصروا على المظهر الكمي لظاهرة القيمة وان نظريتهم في القيمة هي الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية .

- فعل أساس القيمة تقوم نظريتهم في توزيع الدخل القومي^(١٠٤) بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة ، وهي نظرية تحتوى نظرية في الربح والفائدة^(١٠٥) يرتبط بها نظرية رأس المال^(١٠٦) ونظرية في الأجور^(١٠٧) ونظرية في الربح^(١٠٨) .

- وابتداء من القيمة توجد نظريتهم التقليدية^(١٠٩) تبحث في طبيعة التبادلات ووظائفها وقيمتها وأثرها في التداول .

- وابتداء من القيمة يتنون نظريتهم في التجارة الخارجية^(١١٠) (التي تقوم على التقسيم الدولي للعمل) ، في أسباب قيامها ، في مزاياها ، وفي كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة .

The labour theory of value; théorie de la valeur travail.

(١٠٢)

(١٠٣) ينتم آدم سميث كثيرا بدراسة تقسيم العمل وعلى الأخص ما يسمى بالتقسيم الفني للعمل . أى تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي . وقد رأينا كيف أن ويليام بيب درس الظاهرة من قبل سميث ويغترا البعض (أنظر جلال أمين ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ١٩٣) ان ابن خلدون قد سبق آدم سميث في دراسته لظاهرة تقسيم العمل . ولكن هذا القول تعوزه الدقة . اذ الواقع أن كل منها درس مظهرا مختلفا لنفس العمل . فقد رأينا ان ابن خلدون يدرس في القرن الرابع عشر التقسيم المهني (أو الحرفي) للعمل . بينما ينتم آدم سميث ، مفتتحا في ذلك أثر ويليام بيب ، لظاهرة تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية . وهي ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر .

The theory of income distribution; théorie de la répartition (١٠٤)

Theory of profit and interest; théorie de profit et d'intérêt (١٠٥)

Theory of capital; théorie de capital. (١٠٦)

Theory of wages; théorie des salaires (١٠٧)

Theory of rent; théorie de la rente (١٠٨)

Monetary theory; théorie monétaire (١٠٩)

Theory of foreign (or international) trade; théorie de commerce extérieur (ou international). (١١٠)

- وعلى أساس الفحمة تقوم أخيراً نظريتهم في التطور الاقتصادي^(١١١) الذي يجد في تراكم رأس المال^(١١٢) (القيام بالادخار)^(١١٣) واستخدامه في بناء طاقة إنتاجية جديدة ، أى الاستثمار^(١١٤) المحرك الأساسي . وبما أن الربح هو مصدر التراكم لزمّت دراسة ما يحدث للنصيب النسبي للربح في الدخل القومي في خلال عملية التطور . في تحديد هذا النصيب النسبي تلعب الأجور الدور النشط نظراً لما بينها وبين الربح من تناقض . فزيادة تراكم رأس المال تنعكس في زيادة في الغلب على القوة العاملة ، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية ، في الزمن القصير ، هذا الارتفاع في الأجور النقدية يعبر عن نفسه في زيادة الطلب على سلع الأجور ، أى السلع التي تستهلكها الطبقة العامة وخاصة المواد الغذائية . ترتفع أثمان هذه المواد فيشير هذا الارتفاع الأخير ضرورة استغلال الأراضي أقل خصوبة أو أبعد عن السوق ، فيزيد ربح الأرض . زيادة النصيب النسبي للربح في الدخل القومي تعني نقصان أنصبة الربح ، والأجور . ويؤدي انحدار معدل الربح إلى الانكماش المستمر في تراكم رأس المال . فلا توسع في النشاط الاقتصادي . الأمر الذي ينتهي بالاقتصاد القومي ، في الزمن الطويل جداً ، إلى الحالة الساكنة^(١١٥) .

* * *

تلك هي النظريات التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية ، وتتضمن بالنسبة للكلاسيك . القوانين النظرية للاقتصاد السياسي . ولكن إذا ما كان تصورهم لموضوع العلم على النحو الذي رأيناه ، أى متعلقاً بظواهر خالدة أبدية ، يكون من الطبيعي أن تكتسب قوانين الاقتصاد السياسي ، القوانين النظرية ، صفة الأبدية في نظر الكلاسيك . أى أنهم يعتبرون هذه القوانين صالحة لكل زمان ومكان .

على هذا النحو تتحدد ، بفضل الجهود الفكرية للتقليديين ، معالم الاقتصاد السياسي . ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة منهجه كسباً كبيراً للعلم الذي نغني بدراسته ، إذ هو يعني مولده . ولكن تصور التقليديين لموضوع الاقتصاد السياسي يفضل الحركة التاريخية للظواهر الاقتصادية ، حركتها من خلال التناقضات ، التناقضات التي تعكس الفكر الاقتصادي اللاحق على التقليديين . إذ ما يلبث فكرهم أن يصبح محلاً لدراسات ناقدة وخلافية ، الأمر الذي يعلن تطور علم الاقتصاد السياسي .

Theory of economic development, théorie de développement économique	(١١١)
Accumulation of capital, l'accumulation de capital	(١١٢)
Saving, épargne	(١١٣)
Investment, investissement	(١١٤)
The stationary state, l'état stationnaire	(١١٥)

